



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تلافكس (3120598 11 00963) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

كيف ستنعكس المصالحة السعودية-الإيرانية
على الملف السوري؟

[05]

شؤون عربية ودولية

ما الذي يحول مبادرات القوى
الصاعدة إلى واقع؟

17

شؤون اقتصادية

حتى البنوك المركزية
تحنط بالذهب!

12

شؤون محلية

حوامل الطاقة ومسلسل
زيادة أسعارها رسمياً!

08

شؤون عمالية

التأمينات الاجتماعية
والعمال

04

الافتتاحية

الاتفاق السعودي-الإيراني
فاتحة خير!

يمثل الاتفاق الذي تم عقده يوم الجمعة الماضي 10 آذار بين السعودية وإيران في بكين وبوساطتها، نقلة نوعية جديدة ومهمة، ضمن عملية ولادة عالم جديد حر من البلطجة الغربية، وخاصة الأمريكية-الصهيونية. ويمثل أيضاً نقلة نوعية بما يخص منطقتنا بأسرها، وفاتحة خير لتحولات قادمة بما في ذلك في سورية.

إن هذا الاتفاق- حتى ولو واجهته عقبات تفصيلية صغيرة أو كبيرة- هو البداية العملية لنهاية المشاريع الأمريكية-الصهيونية التي حملت مضموناً واحداً ومسميات متعددة بينها: «الشرق الأوسط الكبير» و«الشرق الأوسط الجديد» و«الفوضى الخلاقة» و«اتفاقات أبراهام» و«النانو العربي». كما أنه يعبر عن الاتجاه الجدي والمجدي لحل الأزمات في العالم، والذي تتصدى له القوى الصاعدة. ولمزيد من الوضوح، فإنه يمكن حتى الآن تسجيل النقاط الأساسية التالية بما يخص هذا الاتفاق:

أولاً: إنهاء حالة العداء بين السعودية وإيران، يعني إغلاق الباب على واحد من أهم أسس «الفوضى الخلاقة» في منطقتنا، والتي اشتغل عليها الأمريكي والصينيون طويلاً انطلاقاً من تحويل التمايز «السنّي- الشيعي»، و«العربي- الفارسي» إلى أداة اقتتال وتدمير ذاتي، تنهك المنطقة بأسرها، وتضعها تحت الابتزاز الأمريكي المستمر.

ثانياً: فتح باب التعاون السعودي الإيراني، يعني وضع أساس مهم لحلحلة جملة من الأزمات الإقليمية التي كانت طوال عقد أو أكثر- إلى هذا الحد أو ذاك- ساحات صراع وتنافس بين الطرفين، والحقيقة أنها كانت ساحات للتخريب الأمريكي- الصهيوني، عبر الاستفادة من حالة التوتر السعودي الإيراني والاستثمار بها.

ثالثاً: هذا الاتفاق يعني إنهاء حالة الابتزاز الأمريكي لدول الخليج العربي ولإيران على حد سواء في الملف الأمني، وهو ما يعني بشكل مباشر نفس الأساس الواهي الذي تم بناء «اتفاقات أبراهام» عليه، وكذلك الفكرة الخلية المسماة ب«النانو العربي».

رابعاً: هذا الاتفاق قد قوّض إلى حد كبير قدرات الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية على القيام بأية استنزافات عسكرية ضد إيران، كان من المخطط فيما يظهر أن تدخل المنطقة بأسرها في دوامة جديدة من الدمار طويل الأمد.

خامساً: الوساطة الصينية غير المسبوقة، والتي تمثل أول دور دبلوماسي خارجي للصين بهذا الحجم، ليس في منطقتنا فقط، بل وفي العالم بأسره، هي تعبير عن بدء الصين والقوى الصاعدة على العموم، بلعب دورها السياسي والدبلوماسي الدولي بحجمه المتناسب مع الوزن الحقيقي لهذه القوى. وهي أيضاً مؤشر على طبيعة هذا الدور القائمة على إطفاء الحرائق، وإحلال الاستقرار والسلم والاحترام المتبادل للثقافات على العكس من سياسة «الفوضى الخلاقة» و«صراع الحضارات» الأمريكية- الصهيونية.

سادساً: التزام بين عمل الصين ومعها روسيا على تسوية سعودية- إيرانية، وعمل مسار أستانا على تسوية سورية- تركية، ليس مسألة صدفية على الإطلاق، بل هو تجسيد لإرادة مشتركة على مستوى القوى الصاعدة في إنهاء ملفات الأزمات المشتعلة في مجمل منطقتنا، من شرقها إلى غربها، ومن شمالها إلى جنوبها. وهذا يعني ضمناً، أن القواعد العسكرية التي كان يستخدمها الأمريكي لحصار منطقتنا وشعوبها، قد بدأت بالتحول هي نفسها إلى جيوب معزولة، سيتم فيها حصار الأمريكي وصولاً إلى طرده.

سابعاً: ما ينطبق على القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، ينطبق على أكبر قاعدة أمريكية، أي الكيان الصهيوني، الذي يعيش اليوم أعمق وأعقد أزماته على الإطلاق، ويتلقى الصفعات من الداخل ومن الخارج، بالتوازي ودون توقف. وهو ما سيفتح الباب لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، رغمًا عن الصهيونية وعن الغرب الداعم لها، حل لا يمكن أن تكتمل ولادة عالم جديد دون الوصول إليه.

هي فاتحة خير صوب مرحلة جديدة مختلفة نوعياً للعالم بأسره، ولمنطقتنا على وجه الخصوص، ولبلدنا سورية أيضاً، والذي ستسير الأمور فيه بشكل أسرع ليس فقط باتجاه تسوية سورية- تركية، بل أيضاً وبالتوازي باتجاه حل سياسي شامل على أساس القرار 2254 ينتزع للشعب السوري حقه في تقرير مصيره، وفي تحقيق تغيير جذري شامل يسمح لسورية بالاستفادة من الوضع الدولي الجديد، بعيداً عن قيود والأعباء المتشددتين والحماية الكبار من الطرفين، والذين لطالما كانوا جزءاً من تركيبة الاستعمار والتخريب الغربي الاقتصادي لبلادتنا...

عند الحكومة.. كل شي بحسابه



أكثر القضايا عرضة للمخالفات الدستورية، والتي كانت آثارها موجعة هي القضايا المتعلقة بمصالح وحقوق الفقراء، ومنهم العمال الذين كان وقع الأزمة عليهم شديداً، ومع هذا فلا أثر «لِلناطقين» المُفترضين باسمهم تحت قبة البرلمان حيث «يضم بين جنباته حسب قانون الانتخابات 50% عمالاً وفلاحين» ولا أثر لمصالح وحقوق العمال والفلاحين في هذه المواقع أو في غيرها من المواقع الأخرى مع وجود الأغلبية شكلاً والمفترض أنها تمثل العمال والفلاحين حيث يغضون الطرف عنها، وخاصة على مستوى معيشتهم الذي وصل إلى مستويات لا يسر منها العدو ولا الصديق، وهي استحقاق دستوري بامتياز كما يقال حمل الدستور الحكومات مهمة تطبيقه وتنفيذه.

■ محرر الشؤون العمالية

الحكومات المتعاقبة لم تقم بما هو متوجب عليها القيام به دستورياً، بل ذهبت بعيداً في اتخاذ الإجراءات الكفيلة على إدامة فقرهم «وتعتيرهم»، وفي هذا السياق وللعلم لم نر من يمارس دوره الرقابي التشريعي والقضائي من أجل محاسبة الحكومات على فعلتها وانحيازها نحو قوى رأس المال، وهذا له أسبابه.

أولاً: غياب الدور الفاعل لأصحاب المصلحة في الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، وثانياً: لغياب الحريات الديمقراطية والحريات النقابية التي تمكنهم من ذلك إذا ما تمكنوا منها. وعلى سيرة الوضع المعيشي للمعترين جميعاً عمالاً وفلاحين وحرفيين ومهمنشين وأبناء السبيل وغيرهم، وعلى سيرة أن الحكومة «تبدع» بحلولها لجهة تخليص الناس الذين تم ذكرهم من محتنتهم وذلك بأن ينتظروا «فرج الله» القادم وهذا الفرج القادم قد ربطته الحكومة بتوفر الموارد للدولة التي يتم تأمينها ليس من الإنتاج، بل من رفع نسبة الضرائب والرسوم ومن رفع الدعم عن الذين يستحقونه والذين لا يستحقونه وتحرير الأسعار للكثير من المواد الضرورية حيث الخزينة

ستمثلي، وبعدها ستمن الحكومة على العمال والعاملين بأجر بأنها ستزيد لهم الأجور وغير هذا الكلام لا يوجد كلام عند الحكومة لزيادة الأجور لأن المصادر الأخرى التي يمكن زيادة الأجور من خلالها بدون مخاطر اقتصادية ممنوع الاقتراب منها وهي محرمات والمقصود بهم الذين نهبوا ثروة البلاد والعباد.

الحكومة تطرح العديد من الأفكار والتوجهات منها المشاريع الصغيرة ومنها تأمين فرص عمل وتعلن عن مسابقات يتقدم لها آلاف العاطلين عن العمل من أجل تخفيض نسب البطالة ولكنها تصطدم بقضايا كثيرة تمنع تحقيق هذا الهدف، هدف التشغيل في المعامل والمؤسسات «المعامل ذات النقص الكبير في عدد عمالها» وأهمها الحد الأدنى للأجور المعلن والذي لا يكفي لثمن طعام أو دخان للعامل يومياً وبالتالي عزوف العمال عن العمل على أساس الحد الأدنى المعمول به حالياً، يعبر عن مازق حقيقي للحكومة لتطبيق ما تقوله حول الإنتاج وتطويره وهو غياب العنصر الأهم في العملية الإنتاجية، ولكن لم تقل لنا الحكومة بسياق عرضها علينا زيادة لفرص العمل كيف ستؤمن تلك الفرص لملايين العاطلين والمعتلين عن العمل؟ أليس تأمين فرص العمل

يحتاج إلى استثمارات كبيرة؟ يعني يحتاج إلى موارد نقول الحكومة بأنها لا تملكها بالقدر الكافي من أجل زيادة الأجور، فكيف ستؤمنها للاستثمار الذي سيؤمن فرص عمل وينمي العملية الإنتاجية؟ أم إن تأمين فرص العمل يكون بما سيأتي إلى البلد من استثمارات المحسنين في المشرق والمغرب، وعندما يأتون للاستثمار، أليس في حساباتهم الاقتصادية والسياسية المردود الذي سيحصلون عليه سياسياً واقتصادياً؟ لأنه ليس هناك شيء لوجه الله في عالم رجال الأعمال والاستثمار، وكل شي بحسابه «وحكي لحكلك».

أيها «الساداة» الشعب السوري بأغليته الفقيرة قد خبر سياساتكم وما جرته عليه من ويلات وظلم، وجعلته يهيم على وجهه في أركان المعمورة باحثاً عن مأوى يستظل تحته، وعن فرص عمل لم يستطع أن يجدها في موطنه، واليوم تعدونه بما هو فاقد له «وعم تعملوا له البحر طحينه» مع أن الطريق إلى خلاص الناس من أوضاعهم التي يعيشونها، أو على الأقل تحسينها، بين واضح، وهو جيوب من سرقوه وحرموه من حقه، فيما ينتجه من ثروة جرى الاستيلاء عليها بأشكال وألوان يخبرها أصحاب الحل والعقد!

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



نهب أكبر يعني فقراً أكثر

المزاج والوضع العام لدى الفقراء هو في أسوأ حالته، بسبب الوضع المعيشي المتدني جداً، والذي يسوء يوماً بعد يوم، فالجميع واقع في حيرة من أمره، كيف سيتدبر معيشة يومه، سواء كان يعمل بأجر أو حرفي أو عاطل عن العمل؟ والأخير وضعه لا يحسد عليه!

عند النزول إلى الأسواق وتريد شراء بعض مما تحتاجه وهو عمل يومي لتأمين الحاجات وبكميات قليلة جداً، أي الحاجة اليومية فقط، تصدم بما هو معلن من الأسعار، وعندما يريد الفقير الحصول على حقه من الخبز أيضاً، يصدم للوقت الذي سيمضيه وقوفاً في الصف حتى يأتي دوره، والدور يعني ساعات طوال من الانتظار، ويحصل على ما قرره له الحكومة من كمية قد لا تكفي حاجة عائلته، وفي حال أراد شراء الخبز من خارج الفرن فتلك الطامة الكبرى حيث السعر عشرون ضعفاً للربطة الواحدة، وإن أراد راكب السرافيس الوصول إلى عمله إن وجد سرفيساً، فإن الانتظار لوقت طويل سيبيله الوحيد كي يصل إلى عمله، وقد يكلفه الكثير من المال.

الأحاديث التي تدور بين الفقراء في هذه الأرحامات اليومية كثيرة ومتنوعة، ولكن القاسم المشترك بينها هو: أزماتهم المستعصية على الحل منذ أمد بعيد، والتي يجري تعميقها وتوسيع دائرتها لتشمل كل شيء، وما يزيد الطين بلة، أو بشكل أدق ما يشعل الغضب أكثر، ويرفع مستوى التذمر وعدم الرضا الكلي عند أغلبية الشعب السوري المكتوي بالنار الحارقة التي يعيشها، هي سلوك الحكومة اليومي تجاه ما يحتاجه من مواد وجملة التصريحات التي يدي بها أركان الحكومة والمعنيون مباشرة بحقوق المواطنين المعيشية والخدمية والصحية والتعليمية وغيرها من القضايا التي يصعب تعديدها، والتي تستفز السامعين لها وتوترهم أكثر.

تلك التصريحات التي، يحملون فيها الفقراء مسؤولية فقرهم، وأن سلوك الناس هو المسؤول عن كل ما يحصل لهم من أوجاع، فمثلاً: الناس يستهلكون الخبز أكثر من حاجتهم، وقد يقوم بعضهم ببيع ما لديه من خبز زائد.

التفتين الطويل للكهرباء سببه، مرة الأحوال الجوية بمختلف أوقاتها صيفاً أو شتاءً، أو تأخر وصول شحنات النفط بسبب الحصار الجائر والعقوبات، ومرة أخرى أن الناس يستهلكون الكهرباء فوق حاجتهم الطبيعية. الوقوف لساعات بانتظار السرفيس أو الباصات، لأن أصحابها يقومون ببيع المازوت، وبالتالي يقل عددها وينتظر الناس.

ما نود قوله: إن الحكومات المتعاقبة جميعها لا حلول لديها لتقديمها للناس، همها الأساس هو: جمع مواردها عبر المراسيم والقرارات التي تحمل الفقراء المزيد من الظلم وتقرهم أكثر، حيث تنهب تلك الموارد بأشكال مختلفة من جيوب الفقراء، مهما اختلفت المسميات، بينما الطرف الآخر العزيز على قلب الحكومات، يعيشون فساداً في لقمة الفقراء عبر الاحتكار والنهب والفساد!

فهل يبقى الفقراء على حالهم أم سيغيرون واقعهم؟ إن غداً لناظره لقريب.

ليس تأمين

فرص العمل

يحتاج إلى موارد

تقول الحكومة

بأنها لا تملكها

بالقدر الكافي من

اجل زيادة الأجور

فكيف ستؤمنها

للاستثمار

الذي سيؤمن

فرص عمل

وينمي العملية

الإنتاجية؟

يوم المرأة العاملة بين الواقع والقانون

تعيش المرأة العاملة ظروف عمل قاسية وصعبة نتيجة الوضع الاقتصادي المتردي. إن أغلب قوة العمل النسائية تتواجد في القطاع الخاص المنظم منه وغير المنظم، وهنا تزداد معاناة المرأة العاملة من حيث هضم حقوقها التي تبدأ بالآجر المتدني مقارنة بالعامل الرجل، ولا تنتهي بساعات العمل الطويلة التي تتجاوز ثماني ساعات إضافة إلى عدم توفر الحدود الدنيا لعناصر الصحة والسلامة المهنية، أما عن رفض أصحاب العمل تسجيلهم لدى مظلة التأمينات الاجتماعية فحدث ولا حرج.

■ نيك عكام

جاء الاحتفال بيوم المرأة العالمي بعقد أول مؤتمر للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي الذي عقد في باريس عام 1945 وكان أول احتفال عالمي بيوم المرأة العالمي، ويرجع اليوم العالمي للمرأة على إثر إضرابات العاملات التي حدثت في الولايات المتحدة. وهو ذكرى لمجزرة حدثت في 8-3-1908 في أمريكا حيث قام أحد أصحاب مصانع النسيج بإغلاق أبواب المصنع على العاملات ثم قام بحرق المصنع بسبب إضرابهن عن العمل داخل المصنع لتحسين أجورهن، مما أدى إلى وفاة كل العاملات وعددهن ما يقارب 130 عاملة، وقد أصبح هذا اليوم رمزاً وذكرى لظلم المرأة العاملة ومعاناتها، وكان قد سبق ذلك في عام 1856 أن خرجت آلاف العاملات في مظاهرات للاحتجاج في شوارع مدينة نيويورك على الظروف اللا إنسانية التي كنّ يجبرن على العمل في ظلها، حيث قامت الشرطة بقمعها بطريقة وحشية لتفريق المظاهرات ورغم ذلك حققت نجاحاً في طرح مشكلة المرأة العاملة على جداول الأعمال اليومية. وفي 8 آذار من عام 1908م عاد الآلاف من عاملات النسيج للتظاهر من جديد في شوارع مدينة نيويورك،

أكدت المادة 119/ على مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة ومنع التمييز من قانون العمل رقم 17 ولكن الغالبية العظمى منهم يعملون بعقود شفوية غير موثقة



تنظيم العلاقات الزراعية المادة 6 / منه، ينطبق على الرجل والمرأة على حد سواء دون أي تمييز. وأكدت المادة 119/ صراحة على مبدأ تكافؤ الفرص ومنع التمييز من قانون العمل رقم 17 حيث نصت على أنه: «.. تسري على النساء العاملات جميع النصوص النازمة لتشغيل العمال دون تمييز بينهم متى تماثلت أوضاع عملهم». ولكن الغالبية العظمى منهن يعملن بعقود شفوية، أي غير مكتوبة أو موثقة على الأقل بين العاملة ورب العمل. والسؤال من الذي سيدافع عنهن لتحصيل حقوقهن؟؟

سواء. وتؤكد مبادئه الأساسية على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص دون أي تمييز قائم على الجنس. كما نصت المادة 33/ على ما يلي: 3. المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. أما تشريعات العمل فإن معظم نصوصها بشكل عام لا تميز بين العاملة والعامل، فتعبر «العامل» الوارد في المواد 1 / و 7 / من القانون الأساسي للعمال في الدولة رقم 50/ وفي قانون العمل رقم 17 / المادة 1 / وكذلك قانون

وتحول بالتالي هذا اليوم إلى رمز لنضال المرأة تخرج فيه العاملات عبر العالم في مظاهرات للمطالبة بحقوقهن. أغلب المنشآت التي تعمل بها النساء عبارة عن أقبية سيئة التهوية ولا تدخلها الشمس هذا عداك عن ظروف عمل الصناعات المختلفة من كيميائية ونسيجية وغيرها. رغم أن دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012 قد ساوى بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات فتعبر المواطن الوارد في الدستور ينطبق على الرجل والمرأة على حد

حيث قدر عددهم بأكثر من 15 ألف عاملة، واخترن لحركتهن الاحتجاجية تلك شعار «خبز وورود». طالبت المظاهرات بتخفيض ساعات العمل ووقف تشغيل الأطفال ورفع شعارات تطالب بالحقوق السياسية وعلى رأسها الحق في الانتخاب. وتبنت منظمة الأمم المتحدة يوم الثامن من آذار عيداً عالمياً للمرأة في عام 1977 عندما أصدرت المنظمة الدولية قراراً يدعو دول العالم إلى اعتماد يوم من السنة يختارونه للاحتفال بالمرأة فقررت غالبية الدول اختيار الثامن من آذار،

الطبقة العاملة



فلسطين المحتلة إضرابات تشل قطاعات حيوية في الضفة الغربية

تشهد عدة قطاعات حكومية في الضفة الغربية، إضرابات عمالية مطالبة أعلنتها نقابات واتحادات تمثل العمال، طلباً لحقوق مختلفة منها الأجور، وحقوق إدارية ومن أجل تنفيذ اتفاقات سابقة. وأعلن المعلمون الذين أضربوا بعيداً عن اتحادهم الاستمرار بالإضراب معتبرين أن قرارات السلطة لا تلبي الحد الأدنى من اتفاق سابق بين الجانبين، وتشكل قضايا الأجور والعلوات القاسم المشترك بين كل النقابات، تعاني الحكومة الفلسطينية من اقتطاعات ضريبية يجبرها الكيان الصهيوني من البضائع الواردة إلى فلسطين المحتلة من خلال المنافذ التي تسيطر عليها، وتقدر شهرياً بنحو 190 مليون دولار. وتعيش السلطة الفلسطينية أزمة مالية وتتصاعد الاحتجاجات، وتحذر النقابات من انفجار لا تعرف عقباه ومآلاته.



اليونان.. إضراب عمال السكك الحديدية مستمر

دخل إضراب عمال السكك الحديدية في اليونان يومه السادس الاثنين 6 آذار، احتجاجاً على إجراءات السلامة. التي أدت إلى تصادم قطارين للركاب وآخر للشحن. ومددت نقابات عمال السكك الحديدية الإضراب إلى يوم الأربعاء 2023/3/8 قائلة إن نظم السلامة بشبكات السكك الحديدية ضعيفة منذ سنوات. وقالت النقابات العمالية إن شبكة السكك الحديدية في البلاد في تدهور مستمر إثر خفض التكاليف ونقص الاستثمار منذ عام 2010 ونظمت النقابات احتجاجات مناهضة للحكومة خلال هذا الإضراب وكان قد شارك فيها أكثر من عشرة آلاف شخص بوسط أثينا مطالبين بتعزيز معايير السلامة بشبكات السكة الحديدية. وكانت اليونان قد باعت شركة تشغيل السكك الحديدية المملوكة للدولة إلى شركة فيروفي ديلو ستاتو الإيطالية بحجة الإنقاذ المالي في عام 2017.



فرنسا إضراب عمال النفط

شهدت فرنسا يوم الثلاثاء 7 آذار إضراباً عاماً وهو السادس بهذا الخصوص، ضد مشروع إصلاح نظام التقاعد، وتعمل النقابات العمالية الفرنسية إلى حشد مظاهرات ضخمة غير مسبقة حيث سيضرب عمال كل قطاعات الدولة، من بينها النقل والتعليم والطاقة، وذلك من أجل الضغط على الحكومة للتخلي عن خططها والتراجع عن مشروعها هذا. وقال ممثل منتخب عن الاتحاد النقابي في قطاع الكيمائيات حسبما أعلن الاتحاد العام للعمل «سي جي تي»، إحدى النقابات العمالية الكبرى الفرنسية - إنه «بدأ الإضراب في كل مكان، بنسب متغيرة من المضربين حسب كل موقع، وتوقفت شحنات الوقود في جميع مصافي التكرير في فرنسا بما فيها مصافي «توتال إنرجي» و«إسو-إكسون موبيل» و«برونيوس».



إضراب عمال في مطار فيينا الدولي

في مطار فيينا الدولي نفذ عمال الخطوط الجوية النمساوية يوم الاثنين 6 آذار الجاري إضراباً تحذيرياً مما أدى إلى حدوث تأخيرات وإلغاء رحلات مختلفة. وقالت نقابة فيدا للعمال في الطيران في تصريحات لها، إن أعضاء النقابة توافقوا على ضرورة إجراء هذا الإضراب التحذيري مشيرة إلى توقف نحو 36 رحلة جوية بهذا الإضراب خاصة الرحلات إلى وسط أوروبا. وشارك في الإضراب ما يقرب من 1200 عامل وموظف احتجاجاً على تعثر المفاوضات بين النقابة وإدارة الخطوط الجوية النمساوية، بشأن الاتفاقية الجماعية حول الرواتب والأجور هذا وكان قد تم التوصل إلى اتفاق مبدئي لتحسينها في مفاوضات تشرين الأول الماضي.

الأطفال وازدواجية معايير سوق العمل



أثناء زيارتي لأحد الأصدقاء في صحنايا، شاعت الصدفية أن التقى بالطفل مازن الذي يبلغ من العمر 14 عاماً، وهو حالياً المعيل الوحيد لأهله بحكم التحاق أخيه الأكبر بالخدمة الإلزامية. يعمل مازن في أحد مغاسل السيارات الموجودة في المدينة، منقطعاً عن دراسته وطفولته، داخلًا في معارك سوق العمل وتشوّهاته في هذا العمر المبكر.

■ مراسك قاسيون

كغيره من الأطفال الكثيرين، يعمل لساعات طويلة من العمل مقابل الأجر المتدني، ولا يميز عمل أي طفل عن طفل آخر سوى طبيعة العمل وتفاوت شدة قساوتها على الأطفال، ومن سوء حظ مازن فإن مهنة غسيل السيارات تعتبر من المهن الصعبة حتى على الرجال نظراً لما فيها من أعمال يدوية عضلية وبدنية، فكيف هو الحال إذا ما جسده بالشكل المطلوب لممارسة هذا النوع من الأعمال؟

ساعات العمل الطويلة وطبيعة العمل:

يمتد يوم العمل الخاص بمازن إلى حوالي عشر ساعات بشكل وسطي، يمارس في هذه الساعات كل الأعمال تقريباً من الغسيل والمسح والتنظيف هذه الأعمال التي قد تبدو بسيطة إلا أنها في مهنة غسيل السيارات بحاجة إلى حركات جسدية متعبة وذات أضرار واضحة على جسد العامل فهي تسبب آلام الظهر والرقبة المستمرة نتيجة لوضعيات الانحناء الصعبة والمرهقة، إضافة إلى ذلك فإن من ضمن أعماله متابعة أمور صاحب العمل الشخصية «بيعمله كاسة شاي، وبياخذه غراض للبيت مثلاً»، ناهيك عن التعرض الدائم للماء صيفاً شتاءً، وما يسببه من أمراض نزلات البرد والإنفلونزا وخاصة في فصل الشتاء.

الأجر المتدني:

يتقاضى مازن أجراً أسبوعياً مقطوعاً

يبليغ 40,000 ليرة فقط لاغير، أي إن الأجر الشهري يبلغ 120,000 ليرة، على الرغم من قيامه بمعظم الأعمال وبكفاءة جيدة، إلا أن كونه طفلاً وبالتالي فهو لا يتمتع بالكفاءة والخبرة اللازمة من أجل أن يتقاضى أجراً أعلى، وكان معيار الأجر هو العمر فقط بغض النظر عن حجم الأعمال التي يقوم بها هذا الطفل ونوعيتها. إضافة إلى أجره المتدني على اعتباره طفلاً فهو مضطر لتحمل غلاظة واستبدادية وتحمل كل العقد النفسية التي يحملها صاحب العمل وبيعاني منها، فمازن طفل في مرحلة تكوين الخبرة وكسبها لذلك لا بدّ من أن يمارس عليه صاحب العمل ما يخطر على باله من الضغوط النفسية والمعنوية والمادية، حرصاً منه «أي صاحب العمل» على مصلحة مازن وثقله ومساعدته في اكتساب الخبرة؟ ولكن إذا تمعنّا بالأمر أكثر فما يحرص عليه صاحب العمل فقط أرباحه ويتجسد ذلك في علاقة الأجور بالأرباح، فغسيل سيارة واحدة يدر 10,000 ليرة وعلى اعتبار غسيل 20 سيارة يومياً ووجود ثلاثة أطفال عاملين ومعلم كما هو الحال في مغسل مازن، فإن مجمل الإيرادات اليومية يبلغ 200,000 ليرة منها 15% للمعلم أي 30,000 إضافة إلى أجرة الأطفال اليومية التي تبلغ حوالي 17,000 ليرة بمعدل 5,700 للطفل الواحد تقريباً، فإن ما يزيد لصاحب العمل يقدر بحوالي 153,000 ليرة، وعلى اعتبار أن نسبة الربح تقدر ب 50% من الإيرادات فإن الأرباح اليومية التي يجنيها تبلغ حوالي 100,000 ليرة. ونستنتج أن هذا المردود اليومي الذي يعتبر مازن

مساهماً أساسياً به يوزع على الشكل التالي 2,8% لكل طفل أي 8,5% تذهب لأجور الأطفال، إضافة إلى 15% لأجرة المعلم وبالتالي تصبح نسبة الأجور بكاملها تقدر بحوالي 23,5%، والباقي يوزع على التكاليف الأخرى بنسبة 26,5% ونسبة 50% لأرباح صاحب العمل.

الخلاصة:

إن العلاقة التي تربط الأطفال بالعمل علاقة ذات معايير مزدوجة، فسوق العمل يأخذ بعين الاعتبار أن هذا العامل هو مجرد طفل في طريقة حسابه لأجره، أما إذا ما نظر إلى المهام المطلوبة منه وطبيعة العمل التي يعمل في ظلها فيجد هذا الطفل نفسه وكأنه رجل مفتول العضلات يبلغ من العمر ثلاثين عاماً، وهذا ما ينعكس

على الحياة المعيشية للأطفال وذويهم. فالأسرة التي تتألف من خمسة أفراد بحاجة إلى أكثر من 2,000,000 شهرياً لتغطية تكاليفها المعيشية الدنيا، وعلى افتراض أنه يوجد عاملين في هذه الأسرة فإن العامل الواحد يجب أن يكون أجره ما لا يقل عن 1,000,000 ليرة بالحد الأدنى، ولسوء حظه مرة أخرى فإن مازن واحد من هذين الاثنين، وهذا ما لا تفهمه علاقات الإنتاج السائدة في ظل أكثر أشكال الاقتصاد الليبرالية تشوهاً، فكما ذكرنا سابقاً العلاقات السائدة تأخذ بعين الاعتبار طفولة مازن فقط بحسب أجره، ولا تتعامل معه على أنه أحد المعيلين الأساسيين لعائلته، ولكن على الجهة المقابلة تتعامل معه بكونه رجلاً ناضجاً قوياً على الأعمال والمهام التي يجب أن يقوم بها.

التأمينات الاجتماعية والعمال

إن أغلب نصوص قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ لعام 1959 وتعديلاتته تركت الصلاحية الكاملة لرب العمل في تسجيل عماله في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وفي الإبلاغ عن إصابات العمل التي تحدث في معمله، وفي إبلاغ الشرطة عنها وفي مسك السجلات الخاصة بعماله وتأميناتهم، مع فرض بعض العقوبات المالية البسيطة عليه في حال تخلفه عن تنفيذ التزاماته دون وجود مؤيد قانوني أو جزء جدي يجبر صاحب العمل على تنفيذ التزاماته وفق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وتردعه.

■ ميلاد شوقي

مفتشو التأمينات

ترك القانون المذكور مسؤولية مراقبة تنفيذ أحكام قانون التأمينات على الجولات التفتيشية التي يجريها مفتشو التأمينات على المعامل والمصانع لمتابعة تنفيذ صاحب العمل لالتزاماته ومدى تقيده بنصوص القانون حيث نصت المادة 110 منه على «أنه تخضع كافة المنشآت وأماكن العمل المشمولة بأحكام القانون للتفتيش من قبل مفتشي المؤسسة أو رؤسائهم» ولكن للأسف الواقع أثبت فشل عمل هؤلاء المفتشين لعدة أسباب منها الفساد وتلقي الرشاوى من

قبل أصحاب العمل هذا إذا استطاع هؤلاء أساساً الدخول إلى المصانع بالرغم من أن لهم صفة الضابطة العدلية فيما يخص مخالفة أحكام القانون ولهم في سبيل ذلك الحق في دخول محال العمل في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التفتيش اللازم والاطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بتنفيذ أحكام القانون وتساعدتهم في ذلك قوى الأمن الداخلي وغيرها من السلطات المختصة وفي حال ممانعة صاحب العمل تيسير عمل المفتشين أو عرقلتهم يتم تنظيم الضبط اللازم بحقه لإحالة إلى القضاء المختص، ولكن حتى لو التقوا بالعمال فالعمال لا يستطيعون التحدث بكل صراحة مع المفتشين بسبب خوفهم من تسريحهم تعسفياً من أعمالهم، وخاصة أن قانون العمل رقم 17 لعام 2010 أعطى حق التسريح التعسفي لصاحب العمل، وهنا أصبح العمال بين سندان المطالبة بحقوقهم الطبيعية والمشروعة وبين مطرقة الفصل من أعمالهم.

باب القضاء

وجاء في المادة 114 من قانون التأمينات الاجتماعية حيث نص في

دور اللجان النقابية

وإذا وجدت في المعامل أو المصانع الكبيرة لجنة نقابية فإنها لا تقدم



ولا تؤخر وأغلب اللجان النقابية التي من المفترض أنها تمثل العمال يشكلها صاحب العمل عادة على مزاجه إلا ما ندر، لذلك فهي غير قادرة على التعبير عن مصالح العمال ولا الدفاع عن حقوقهم، والواقع أثبت ذلك، والدليل قلة عدد العمال المسجلين بالتأمينات بالنسبة لمجموع عدد العمال،

والعمال الذين يحالفهم الحظ في التسجيل يسجلون بأجر الحد الأدنى للأجور مهما بلغ أجر العامل بالزيادة عن أجر الحد الأدنى، وبهذا يخسر العامل جزءاً مهماً من أجره التأميني في حال وصل إلى سن المعاش أو أراد الاستقالة، وبهذه الحال يحصل على الدفعة الواحدة فقط.

كيف ستعكس المصالحة السعودية- الإيرانية على الملف السوري؟

عبر سنوات عديدة خلال الأزمة السورية، وحتى قبلها بقليل، جرى تصوير سورية بوصفها ساحة صراع وتنافس بين السعودية وإيران. وقد وصل التخريب الثقافي والإعلامي والسياسي الغربي حد محاولة تصوير الساحة السورية بوصفها أساساً لتقارب بين «العرب» و«إسرائيل» للوقوف ضد إيران! الآن تهاوت هذه الرواية وهذه المحاولات مرة وإلى الأبد.

■ المحرر السياسي

المصالحة السعودية- الإيرانية، من وجهة نظر مصلحتنا كسوريين، تعني ما يلي: أولاً: المجموعة المصغرة الغربية، وبعد أن خسرت تركيا بشكل شبه كامل، وستخسر قريباً بشكل رسمي مع التسوية السورية- التركية، تخسر الآن السعودية وهي أهم دولة عربية ضمنها. ما يعني أنّ تأثير هذه المجموعة على سورية بات يقترب الآن من التناهي إلى الصفر.

ثانياً: عمليات اللعب على الحبال والابتزاز التي كان يقوم بها المتشددون وتجار الحرب في سورية، بالاستناد إلى ما يشبه تكافؤاً في القوى بين الغرب والشرق في سورية، قد وصلت إلى نهايتها، وتالياً لم يعد من مفر من الحل السياسي الشامل.

ثالثاً: ضمناً، فإن سياسة «تغيير سلوك النظام» وال «خطوة مقابل خطوة» الغربية، قد أغلق الباب عليها نهائياً.

رابعاً: ستسمح هذه المصالحة بتسريع جهود أستانا في التسوية السورية التركية، وستكبل المعطلين.

خامساً: مع السير في التسوية السورية التركية بالوساطة الروسية الإيرانية، وبعد المصالحة

السعودية الإيرانية بالوساطة الصينية، إضافة إلى حل المشكلات بين الدول العربية وتركيا الذي جرى خلال الفترة الأخيرة، فإن الظرف الدولي الإقليمي المناسب للتطبيق الكامل للقرار 2254 يكون قد اكتمل، ولم يبق سوى التنفيذ.

سادساً: هذا التكامل في التعاون دون الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وبالصّد منهما، يعني أيضاً أن أساس إخراج القوات الأجنبية من سورية، وعلى رأسها قوات الاحتلال الصهيوني من الجولان، وقوات الاحتلال الأمريكي من التنف والشمال الشرقي السوري، هي الأخرى قد اكتملت، وبقي التنفيذ.

سابعاً: حالة العريضة الصهيونية، وامتهان كرامة سورية والسوريين عبر الاعتداءات المستمرة، قد اقتربت من نهايتها، وسينفتح باب رد الصفة صفعات باكتمال الحل السياسي الذي سيمكن الشعب السوري، بقبضته غير المرتجفة، وغير المتخاذلة، أن يمسك زمام الأمور بأسرها.

ثامناً: هذه المصالحة، هي رسالة مهمة جداً لأولي الألباب من الأطراف السورية التي ما تزال تعول على الأمريكي، والتي إذا لم تستوعب الرسالة سريعاً، فإنها ستكف الشعب السوري ألماً إضافية لا داعي لها، ناهيك عن أنها ستتكلف هي نفسها مستقبلها السياسي بأكمله. وهي إذا شارة تنبيه وتحذير ربما

تكون أخيرة، أن تعقلوا واستوعبوا ما يجري، لمصلحة الشعب السوري أولاً ولمصلحتكم ثانياً.

المصالحة السعودية الإيرانية، وكما قالت قاسيون في افتتاحيتها، هي «فاتحة خير» للمنطقة بأسرها، ولسورية خاصة، وهو ما يتطلب من كافة القوى الوطنية في سورية أن تتحضر لعمل كبير مستمر لإعادة توحيد البلاد وإعادة بنائها. ويتطلب من الشعب السوري أن يخلق بيديه فضاءً سياسياً جديداً يمثله حقاً وفعلاً، بعيداً عن القوى التي تمثل عليه وضده، والقوى الهرمة التي باتت مصابة بكل أنواع الأمراض، وعلى رأسها الانفصال التام عن الواقع.

بيان من الإرادة الشعبية حول الاتفاق السعودي الإيراني

يرحب حزب الإرادة الشعبية بالاتفاق المهم الذي تم الإعلان عنه اليوم بين السعودية وإيران برعاية جمهورية الصين الشعبية، ويرى أنه فاتحة خير لحل جملة من الأزمات الإقليمية وضمناً الأزمة السورية.

فرضية أنّ العداء بين السعودية وإيران، بين العرب والفرس، بين «السنة» و«الشيعة»، هو عداء أبدي وتناحري ولا مجال لحله إلا بإفناء أحدهما للآخر.

رابعاً: هذا الاتفاق هو تقويض جدي للنفوذ الأمريكي الصهيوني الغربي في كامل منطقة الشرق الأوسط، وهو فاتحة خير نحو مزيد من التفاهم بين الشعوب التاريخية في منطقتنا، وبالصّد من الاستعمار الغربي، الذي اشتغل تاريخياً على ضرب الجميع بالجميع وخدمة لمصالحه الأناية على حساب دماء أبناء المنطقة.

إننا في حزب الإرادة الشعبية، إذ نحیی هذا الاتفاق، ونحیی طرفيه، فإننا نتوجّه بالتحية لدور الحزب الشيوعي الصيني وأمينه العام في إنجاز هذا الاتفاق، ونتطلع إلى دور أكبر للصين في حل أزمات المنطقة بما فيها الأزمة السورية.

إن من بين النتائج المباشرة الواضحة لهذا الاتفاق ما يلي: أولاً: هذا الاتفاق هو نقطة النهاية لمشروع «الفوضى الخالقة» الأمريكي في منطقتنا، والذي استند إلى اللعب على التناقضات الطائفية والقومية.

ثانياً: هذا الاتفاق كناية واضحة عن الدور المهم للقوى الصاعدة في إحلال السلام وإطفاء الحرائق بالصّد من الدور الأمريكي التخريبي.

ثالثاً: هذا الاتفاق هو أيضاً نقطة النهاية لمشروع اتفاقات أبراهام الصهيونية ومعها ما يسمى مشروع الناتو العربي، اللذان استندا إلى



حزب الإرادة الشعبية
People's Will Party

لماذا موسكو؟



لا شك بأن حديث الساعة بما يتعلق بالآزمة السورية تحديداً، وبمعنى أعمق التغييرات على المستوى الدولي، هو اللقاء الرباعي المرتقب المزمع عقده في موسكو الأسبوع المقبل بين كل من سورية وروسيا وتركيا وإيران، الذي تحدث عنه وزير الخارجية التركي مولود تشاوشوغل وأغلو، والذي لا يمكن رؤية زيارة وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان لكل من تركيا وسورية إلا بأن أحد أهدافها العمل التحضيري للقاء، الذي يمكن اعتباره تطويراً مهماً لصيغة استانا.

راملي طه

من المعروف بأن هذا اللقاء سيكون أحد أهم ركائزه، هو العمل على التسوية السورية التركية، والتي تحدثت وتحدثت قاسيون عنها مفصلاً بمعانيها ودلالاتها وضرورتها وأثرها على الآزمة السورية، وهو ما لن نكرره في هذه المقالة، وما يمكن ملاحظته ببساطة بالنظر إلى الموقع المقرر انعقاد هذا الاجتماع فيه، هو أن هذا المكان يشكل حالياً مركز الثقل للحل السياسي والعملية السياسية، فلماذا موسكو؟

بالنظر إلى عملية الحل السياسي بوصفها عملية كسر لمشروع الفوضى الهادف في نهاية المطاف لإنهاء وجود سورية التي نعرفها، مشروع تحطيمها من الخارج والداخل «بكل الوسائل من عسكرية واقتصادية، وحتى ضمن الحل السياسي من خلال تشويبه وتطبيقه بوصفه تلائم رغبات المعلم الأمريكي» وهنا لا يسعنا سوى استحضار تصريح جيمس جيفري حول الهدف الأمريكي بتحويل سورية إلى «مستنقع» للروس، وانطلاقاً من أن الآزمة السورية هي واحدة من نقاط الحرائق العالمية الأساسية، والتي تعتبر عملية إخمادها تعبيراً عن الصراع بين القوى المشغلة للنزاعات والحروب، لأهميتها بالنسبة لها كأهمية الأوكسجين الذي تملاً بها رفثها الحديدية، وبين القوى الساعية لإخماد هذه الحرائق. هذا الصراع المرتبط والمعبر عنه بتغير موازين القوى العالمية والمرتبط بدوره بتمتع أزمة النظام العالمي، نظام القطب الواحد الذي كانت فيه الولايات المتحدة «المركز الإمبريالي»

تلعب دور شرطي العالم، وهي التي تحدد ما يجوز وما لا يجوز، مستنيحة حرمان الدول دون حسيب أو رقيب. هذا النظام وهذه المنظومة التي تسببت بما لا يحصى من الماسي لأغلبية شعوب الأرض، والتي روجت لتسميتها بـ العالم الثالث، هذا النظام القائم على أعلى درجات الاستغلال والتكبر على الدول الأخرى «بما فيها بعض من يعتبرون أنفسهم حلفاء للاميركي وأتباعه».

بدأ هذا النظام - الذي كان عنوان المرحلة السابقة بإدارة شؤون العالم والهيمنة عليه - بالتراجع، منذ تصاعد أزمات مركزه الإمبريالي، وكتاريخ تقريبي يمكننا أخذ عام 2008 «الآزمة المالية العالمية وأزمة الرهن العقاري» كنقطة تحول - دون الخوض بتفاصيل تلك المرحلة من ناحية الأسباب القريبة والبعيدة تاريخياً - وبوصفها مرحلة انتقالية بين الاستعمار الجديد «الاقتصادي» والاستعمار ما بعد الجديد «المركب، العسكري الاقتصادي».

هذا التحول ترافق بما لا شك فيه بتراجع أميركي وغربي بالعموم، هذا التراجع الذي أنكره العديد ممن ادعوا العمل بالسياسة، وسخروا من القوى التي لاحظته وتنبأت به وبتعاظمه مع الوقت، والذي بات اليوم واقعاً ملموساً يعترف به المتراجعون أنفسهم قبل غيرهم، هذا التراجع كان يقابله صعود تدريجي وهادئ لقوى عالمية أخرى، كانت وأصبحت مراكزاً وسنداً للقوى المناوئة للهيمنة الغربية بالمعنى السياسي والاقتصادي، والتي مثلت بؤادر أقطاب جديدة تفرض على النظام العالمي القديم وجودها، وتنتهي بذلك نظام القطب الأوحدهذا، وتؤسس لنظام التعددية

والتي عرفت القوى السياسية الجديدة الوطنية السورية منذ اندلاعها، أن لا حلول عسكرية لها، وأن إنقاذها ممكن فقط عبر الحل السياسي، الذي يعتبر الترياق للسّم المركب الذي جرعه أعداء الشعب السوري الخارجيين والداخليين لسورية، والجميع يعرف ما تسبب به هذا السّم من كارثة لم تتوقف بعد ولن تتوقف، حتى إتمام عملية الحل السياسي، متمثلة بالتطبيق الفوري للقرار الأممي 2254 والذي سيسمح بمرحلة تخفيف الخسائر إلى الحد الأدنى، والبدء بالتعافي من الخسائر السابقة..

مما سبق قوله، يمكننا استخلاص أن موسكو تعتبر من أهم الأماكن وأكثرها كفاءة بالمعنى السياسي لإنجاز عملية التوافق، بحكم علاقاتها المتوازنة مع الأطراف الأخرى الفاعلة في الآزمة السورية، وبما عملت وتعمل عليه معاً من سحب بساط العملية السياسية من تحت الأمريكي، الذي لا يرى فيها إلا وسيلة لتحقيق أهدافه ولإفراغها من مضمونها، وبالتالي، فإن عملية التوافق ستدفع العملية السياسية خطوات كبيرة وجدية إلى الأمام، وصولاً إلى التسوية النهائية، التي يحب أن تُقضى للتغيير المنشود، وهذه التسوية النهائية يجب أن تتم في أفضل مكان، وفي المكان الصحيح، وهذا المكان ليس موسكو ولا غيرها وإنما دمشق!

القطبية بكل ما يحملها هذا النظام من تغييرات ايجابية لصالح الشعوب، والدول المستضعفة والمستباحة من قبل الغرب، وهذا لأن أهم مميزات هذا النظام البديل التعددي هي فكرة التعددية القائمة على كسر الهيمنة بما يعنيه ذلك من عدم التكبر والتطاول على الدول الأخرى، والتعاون والاحترام المتبادل ونبذ الحروب والصراعات بكل ما سيعنيه ذلك من انعكاسات على شعوب العالم، بحيث تتاح الفرص أمام الشعوب المستصغرة لأخذ أحجامها الفعلية، ويضاف إلى ذلك، أن هذه الدول تاريخياً ليست دولاً استعمارية، وإنما كانت بغالبيتها ضحية للاستعمار الغربي، لذا فإن ما يجمعها مع بقية شعوب العالم هو جوهرى وحقيقي، وكون أن الحديث يتمحور بشكل أساسي عن أزمنا السورية، فلا يخفى على أحد أن روسيا وبحكم علاقات الصداقة القوية والموروثة من أيام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية «الاتحاد السوفيتي»، تعتبر من أهم أصدقاء سورية بالمعنى الدولي، وأهم مراكز الدبلوماسية العالمية ومن أهم إطفائي حرائق الهيمنة الغربية، إضافة لوزنها العسكري الهام جداً بحفظ توازنات القوى العالمية، لهذا كله فإن موسكو تفرض نفسها كمركز عالمي للحلول السياسية للآزمات المتصاعدة، وبشكل خاص أزمنا السورية،

تعتبر موسكو من أهم الأماكن وأكثرها كفاءة بالمعنى السياسي لإنجاز عملية التوافق بحكم علاقاتها المتوازنة مع الأطراف الأخرى الفاعلة في الآزمة السورية



مع استنفاد أدواته التخريبية الغرب يجرب حظه مرة أخرى مع الجولاني



شهدت المنطقة تطورات كبيرة خلال الأشهر الماضية، ومن ضمنها تطورات في الملف السوري، وأبرزها: خطوات ملموسة ومتسارعة باتجاه تقارب سوري- تركي في إطار مسار أستانا، فيما يصب في وضع الأسس التي تؤدي إلى خلق الظروف الملائمة للمضي قدماً باتجاه الخروج من الأزمة السورية، من خلال حل سياسي شامل، عبر التطبيق الكامل للقرار 2254. وكما وضحت قاسيون في العديد من المقالات، فإن هذا يشكل مصدر قلق كبير لعدة لاعبين محليين وإقليميين ودوليين، وبالتحديد المتشددين من الأطراف السورية، و«إسرائيل»، والغرب بقيادة أمريكا. الأمر الذي يدفعهم إلى تفعيل أدواتهم التخريبية في محاولات يائسة لإيقاف القطار، وحرفه عن مساره، أو تدميره بشكل كامل. مع الوقت ومع تطور الأمور باتجاهات التي شهدتها المنطقة والعالم، وبشكل متسارع خلال العام الماضي، باتت الأدوات المتاحة لهذه الأطراف أقل من حيث الفعالية والكمية.

■ ريم عيسى

وكانت قاسيون قد غطت باستفاضة أهمية التقارب السوري- التركي في سياق الحل الشامل للأزمة السورية، ما يعني حل المشاكل الجزئية التي كانت وما زالت عاملاً أساسياً في استمرار الأزمة، ومن بينها ملف الشمال الغربي الذي ما يزال عالقاً، بشكل رئيسي بسبب استمرار وجود جبهة النصرة.

لطالما استخدم الغرب- وعلى رأسه الأمريكان- جبهة النصرة كأداة تخريبية أساسية خلال سنوات الأزمة ومنذ ظهورها. وتطور استخدامهم لها حسب المرحلة والتطورات على الأرض، الأمر الذي سلطت قاسيون الضوء عليه. وما كان ملحوظاً هو تطور الحديث حول النصرة من أنها جهة إرهابية- وما زالت أممياً مصنفة كذلك وحتى لدى الدول الغربية وأمريكا- إلى الحديث عنها كشريك محتمل لمكافحة الإرهاب، الأمر الذي رافقته محاولات كثيرة لتلميع صورتها، من خلال الحديث عنها على أنها تستهدف مجموعات «أكثر إرهابية» أو «أكثر تشدداً»، أو محاولة تصدير قائدها الجولاني بصورة أكثر «تحضراً» لبلباس مدني ولحية أقصر وصور مع صحفيين غربيين.

كل ذلك تمت تغطيته في قاسيون سابقاً، ولكن من الواضح أن هذا الملف ما زال أحد الأدوات الأخيرة لدى أمريكا والغرب، والذي يشكل الهامش المتقلص بشكل متزايد ومتسارع، والذي يمكن لهم اللعب فيه لمحاولة إعاقة الحل في سورية.

الخطاب الغربي الرسمي لم يكن إيجابياً اتجاه النصرة، على الأقل ليس بشكل مباشر وصريح، ولكن مع ذلك لم يخل من تلميحات هنا وهناك، وبالأخص من شخصيات، مثل: المبعوث الأمريكي السابق إلى سورية، جيمس جيفري، والذي قال في كانون الثاني 2020 عندما كان ما يزال على رأس عمله: إن النصرة «يدعون أنهم مقاتلون وطنيون معارضون... ولم نرهم يشكلون تهديداً دولياً منذ فترة». لاحقاً وفي فيلم عن النصرة والجولاني، قال جيفري: إن النصرة أشبه بـ «قوى المقاومة أو حركات التحرر الوطني أو غيرها من الحركات التي تستخدم الإرهاب أحياناً كتكتيك... وهم يركزون بشدة على

الإطاحة بنظام الأسد... ولا يلاحقون المدنيين».

ولكن الأداة الأساسية التي استخدمها الغرب وأمريكا في محاولة تلميع صورة النصرة والتخفيف من الصبغة الإرهابية، أو حتى إزالتها عنها، كانت وما زالت مراكز الأبحاث الرئيسية ومنها مجموعة الأزمات الدولية- وهي مؤسسة بحثية غربية، والتي سبق ونشرت تقارير حفزت فيها على إعادة النظر بالنصرة كجهة مصنفة إرهابية. كان أبرز هذه الأمثلة تقرير نشرته في شباط 2021 بعنوان «في إدلب السورية، فرصة واشنطن لإعادة تصور مكافحة الإرهاب» والذي غطته قاسيون في مادة نشرتها بعد أيام من صدور التقرير.

كانت النقاط الأساسية في ذلك التقرير، أن النصرة في الواقع تحارب الإرهابيين، وأنها معتدلة، وتعامل النساء والأقليات بشكل جيد، وأنها سورية- وهذه النقطة الأخيرة كانت موضع اهتمام عدد من التقارير الأمريكية، التي بدأت منذ بضعة سنوات بـ «سورنة» النصرة.

من الواضح، أن التطورات الأخيرة التي تشهدها المنطقة وبالأخص الملف السوري، ومن خلال النشاط الملحوظ والخطوات العملية لمسار أستانا كانت سبباً أساسياً في إعادة فتح موضوع النصرة وأهمية العمل معها، حيث نشرت مجموعة الأزمات الدولية قبل أيام، في 7 آذار، تقريراً بعنوان «احتواء الجهاديين العابرين للحدود في شمال غرب سورية»، وبالرغم من وضع الأمور في سياق الحاضر، إلا أن المضمون لم يتغير كثيراً عن التقرير

الذي أتى قبل عامين تقريباً.

الجديد في هذا التقرير، هو شكلي ويتمشى مع المرحلة، حيث إن التركيز الأساسي ومن أوله هو حول السياسة التركية في سورية، حيث يتكلم التقرير في بدايته عن «انعدام اليقين بشأن السياسة التركية حيال سورية»، ويقول: إنه «بالنظر إلى أن الوجود العسكري التركي أساسي للمحافظة على وقف إطلاق النار في إدلب، فإن تحولاً في هذه السياسة من شأنه أن يسمح لتنظيم الدولة الإسلامية، والمجموعات الجهادية الأخرى بالعودة إلى النشاط». ويربط التقرير كل هذا- ومن منطلق تبرير إصداره في هذا التوقيت- مع الاستجابة الإنسانية عقب الزلزال الذي ضرب المنطقة في 6 شباط الماضي.

حول ما يجب القيام به، يذكر التقرير من ضمن توصياته، وبالتحديد للحكومات الغربية، أنه «يترتب عليها استكشاف إمكانية فتح قنوات اتصال مع هيئة تحرير الشام، من أجل التوصل على فهم أفضل للتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية، والمقاتلون العابرون للحدود في شمال غرب سورية». ويذكر لاحقاً أن «هيئة تحرير الشام قد تخلت عن الجهاد العابر للحدود، ولاحقت خلايا تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة، وأخضعت معظم الجهاديين الآخرين. وما يزال تنظيم الدولة صامداً في إدلب فقط، لأن هيئة تحرير الشام تفتقد إلى القدرة على سحقه تماماً». ويضيف التقرير، أنه «يمكن للدول الغربية أن تفتح قنوات اتصال غير رسمية مع هيئة تحرير الشام، من أجل الحصول على معلومات أفضل بشأن نشاط



إن الحديث اليوم

عن فتح قنوات

تواصل مع

النصرة ودعمها

عسكرياً بذريعة

محاربة داعش

هو الدفع

وبشكل علني

للعمل بالصد

من التسوية

السورية- التركية

ومسار أستانا

العناصر المسلحة العابرة للحدود في إدلب والتفاوض بشأن تحسين وصول المساعدات إلى السكان الذين يعانون». من حيث المضمون، التقرير لا يقدم أي شيء جديد حول النصرة، فهذا التوجه واضح منذ أكثر من سنتين فيما يتعلق بمحاولة تلميع النصرة والجولاني، واعتبارهما شريك في الملف السوري، وبالتأكيد هما كذلك فيما يتعلق بالمقاربة الغربية- الأمريكية للملف السوري. ولكن من حيث الشكل، فإن التقرير وضوحاً يستهدف السياسة التركية اتجاه الملف السوري، ولكن ما لا يقوله، هو أن التركيز الرئيسي لتلك السياسة اليوم هو ملف التسوية السورية- التركية، والذي يجري حصرياً من خلال مسار أستانا، وبعيداً عن الغرب وسياساته ومسارته.

أهم من كل ذلك، هو أن إنهاء وجود جبهة النصرة يشكل بنداً أساسياً في عمل مسار أستانا بشكل عام، والتسوية السورية- التركية على وجه الخصوص. ما يعني أن الحديث اليوم عن فتح قنوات تواصل مع النصرة ودعمها عسكرياً بذريعة محاربة داعش، هو الدفع وبشكل علني للعمل بالصد من التسوية السورية- التركية ومسار أستانا، أي العمل ضد الوصول إلى حل سياسي شامل في سورية، بعيداً عن الغرب وأمريكا، ومن خلال مبادرات من قبل القوى المساعدة... الأمر الذي تم إثبات فعاليته مؤخراً من خلال نتائج ملموسة، ما يدعو للتفاؤل حول اقتراب الوصول إلى حل في سورية والخروج من الأزمة، ليس فقط بالرغم من الغرب وأمريكا، ولكن بالضرورة دونهم.

حوامل الطاقة ومسلسل زيادة أسعارها رسمياً!



صدرت خلال الفترة القريبة الماضية زيادة رسمية على سعر المازوت الصناعي، وكذلك زيادة رسمية على سعر البنزين أوكتان 95، في حلقات جديدة متتابعة ومتتالية في مسلسل زيادة أسعار المشتقات النفطية رسمياً، وعلى ما يبدو إن هذه الحلقات ستستكمل على بقية هذه المشتقات، بل وعلى كل حوامل الطاقة، كما عودتنا الحكومة في سيناريوهاها!

■ عاصي اسماعيل

ما سبق أعلاه يعني أن مشكلة التوافر معممة على المشتقات النفطية «بنزين- مازوت»، على العكس من بعض التصريحات الرسمية التي تقول إن التوريدات منتظمة، وعلى العكس مما يتم الإعلان عنه بين الحين والآخر عن وصول النواقل المحملة بهذه المشتقات على اختلاف أنواعها!

التمهيد الذي يسبق الزيادة السعرية!

بات من الواضح بالنسبة للمواطنين أن عمليات التمهيد لزيادة أسعار المشتقات النفطية «بنزين- مازوت» تسير على قدم وساق كالعادة، ووفقاً لنفس السيناريو الحكومي المموج المعاد والمكرر في كل مرة، بداية من نقص المادة، مروراً بنفي زيادة السعر عليها، ثم تفاقم أزمة توفرها، وصولاً إلى اتخاذ قرار زيادة السعر رسمياً، الذي يقترن بالمبررات والذرائع المكررة، مع الوعود بحل مشكلة الوفرة.. وهكذا في مسلسل ممل بحلقاته، كارثي بنتائج!

أسعار الطاقة الكهربائية تسير على التوازي أيضاً!

خلال حديث لوزير الكهرباء، في لقاء عبر إذاعة المدينة إف إم بتاريخ 2023/3/8، أشار إلى: «وجود دراسة حالياً لرفع أسعار الكهرباء وتعديلها للشرائح التجارية والصناعية، لكنها لا تشمل الشرائح الدنيا من المستهلكين». حديث الوزير أعلاه ليس تمهيداً، بل هو إعلان رسمي عن النية في زيادة أسعار الطاقة الكهربائية في القريب العاجل، أما الفرز بين التجاري والصناعي، وبين شرائح الاستهلاك الدنيا فهو لذر الرماد في العيون..

فحتى لو لم يتم زيادة أسعار الكهرباء بالنسبة للشرائح الدنيا بشكل مباشر فإن الزيادة التي ستتم على الصناعي والتجاري ستجبي بالمحصلة من جيوب المواطنين! فالتكاليف التي ستزيد على القطاعات التجارية والصناعية من خلال زيادة أسعار الطاقة الكهربائية عليها سيتم تحميلها على السلع

فيالتوازي مع نقص مادة البنزين والمازوت في الكازيات مؤخراً، وزيادة المدة الفاصلة بين مواعدي استلام المخصصات للسيارات الخاصة والتكاسي وللسرافيس، فقد أعلن وزير الكهرباء عن وجود دراسة لزيادة أسعار الكهرباء على الشرائح التجارية والصناعية!

ما يجري هو جزء جديد من مسلسل رفع أسعار حوامل الطاقة بحلقاته المعادة والمكررة، وبمبرراته وذرائعه المموجة والمستهلكة، والذي بات مسلسلاً رسمياً مقبلاً، يحمل في طياته المزيد من الظلم والجور للمواطنين، بالإضافة إلى نتائج الكارثية على الإنتاج والعملية الإنتاجية، وعلى الاقتصاد الوطني عموماً!

بين النفي والوفاق!

فعلی الرغم من النفي الذي صدر عن «مصدر مطلع في وزارة النفط» بحسب صحيفة الوطن بتاريخ 2023/3/9، أنه: «ليس هناك أية دراسة أو نية لرفع أسعار البنزين المدعوم على الإطلاق»، إلا أن واقع نقص المادة في الكازيات واضح، وهو ما أكده «المصدر مطلع» حيث قال: «إن النقص الحاصل في بعض المحطات يعود إلى واقع توافر المادة حالياً، وليس له أية علاقة بالسعر»! فواقع الحال يقول إن انتظام توزيع مادة البنزين اختلف على مستوى زيادة المدة الفاصلة بين توزيعين للمخصصات بالنسبة للسيارات العامة والخاصة، وهذا الأمر لم يقتصر على مخصصات مادة البنزين، بل شمل أيضاً مخصصات المازوت للسرافيس ووسائل النقل والمواصلات!

فبعد شكاوى سائقي السرافيس في دمشق حول عدم توفر مادة المازوت المخصصة للمواصلات، أكد مدير شركة محروقات، بحسب أحد المواقع الإعلامية، أن «هناك قلة في التوريدات، وهي مشكلة أنية ستحل خلال فترة قريبة».

بالنسبة للصناعيين، وبالنسبة للإنتاج عموماً، وبالنسبة للقطاعات التجارية والخدمية، تعني زيادة التكاليف التي تزيد وتعمق مشكلاته العملية الإنتاجية، وصولاً إلى زيادة في أسعار المنتجات التي تتم جبايتها من جيوب المستهلكين، والتي تؤدي إلى مزيد من تراجع معدلات الاستهلاك من قبلهم، الضعيفة مسبقاً، والمزيد من ضعف الطلب بالمحصلة، ما ينعكس سلباً على دورة الإنتاج، والتي تؤدي بالتالي إلى مزيد من تراجع العملية الإنتاجية أو توقفها، وخروج بعض المعامل أو القطاعات من العملية الإنتاجية، وهذا ينطبق على القطاع الصناعي والزراعي والحرفي، وبكافة فروع الإنتاج.. وهو ما جرى ويجري تبعاً حتى الآن!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن زيادة الأسعار لا تقف عند حدود المنتجات «سلع ومواد» فقط، بل تمتد إلى كافة الخدمات، اعتباراً من النقل والمواصلات، وصولاً إلى الصحة والطبابة والتعليم و..

فعملية الاستنزاف، من خلال حوامل الطاقة فقط، مستمرة على كافة المستويات، والمتضرر منها، بالإضافة إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية هو المواطن المنهك سلفاً بمعيشته وخدماته!

والمواد المنتجة، كما على الخدمات المقدمة، ما يعني أننا مقدمين على مسلسل لزيادة أسعار السلع والمواد والخدمات في الأسواق! بل لقد بدأت هذه الزيادات فعلاً منذ الإعلان الرسمي عن نية الزيادة من قبل الوزير، وقبل صدور رسمياً!

وقد سبق ذلك زيادات سريعة بسبب رفع سعر المازوت الصناعي، مع الأخذ بعين الاعتبار كثرة مبررات وذرائع الزيادات السعرية، والفوضى السوقية السائدة، والتي يتم حصاد نتائجها من جيوب المواطنين وإلى جيوب كبار أصحاب الأرباح دائماً وأبداً!

مزيد من النتائج الكارثية!

من المعلوم أن زيادة أسعار المشتقات النفطية، وحوامل الطاقة عموماً، تعني مزيداً من تخفيض الدعم عليها عملياً، وهي تنعكس مباشرة وبشكل رئيسي على الإنتاج، كما على الأسعار في الأسواق، للسلع والمواد والخدمات!

ومن المعلوم كذلك أن هذه الزيادات سيتم تحميلها بالنتيجة للمواطنين، بشكل مباشر وغير مباشر، أي المزيد من الضغوط عليهم! فرفع أسعار المشتقات النفطية وحوامل الطاقة

عملية الاستنزاف

من خلال حوامل

الطاقة مستمرة

على كافة

المستويات

والمتضرر منها

بالإضافة إلى

القطاعات الإنتاجية

والخدمية هو

المواطن المنهك

سلفاً بمعيشته

وخدماته!

كبار حيتان الاستفادة!

إن المسلسل الخاص بتوفر حوامل الطاقة وبأسعارها، بحلقاته المتتالية وأجزائه غير المنتهية، لا يخرج عن سياق سيناريوهات السياسات الليبرالية المتبعة رسمياً منذ عقود وحتى الآن، وإخراج حكومي فاشل بانحياز المفضوح لمصلحة كبار أصحاب الأرباح على طول الخط، نهياً وفساداً واستغلالاً ونفوذاً، واستنزافاً للعباد والبلاد..

فأطراف الاستفادة من هذا المسلسل الرسمي، المقيت بحلقاته وأجزائه، وبغض النظر عن كل مبرراته وذرائعه المسوقة، هم كبار أصحاب الأرباح، المتمثلين اختصاراً بشريحتين أساسيتين، متداخلتين ومتكاملتين في عملهما:

الأولى شريحة القائمين على السوق السوداء للمشتقات النفطية وحوامل الطاقة، الذين يقومون بسد العجز الرسمي عن توفير حوامل الطاقة، مع فرض أسعارهم ونسب أرباحهم الكبيرة، ومع مقدرتهم على توفير كل ما يلزم من كميات وأنواع منها!

والثانية شريحة القائمين على عمليات الاستيراد، الذين من مصلحتهم ضرب وتقويض الإنتاج بكل قطاعاته وفروعه، كي تتاح لهم الإمكانية لزيادة حصتهم السوقية من مواد وبيع السلع الاستهلاك، مع فرض هوامش ربحهم الإضافية بمبرراتها وذرائعها المتكاثرة!

ومن المفروغ منه أن طموح هؤلاء لا يقف عند حدود سد النقص في بعض المواد والسلع، بل استكمال سيطرتهم الكاملة على السوق «توريداً وتوزيعاً وبيعاً» كماً وسعراً ونوعاً ومواصفة، وخاصة على حساب وقف الإنتاج، الصناعي أو الزراعي، مع كل الرعاية الحكومية طبعاً، وبغض النظر عن مصلحة المنتج والمستهلك، والاقتصاد الوطني، والمصلحة الوطنية!

لا أمل في التحسن الكهربائي!



■ عادل إبراهيم

وكذلك أشار الوزير إلى: «الوصول للمراحل النهائية من وضع المجموعة الأولى من محطة حلب الحرارية في الخدمة، والتي تحتاج إلى اختبار مدته 15 يوماً كحد أقصى، لتوفر بدورها 200 ميغا واط للشبكة».

فهل من الممكن التعويل على التصريح أعلاه حول تحسين الواقع الكهربائي، أم إنه كما غيره من التصريحات الرسمية الخلية، التي ستدورها الرياح ليطويها النسيان!

التعويل على متغيرات الطقس فقط!

بحسب صحيفة الوطن بتاريخ 2023/3/8، نقلاً عن وزارة الكهرباء، فإن: «مجموعات التوليد العاملة حالياً قادرة في حال تم تأمين مادة الغاز على توليد حتى 4500 ميغا واط وهو ما يعادل 60 بالمئة من حاجة البلد كهربائياً.. وبالتالي فإن الطاقة الإنتاجية الحالية لا تتجاوز 50 بالمئة من الطاقة التشغيلية المتاحة لمجموعات التوليد العاملة»!

كذلك فقد صرح وزير الكهرباء للصحيفة أن «زيادة ساعات التقنين خلال الأيام الأخيرة كان سببها نقص توريدات مادة الفيول، الأمر الذي تسبب في توقف بعض مجموعات التوليد العاملة على مادة الفيول».

فالمشكلة بالنسبة لتشغيل مجموعات التوليد العاملة هي عدم توفر مادي الغاز والفيول!

بناءً على ما سبق فإنه حتى لو تم وضع المجموعة الأولى من محطة حلب الحرارية في الخدمة، بحسب حديث الوزير، فهذا لا يعني بالضرورة تحسن في ساعات التزود بالطاقة الكهربائية،

طالما أن المشكلة المتمثلة بنقص الغاز والفيول قائمة ومستمرة!

وبالتالي فإن حديث الوزير لإذاعة المدينة إف إم أعلاه، حول تحسن التقنين بداية الشهر القادم، لا علاقة له بمحطات التوليد لا من قريب ولا من بعيد، بل له علاقة فقط بتحسين حالة الطقس، وهو ما يمكن التعويل عليه نسبياً فقط لا غير!

المشكلة الأعمق!

أما المشكلة الأكبر والأعمق فهي الترجمة العملية لما ورد بحسب البيانات الوزارية المختصرة أعلاه، والتي تعني أن ما يتم توليده من طاقة كهربائية حالياً لا يتجاوز 2200 ميغا واط فقط، وما يعادل 30% من حاجة البلد في أحسن الأحوال!

فالنقص في الاحتياج الكهربائي الذي يبلغ 70%، لن تستطيع محطات التوليد العاملة من تغطيته بحال من الأحوال، حتى وإن تم تأمين ما يكفي من غاز وفيول لتشغيلها!

أما الفاقع في الأمر فهو أن كميات الغاز اللازمة لتشغيل محطات التوليد هي من الإنتاج المحلي وليست استيراداً، بحسب تصريحات رسمية سابقة، ما يعني أن التذرع بنقص التوريدات بهذا الشأن لا مكان لها، لتبقى المشكلة مرتبطة بما يتم توريده من قبل وزارة النفط إلى وزارة الكهرباء من كميات غاز لزوم تشغيل محطات التوليد العاملة على الغاز، والتي تعتبر الأكبر إنتاجاً بالمقارنة مع المحطات العاملة على الفيول!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن آبار الغاز، الموضوعة بالاستثمار والخدمة، أو المكتشفة حديثاً، والتي تم الإعلان عن وضعها بالاستثمار خلال السنوات

القليلة الماضية، مع الكثير من البهجة الإعلامية المصاحبة، هي آبار مخصصة لإنتاج الغاز التشغيلي لمحطات توليد الكهرباء، وليست لإنتاج الغاز المنزلي، وذلك أيضاً بحسب تصريحات رسمية سابقة بهذا الشأن!

وعلى اعتبار أنه لم يسبق التذرع بنقص التوريدات المستوردة من الغاز التشغيلي لمحطات التوليد، كحال التذرع بما يخص توريدات الفيول بين الحين والآخر، فهذا يعني افتراضاً أن الكميات المتوفرة من الإنتاج المحلي للغاز كافية لتشغيل هذه المحطات ولو نسبياً وفقاً لمعدلات إنتاجها الفعلي، أي إن المشكلة يمكن تلخيصها بما تورده وزارة النفط من كميات غاز إلى وزارة الكهرباء لتشغيل محطات التوليد، والتقنين بهذه التوريدات إلى الحدود الدنيا، وصولاً إلى كم الإنتاج الحالي المتواضع من الطاقة الكهربائية المبين أعلاه!

سؤال واحد.. وإجابة مختصرة!

والسؤال الذي يطرح نفسه بعد كل ما سبق بهذا الشأن:

من المتحكم بقرار تزويد وزارة الكهرباء بالكميات اللازمة من الغاز التشغيلي لمحطات التوليد العاملة من قبل وزارة النفط، ولماذا؟!

ولعل الإجابة باختصار يمكن تبويبها بشقين:

الأول له علاقة مباشرة بسياسات تخفيض الدعم الجائرة المعمول بها، والماضية نحو استكمال إنهاء الدعم على الطاقة الكهربائية بشكل كلي على ما يبدو، كماً وسعراً، وهو ما يجري، وليس آخراً بهذا الصدد الإعلان عن دراسة لزيادة الأسعار على الشرائح التجارية والصناعية!

والدليل الإضافي على ذلك هو ما وصلنا

إليه من زيادة في ساعات التقنين الكهربائي المنزلي، والتي وصلت يومياً إلى أكثر من 20 ساعة، وفي بعض المناطق أكثر من ذلك، مع عدم التفاؤل بالتحسن فيها إلا وفقاً لمتغيرات الأحوال الجوية!

والثاني له علاقة بسياسات الخصخصة، المباشرة وغير المباشرة، على قطاع الطاقة الكهربائية «إنتاجاً وتوزيعاً وبيعاً»، تحت مسميات وعناوين مختلفة! والدليل على ذلك ما صدر من قوانين وتعليمات وقرارات بهذا الشأن حتى الآن، وزيادة توسيع وانتشار تجارة الأمبيرات، وغيرها من البدائل، بما في ذلك ما قيل عنه إنه تشجيع لزيادة استخدام هذه البدائل من خلال القروض! على ذلك فإن كل الشرائع والمبررات عن سوء الواقع الكهربائي، وعن زيادة ساعات التقنين، أو الوعود بتحسين التزود بالطاقة الكهربائية، تعتبر ساقطة!

فمن الواضح أن النية الرسمية مبيتة ومعقودة على استكمال إنهاء الدعم الكلي على قطاع الطاقة الكهربائية، كما غيره من القطاعات الأخرى، بالتوازي مع استمرار سياسات الخصخصة الماضية فيها تبعاً!

وربما لا داعي لتكرار الحديث عن كبار أصحاب الأرباح المحظيين والمستفيدين من كل ذلك، ومن جملة السياسات الظالمة المنحازة لمصلحتهم فقط لا غير!

فلا أمل بتحسين التزود بالطاقة الكهربائية، بل لا أمل بأي تحسن على أي قطاع أو على أي مستوى، طالما استمرت السياسات المجحفة على حالها، وطالما بقيت مسخرة لمصلحة كبار أصحاب الأرباح من ناهيين وفاسدين ونافذين على حساب مصلحة البلاد والعباد!



من الواضح أن
النية الرسمية
مبيتة ومعقودة
على استكمال
إنهاء الدعم
الكلي على
قطاع الطاقة
الكهربائية
بالتوازي مع
استمرار سياسات
الخصخصة
الماضية فيه
تبعاً!

وزارة التخلي عن المهام والظهور الإعلامي

هناك مقولة رائجة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ومنذ أن كان اسمها «وزارة التموين» في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وكانت متداولة في أوساط العاملين في هذه الوزارة بمختلف مستويات مسؤولياتهم، عندما كانت هناك مسؤوليات ومتابعة جادة بها، ولو نسبياً، بأنها: «وزارة مصلحة المواطن»!

■ سمير علي

أما الآن فلم يعد يعلم المواطن ما هي مهمة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالضبط، ولماذا هي موجودة أصلاً بعد تغييب مصلحته، بل إن الكثير من العاملين في هذه الوزارة وجهاتها التابعة لا يعلمون ما هي المهام والواجبات المتبقية بعهدتها؟!

المهام المفترضة!

فمسؤوليات هذه الوزارة، وواجباتها ومهامها الكثيرة والكبيرة، تبدأ مع استيقاظ المواطن، ولا تنتهي عند نومه! فهذه الوزارة، كما هو مفترض وباختصار، معنية مباشرة بالأسواق والمحال «ترخيصاً وفتحاً وإغلاقاً»، وبالسلع والمواد «نوياً وتنوعاً وكماً وسعراً ومواصفة وجودة»، وبرغيف الخبز «توفرأ وكفاية، وبمواصفة وجودة جيدة»، وتدخلأ إيجابياً لتوفير الكثير من السلع والمواد «استقرارأ للأسعار، مع الحفاظ على الجودة، ومنعأ للاحتكار»، ولها الصلاحيات الكافية قانوناً لتنفيذ هذه المهام، مع الكثير من المهام الأخرى التي تعني المواطن بشكل مباشر، وبكل لحظة من يومه، بما يخص احتياجاته ومستلزماته وخدماته! فمادأ بقي من كل هذه المهام المفترضة؟!

مهام تمّ التخلي عنها تبعأ!

الوزارة تخلت عن الكثير من مهامها ومسؤولياتها تجاه المواطنين ومصالحهم تبعأ، خلال العقود والسنين الماضية، توافقأ مع سياسات اللبرلة المعتمدة، والمتمثلة بتحرير الأسعار والأسواق!

فعلى مستوى توفير المواد والسلع في الأسواق فإن هذه المهمة أصبحت محصورة بشريحة كبار التجار والمستوردين، بما في ذلك التشكيلة السلعية المتوفرة في السورية للتجارة، مؤسسة التدخل الإيجابي افتراضاً! وعلى مستوى التسعير تعتمد الوزارة على ما يتم تقديمه لها من تكاليف من قبل الفعاليات الاقتصادية «أصحاب الأرباح»، لتضيف إليها هوامش الربح لحقات التجارة فقط لا غير! وعلى مستوى الرقابة على الأسواق، فقد سبق أن اعترفت بضعف قدرتها على ذلك، نتيجة قلة عدد المراقبين وتوسع الأسواق وزيادة أعداد المحال، مع تجميع هذه المهمة على المواطنين عبر الشكاوى!

وعلى مستوى التدخل الإيجابي، بما يخص توفير بعض المواد والسلع، فهي غالباً ما تستيقظ متأخرة على هذه المهمة، ومع ذلك تعتمد بتفنيدها على المستوردين، وفي بعض الأحيان على المنتجين!

وعلى مستوى تخفيض الأسعار فقد أقرت بأن هذه ليست من مهامها بموجب القانون، بحسب تصريح الوزير نفسه!

وعلى مستوى ما تبقى من مواد «مدعومة»

«سكر- رز» فقد أصبح عملها موسمياً، حيث يتم فتح باب توزيع المخصصات عبر السورية للتجارة كل 4 أشهر في أحسن الأحوال، تكريساً لسياسات تخفيض الدعم، كماً وسعراً! وعلى مستوى رغيف الخبز، وبالإضافة لما أصابه من تخفيض للدعم، فقد تردى حاله وساء، مع تكاليف شبكات السوق السوداء عليه، بالضد من مصلحة المواطن!

فمادأ بقي من مهام وواجبات بمسؤولية وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بعد كل هذا التخلي الرسمي عن مهامها وواجباتها تبعأ؟ وأين مصلحة المواطن بعد كل ذلك؟!

تناقض رسمي وعلمي!

بعد كل ما سبق تتناقض الوزارة مع ذاتها علناً، أمام المواطنين وعبر وسائل الإعلام، لتظهر وكأنها صاحبة مهام وواجبات، وتقوم بما عليها!

فمثلاً، وحول نشرة الأسعار الصادرة مؤخراً للكعك والصمون، وضحت الوزارة عبر صفحتها بتاريخ 2023/3/11، ما يلي: «وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لم تقم برفع أسعار الكعك والصمون، وإنما خفضتها من خلال تحديد سعر المبيع.. وعليه فإن القرار الصادر عن الوزارة يعتبر مخفضاً للسعر، وليس رفع أسعار، مع العلم أن السعر وضع بالتوافق مع جمعية الخبازة، وعدد من أصحاب المخابز، وبناء على دراسة الكلفة الحقيقية مع هامش الأرباح»!

بالمقابل، وخلال اجتماع موسع لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك مع جميع المدراء في المحافظات «السورية للتجارة، المخابز، التجارة الداخلية» بتاريخ 2023/3/6، وبحضور بعض وسائل الإعلام، قال الوزير: «وزارة التجارة الداخلية تقوم بالتسعير بناء على الكلف الحقيقية، وبالقانون هي مسؤولة

عن توافر المواد في الأسواق، وليس خفض الأسعار»!

فالوزارة التي تعتبر أن تخفيض الأسعار ليس من مهامها قانوناً، تزاد على المواطنين بنفس الوقت، بأنها خفضت سعر الكعك والصمون، وهي لم تقم بذلك عملياً، ولا تخفي بأن بأن الأسعار المعتمدة من قبلها تتم بالتوافق مع أصحاب الفعاليات المعنية «أصحاب الأرباح»، واستناداً إلى تكاليفهم!

فهل من تناقضٍ علمي ومفصوح أكثر من ذلك؟!

المشكلة ليست بتوفر المواد بل بأسعارها ومواصفاتها!

حديث الحكومة والوزارة عن مهام توفير المواد والسلع في الأسواق، وكأنها من المهام الكبيرة، ليس جديداً، فهي تعيد وتكرر ذلك، مع العلم أنه لا مشكلة جدية في التشكيلة السلعية المتوفرة في الأسواق، ناحية التنوع والكم! فالأسواق مفرقة بالسلع والمواد من قبل كبار الحيتان المتحكمين فيها، وليس للوزارة وجهاتها التابعة أي دور يذكر بهذا الصدد، ولا مشكلة في كمها وتوسع تشكيلتها، بل المشكلة الفعلية في أسعارها المرتفعة، ومواصفاتها وجودتها المتدنية!

فالأسعار متحكم بها من قبل كبار أصحاب الأرباح، مع التخلي الرسمي عن هذه المهمة «التسعير»، حيث أصبحت بأيديهم ولمصلحتهم، كما ورد أعلاه! فأصحاب الأرباح هم من يقومون بتسعير المواد والسلع والخدمات في الأسواق، وبأحسن الأحوال يقدم هؤلاء ما يسمى «التكاليف» للوزارة كي تعتمدها مع هوامش ربحها المقررة، والنتيجة، هي حال الفلتان السعري القائم في الأسواق، مع كل عوامل النهب والاستغلال فيه!

أما الجانب الآخر، وهو الأخطر، متعلق بالمواصفة والجودة، فعلى الرغم من أن التشكيلة السلعية المتوفرة في الأسواق كثيرة ومتنوعة، لكن ما يغلب عليها أنها سيئة ناحية الجودة والمواصفة، والمتحكمون بالأسواق من أصحاب الأرباح هم من يزودون الأسواق بهذه السلع المتدنية بالمواصفة والجودة، كي يزيدوا من معدلات أرباحهم الاستغلالية!

فالسلع الغذائية تتراوح جودتها ومواصفاتها من الجيدة وصولاً إلى عدم صلاحيتها للاستهلاك، مع ما يترتب على ذلك بالنسبة للمواطن، إما تحمّل عبء السعر الأعلى المقترن بالجودة «غير المضمونة»، أو تحمّل نتائج السعر الأدنى على حساب صحته، وربما حياته!

والسلع غير الغذائية كذلك الأمر، وخاصة ما يسمى بالسلع المعمرة، التي لم تعد كذلك، فمواصفاتها وجودتها أصبحت متدنية إلى درجة خروجها من هذا التصنيف، ومن يدفع ضريبة ذلك هو المواطن طبعاً، خاصة مع انعدام الرقابة الجدية، وزيادة معدلات الفساد والاستغلال!

سكروها أحسن!

والنتيجة، أن الوزارة تخلت من مسؤولياتها وواجباتها تجاه المواطنين، وخاصة الفقيرين، وتركت هؤلاء تحت رحمة السوق والمتحكمين فيه من كبار أصحاب الأرباح، على مستوى تحكمهم بالأسعار وصولاً لانفلاتها، وعلى مستوى المواصفة والجودة، التي وصلت إلى مستوى بعض الغذائية لأن تكون غير صالحة للاستهلاك!

ونختم بما قاله أحد المواطنين عن الوزارة: «سكروها ووفروا مصاريدها.. لأنها صارت وزارة التجار ونهب المستهلك مو حمايته»!...

مرسوم التحلل من المسؤوليات والتخلي عن الحقوق!



صدر المرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2023 الذي يتضمن منح إعفاءات خاصة للمتضررين من الزلزال، تشمل الضرائب والرسوم المالية وبدلات الخدمات والتكاليف المحلية، ورسوم الترخيص على أعمال إعادة البناء الكلي أو الجزئي أو إعادة التأهيل الكلي أو الجزئي لمنشآتهم ومحالهم ومنزلهم وأبنيتهم، وذلك لغاية 31 / 12 / 2024.

■ نوار الحمصي

بالإضافة لما سبق، فقد تضمن المرسوم بمادته 14، ما يلي: تمنح المصارف العامة قروضاً لمدة عشر سنوات للرأغبين من المتضررين بمبلغ لا يتجاوز مائتي مليون ليرة سورية، بهدف إعادة البناء الكلي أو الجزئي أو إعادة التأهيل الكلي أو الجزئي، وتسدد على أقساط يستحق أولها بعد انقضاء ثلاث سنوات على منح القرض.

يسجل للمرسوم بعض الإيجابيات بما يخص الإعفاءات فيه، لكن يسجل عليه أنه بوابة رسمية للتخلص من المسؤوليات والواجبات، وخاصة على مستوى ضمان حقوق المتضررين!

ضياغ الحقوق!

إن الإعفاءات الممنوحة بموجب المرسوم للمتضررين من الزلزال تعتبر إيجابية وضرورية، وهي ربما تعتبر الحد الأدنى مما هو هام على مستوى ضمان بعض الحقوق لهؤلاء.

أما ما يتعلق بالقروض فهذا موضوع آخر تماماً!

فالسماح للمصارف العامة بمنح القروض، ولو تضمنت سقفاً مرتفعاً مع مدة سداد مقبولة وإعفاء من التسديد لمدة 3 سنوات، إلا أن المرسوم حتى لم يعف هذه القروض من الفوائد عليها، بل تم إعفاؤها من رسم الطابع فقط!

أما الأكثر جوراً وظلماً بالنسبة للمتضررين والمنكوبين، أنه وبعد صدور المرسوم أعلاه، فإن الحكومة ستتحلل من واجباتها تجاه

ضمان حقوق هؤلاء المتضررين، وخاصة على مستوى تأمين السكن لهم!

فعمليات إعادة البناء الكلي أو الجزئي، أو إعادة التأهيل الكلي أو الجزئي، التي أتى عليها بالمرسوم أصبحت بمسؤولية المتضررين علناً وصراحة، ما يعني تنصلاً رسمياً من هذه المهام بتكاليفها المرتفعة، التي سيتحملها المتضررون، وبأحسن الأحوال يمكن لهم الاقتراض من أجلها، مع تحميلهم فوائد هذا الاقتراض أيضاً!

فبعد أكثر من شهر على الزلزال، وبعد الكثير من الاجتماعات المخصصة على أعلى المستويات باسم الحرص على المنكوبين ومصالحهم، وإعادة المكر في كل مرة حول بياناتهم والإعانات والمساعدات التي من المفترض تأمينها لهم، يتم التكرار لأهم الحقوق

المرسوم أغلق كل ما يمكن أن يتم التعلق به من آمال بخصوص حصول المتضررين على حقوقهم ولتتحلل الحكومة رسمياً من واجباتها تجاه هذه الحقوق أو ضمانها بحدودها الدنيا!

ستكون فرصة مناسبة، ليس للمتضررين من كل بد، بل بالنسبة لنفس شريحة أصحاب الأرباح، من متعهدين ومقاولين وسماسرة، الذين سيقومون بعمليات إعادة البناء والتأهيل الكلي والجزئي، مع عدم ضمان الالتزام بالشروط الفنية والهندسية طبعاً، فهؤلاء همهم الربح أولاً وأخراً، ولو كان ذلك على حساب الحياة نفسها، كما ظهر بنتيجة الزلزال!

فالمليارات من الليرات التي سيتم منحها على شكل قروض باسم المتضررين ستذهب تباعاً إلى جيوب أصحاب الأرباح، الذين سيحصلون من خلالها على هوامش ربحهم المضمونة منها، بل وكأن ما ورد في المرسوم بشأن القروض مخصص لضمان أرباح هذه الشريحة، على حساب المتضررين طبعاً!

بالنسبة لهؤلاء، والمتمثلة بداية بتأمين السكن الدائم لهم، وبأجل زمنية مقبولة، وبمحاسبة المسؤولين عما أصابهم من أضرار، مباشرة وغير مباشرة، مع تحميل هؤلاء مسؤولية التعويض عليهم بالحد الأدنى! فالمرسوم أعلاه، أغلق كل ما يمكن أن يتم التعلق به من آمال بخصوص حصول المتضررين على حقوقهم، ليتحملوا منفردين النتائج الكارثية التي أصابتهم، ولتتحلل الحكومة رسمياً من واجباتها تجاه هذه الحقوق، أو ضمانها بحدودها الدنيا، فلا سكن ولا تعويضات ممكن التعويل عليها!

مصالح أصحاب الأرباح مضمونة!

مقابل كل ذلك، ربما تجدر الإشارة إلى أن السماح للمصارف العامة بمنح القروض وفقاً للشروط المنصوص عنها بموجب المرسوم

البوكمال محرومة من خدمة الإنترنت!



■ مراسل قاسيون

لتبقى المدينة معزولة ومحرومة من هذه الخدمة الحيوية والهامة! والمشكلة بهذا الجانب التقني الهام لا تقتصر بنتائجها وتداعياتها السلبية على المواطنين فقط، بل على كل أعمال الجهات الحكومية والخدمية العامة في المدينة! والسؤال: كيف لهذه الجهات الحكومية والرسمية في المدينة أن تقوم بعملها بظل عدم توفر بوابات إنترنت تسهياً للكثير من مهامها وواجباتها، سواء بما يخص مصالح المواطنين وخدماتهم، أو بما يخص متابعة أعمالها مع المركز، في مدينة دير الزور وبقية المحافظات، ومع دمشق كعاصمة، والحكومة نفسها فيها؟!

وللتذكير، فإن دائرة البريد والهاتف في مدينة البوكمال ما زالت بلا أثاث يذكر حتى تاريخه، مع العلم أنه سبق أن تمت إعادة تأهيل المركز منذ حين، لكنه دون عمل يذكر، وخاصة ما يتعلق بالاتصالات والإنترنت، وقد سبق أن تم الحديث عن ذلك في مادة لقاسيون بعنوان: «مركز هاتف وبريد البوكمال بلا

تكاثرت الوعود الخلبية خلال السنين الماضية حول تقديم خدمة الإنترنت لمدينة البوكمال وأهلها، مع الوعود بتوفير البوابات تباعاً لهذه الغاية، لكن دون جدوى حتى تاريخه!

فالكثير من الشكاوى يتم التعبير عنها من قبل الأهالي حول عدم الاهتمام الرسمي بالمدينة، وخاصة ما يتعلق بخدمات الاتصالات والإنترنت، بالرغم من أهمية هذه الخدمة وضرورتها، للأهالي وللمدينة بجهاتها الرسمية والحكومية!

فرع اتصالات دير الزور، المعني بهذه المهمة والمسؤول عنها، يبدو أن اهتمامه بمسؤولياته وواجباته بما يخص مدينة البوكمال وأهلها غائب، والوعود المقطوعة بشأن تزويد المدينة ببعض البوابات لم يتم تنفيذها! فعلى الرغم من توفير آلاف البوابات لمدينة دير الزور، ولمدينة الميادين، وعلى الرغم من الاهتمام الحكومي بافتتاح مركزي بقرص والبوويل للاتصالات، بحضور رئيس الحكومة ووزير الاتصالات بتاريخ 2023/1/23، إلا أن هذا الاهتمام الرسمي لم يصل حتى تاريخه إلى مدينة البوكمال،

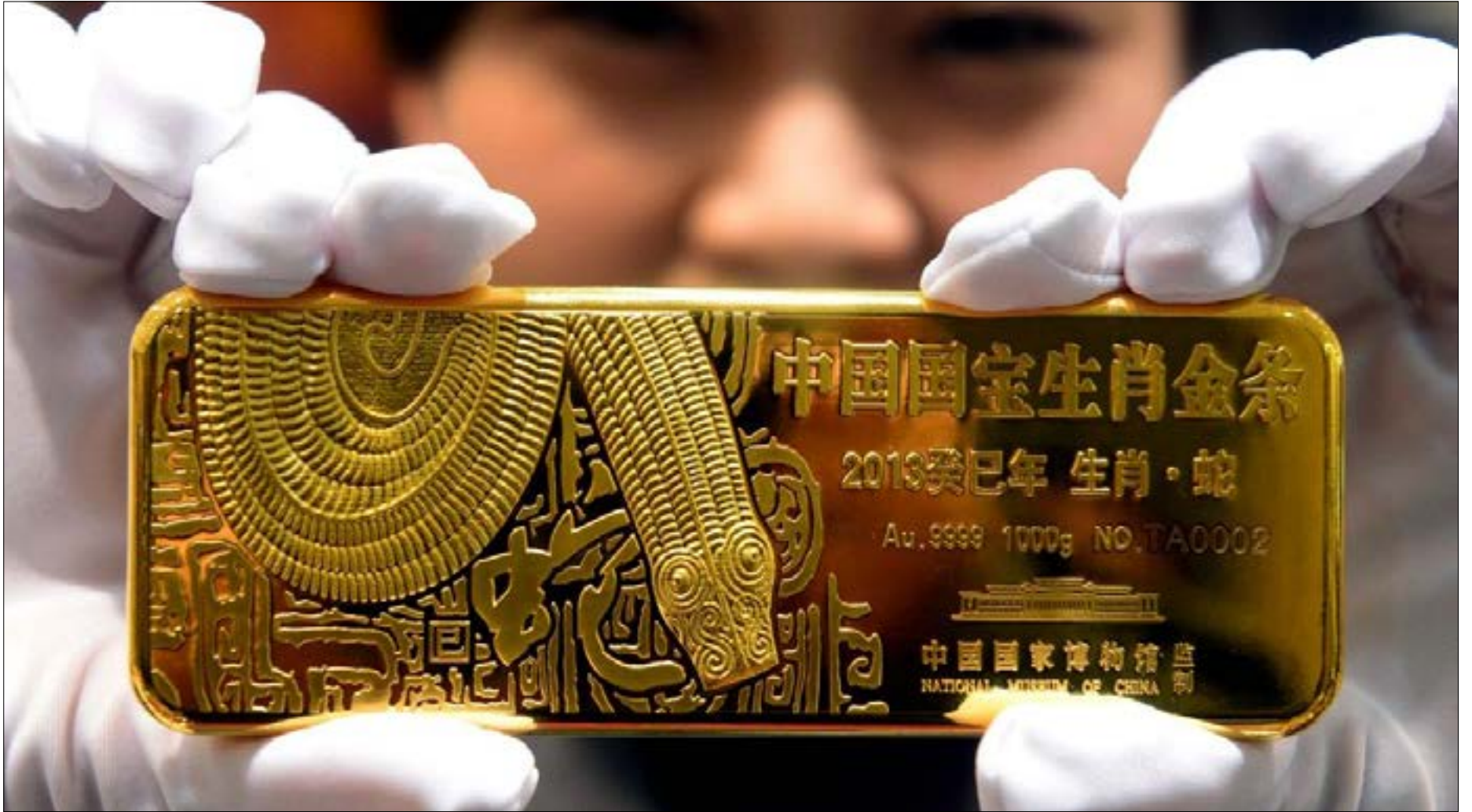
الرسمية تجاه مدينة البوكمال وأهلها؟!

برسم محافظة دير الزور - وزارة الاتصالات والتقانة.

فلا فرع دير الزور للاتصالات مهتم، ولا محافظة دير الزور معنية، ولا وزارة الاتصالات والتقانة مسؤولة، ولا الحكومة مبالية! فألى متى هذا الإهمال واللامبالاة

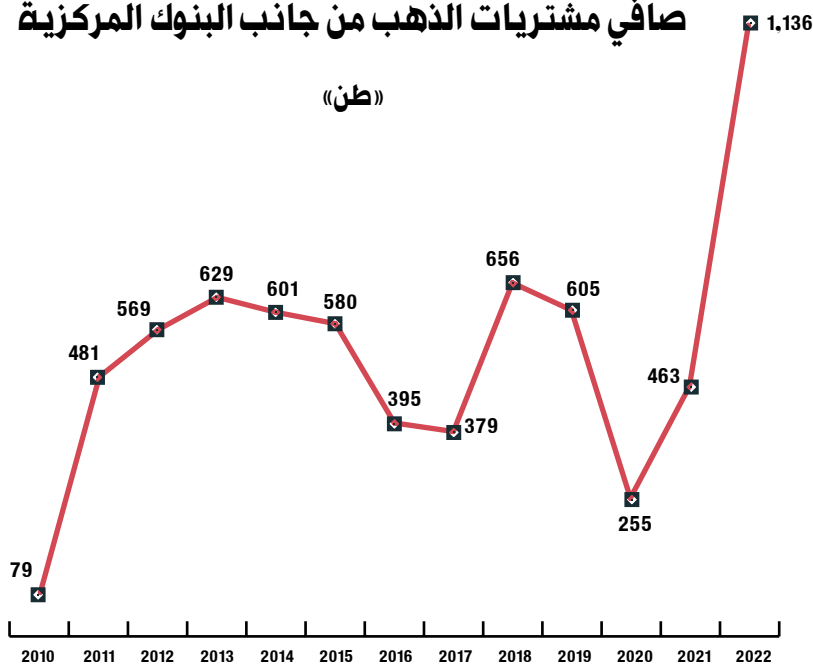
مقسم وبلا أثاث» بتاريخ 2022/9/4. أمام هذا الواقع المؤسف، واللامسؤولية الرسمية، يتساءل أهالي المدينة عمن ينصفهم في خدماتهم وفي حقوقهم؟!

تحضيراً لـ «يوم القيامة» المالية العالمية



نشر مجلس الذهب العالمي مؤخراً بياناته عن سوق الذهب العالمي لعام 2022، كاشفاً أنه في نهاية العام، نما الطلب على الذهب بنسبة 18% ليصل إلى 4,741 طن. ومن حيث القيمة المطلقة، بلغت الزيادة حوالي 729 طناً. ووفقاً لتناجج الربع الرابع من عام 2022، زاد الطلب على الذهب في الأسواق العالمية بنسبة 17% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021. ما يعني بالعموم أن الإقبال على الذهب كان الأعلى منذ أكثر من 30 عاماً.

صافي مشتريات الذهب من جانب البنوك المركزية



زيادة تقدر بأكثر من 145% خلال عام واحد.

بدوره، كشف مجلس الذهب العالمي عن البنوك المركزية التي كانت تشتري الذهب بشكل علني خلال العام الماضي. وهي: البنك المركزي التركي «اشترى 145 طناً، ليصل المخزون إلى 542 طناً» والصين «في الربع الرابع أبلغت عن زيادة في المخزونات بمقدار 62 طناً، ليصل الاحتياطي إلى أكثر من 2000 طن». وقامت المصارف المركزية الأخرى بعمليات شراء واسعة النطاق، ولا سيما في مصر «47 طناً» وقطر «35 طناً» والعراق «34 طناً» والإمارات العربية المتحدة «25 طناً» وعمان «2 طناً».

روسيا والصين
في رأس قائمة المشتريين
إن مجموع صافي مشتريات البنوك

العملية العديد من دول العالم. لكن النسبة الأكبر من زيادة الطلب على الذهب في العام الماضي جاءت عن طريق البنوك المركزية. ففي عام 2022، بلغ صافي مشتريات الذهب «أي إجمالي المشتريات مطروحاً منه المبيعات» من جانب البنوك المركزية 1,136 طناً. وآخر مرة تم فيها تسجيل مثل هذا الرقم كانت قبل 57 عاماً!

بين عامي 2010 و2022، ارتفعت قيمة صافي مشتريات الذهب من جانب البنوك المركزية بطريقة ملفتة، وهي على الشكل التالي: 2010 «79 طن»، 2011 «481 طن»، 2012 «569 طن»، 2013 «629 طن»، 2014 «601 طن»، 2015 «580 طن»، 2016 «395 طن»، 2017 «379 طن»، 2018 «656 طن»، 2019 «605 طن»، 2020 «255 طن»، 2021 «463 طن»، 2022 «1,136 طن»، أي أننا شهدنا

النسبة الأكبر
من زيادة الطلب
العالمي على
حيازة الذهب
في العام
الماضي 2022
جاءت عن
طريق البنوك
المركزية

منذ ما بعد الأزمة المالية العالمية 2008، اهتمت العديد من البنوك المركزية حول العالم بشراء الذهب: قبل عام 2008، كانت البنوك المركزية «بائعا صافيا» للذهب أي أنها كانت تباع الذهب أكثر مما تشتريه، أما بعد ذلك فقد تحولت إلى «مشتري صاف» يبيع أقل مما يشتري. ولا يعود الارتفاع في حيازة الذهب لارتفاع الطلب لدى صناعة المجوهرات، ففي العام الماضي 2022، بلغ الطلب على الذهب «لصناعة المجوهرات» 2,1 طن مقارنة بـ 2,2 طن في عام 2021، أي إن الطلب انخفض بمقدار 1,8% بين عامين. ويعود ذلك لانخفاض قدرة المواطنين حول العالم عموماً على استهلاك الذهب. وفي العموم، انخفضت مشتريات الذهب للأغراض الفنية كلها العام الماضي بنسبة 6,4% لتصل إلى 309 أطنان مقابل 330 طناً في عام 2021.

أكثر من 145%
خلال عام واحد فقط!
بلغت مشتريات الذهب على شكل سبائك وعملات معدنية من جانب مستثمرين من القطاع الخاص العام الماضي 1,218 طن، وهو ما تجاوز رقم العام السابق «1,191 طن» بنسبة 2,3%. والرقم لعام 2022 هو الأعلى منذ عام 2013، حيث طالت هذه

قاسيون

بطبيعة الحال، تؤثر هذه الارتفاعات القياسية في حيازة الذهب إلى زيادة التقلبات والارتباك المالي العالمي، حيث بات جميع المشاركين الأساسيين في السوق المالية العالمية ينحون منحى السعي لتأمين أنفسهم ضد الخسائر المحتملة المرتقبة التي سيتكبدتها الدولار الأمريكي. في هذه المادة، نستعرض بعض التطورات التي طرأت على سوق الذهب العالمي والحيازات الدولية، مستفيدين من الأرقام الجديدة المنشورة مؤخراً من جانب مجلس الذهب العالمي والباحث الاقتصادي الروسي المعروف، فالنتين كاتاسونوف.

البنوك المركزية تتجه للذهب وتزيد حيازته

الذهب اليوم هو واحد من أهم أدوات حماية الاقتصاد ضد التقلبات المرتقبة، ولا سيما منها تلك المتعلقة بقدرة الغرب على التأثير المباشر على النقد، حيث شاهد العالم مؤخراً كيف كان بإمكان «العالم الغربي» أن يؤدي الاقتصاد الروسي بسهولة فائقة نتيجة التجميد المباشر لاحتياطيات النقد الأجنبي لروسيا «حوالي 300 مليار دولار».

.. حتى البنوك المركزية تحتاط بالذهب!

1,136 طن

في عام 2022، بلغ صافي مشتريات الذهب «أي إجمالي المشتريات مطروحاً منه المبيعات» من جانب البنوك المركزية 1,136 طناً

542 طن

بين عامي 2010 و2022 اشترى البنك المركزي التركي حوالي 145 طناً، ليصل المخزون الاحتياطي لدى تركيا إلى أكثر من 542 طناً

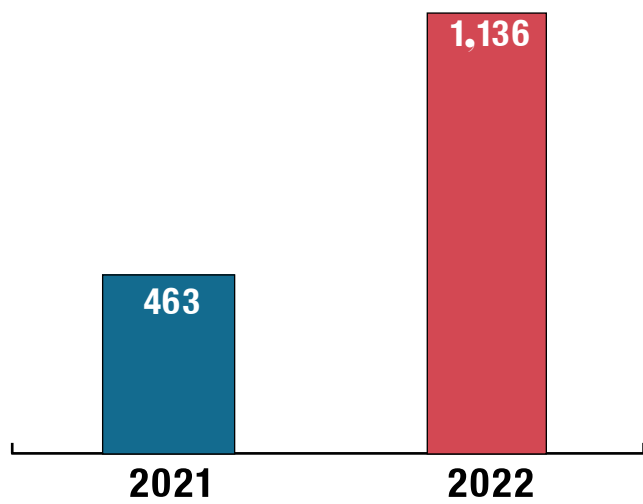
6,828 طن

بلغ صافي مشتريات الذهب من قبل جميع البنوك المركزية في العام خلال الفترة بين 2010 و2022 حوالي 6,828 طن.



تغير صافي مشتريات الذهب من جانب البنوك المركزية خلال عام واحد

«طن»



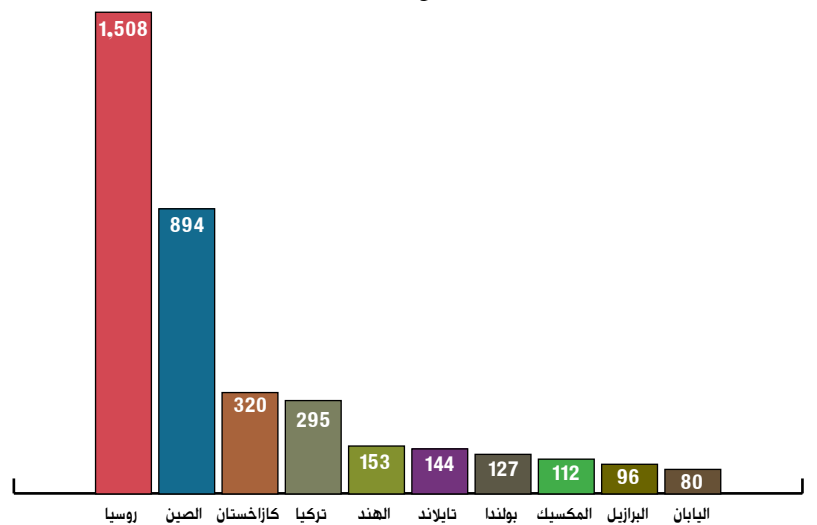
البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى زيادة تنوع بنية احتياطياتها. حيث أشارت البيانات الأولية لشهر كانون الثاني 2023 أن إقدام البنوك المركزية على شراء الذهب لا يزال يتصاعد، حيث اشترت هذه البنوك 30,8 طناً من الذهب خلال هذه الفترة وفقاً لبيانات مجلس الذهب العالمي. وكان أكبر مشتر للذهب هو أيضاً تركيا، التي زادت المخزونات لديها بمقدار 23,3 طن. بينما اشترت الصين 14,9 طن، وكازاخستان 3,9 طن. في حين أبلغ البنك المركزي الأوروبي عن زيادة في احتياطيات الذهب بمقدار 1,9 طن، «يرجع هذا إلى حقيقة أن كرواتيا أصبحت رسمياً عضواً في منطقة اليورو». وكان البائع الرئيسي للذهب بين البنوك المركزية في شهر كانون الثاني هو البنك المركزي الأوزبكي، الذي خفض احتياطياته بمقدار 11,5 طن.

هذا يعني أن البنوك المركزية تستعد لنهاية العالم المالية العملاقة التي ستحرق الدولار الأمريكي وعملات احتياطية أخرى، بينما سيكون الذهب آمناً آنذاك. حيث يرجع هذا الاتجاه التصاعدي في حيازات الذهب إلى المؤشرات الواضحة بشكل متزايد على عدم استقرار النظام النقدي المبني على الدولار والعملات الاحتياطية الأخرى. ولا سيما أنه منذ نهاية عام 2000 «وفي ذروة الأزمة المالية العالمية» تم تشغيل مطابع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك إنجلترا، وبنك اليابان بكامل طاقتها. لهذا، فإن انهيار هذه العملات الاحتياطية أمر لا مفر منه على المدى المتوسط. يضاف إلى ذلك عامل انخفاض الثقة في تلك العملات التي بات يُطلق عليها اليوم تسمية العملات «السامة». ومن المتوقع أن يتسارع تراجع حصة الدولار من الاحتياطيات العالمية مع سعي

يرجع الاتجاه التصاعدي في حيازات الذهب إلى المؤشرات الواضحة على عدم استقرار النظام النقدي المبني على الدولار

الزيادات في احتياطيات الذهب «الرسمية والمعلنة» للفترة بين عامي 2010 و2022

«طن»



البنوك المركزية تشتري الذهب.. علناً وسراً

بلغ صافي مشتريات الذهب من قبل جميع البنوك المركزية للفترة بين 2010 و2022 6,828 طن. بينما بلغ إجمالي الزيادة في احتياطيات الذهب الرسمية المعلنة لعشر دول «عن طريق البنوك المركزية» حوالي 54,7%. أي إن أكثر من 40% من إجمالي صافي مشتريات الذهب من قبل البنوك المركزية لم تنعكس في الإحصاءات المتعلقة باحتياطيات الذهب الرسمية. من حيث القيمة المطلقة، فإن هذه النسبة تمثل قرابة 2,7 أو 2,8 ألف طن من الذهب. وعلى الأرجح فإن هذا هو الذهب الذي تم شراؤه من خلال المعاملات غير المعلنة. وكما أقر مجلس الذهب العالمي، فإن المشتريات بهذه الطريقة تمثل غالبية المشتريات الصافية للمعدن الثمين من قبل البنوك المركزية.

المركزية التي كشف عنها مجلس الذهب العالمي والتي ذكرناها آنفاً هو 268 طناً فقط، أي أنه لا يعادل سوى 23,6% من الإجمالي الصافي لمشتريات البنوك المركزية من الذهب خلال عام 2022. وهو ما يعني أن العديد من البنوك المركزية حول العالم تجري عمليات شراء سرية للذهب. وأكبر الزيادات في احتياطيات الذهب «الرسمية والمعلنة» للفترة بين عامي 2010 و2022 كانت: روسيا 1,508 طن، والصين 894 طن، وكازاخستان 320 طن، وتركيا 295 طن، والهند 153 طن، وتايلاند 144 طن، وبولندا 127 طن، والمكسيك 112 طن، والبرازيل 96 طن، واليابان 80 طن. والزيادة الإجمالية في الاحتياطيات لهذه البلدان العشرة للفترة بين 2010 و2022 بلغت 3,733 طن.

تراجع التصنيع في أوروبا



أثبتت أزمة الطاقة أنها تمثل تحدياً خطيراً لقوة الاقتصاد الأوروبي. أضرت أسعار الغاز المرتفعة بشكل قياسي في العام الماضي 2022 بالقدرة التنافسية للصناعات الأوروبية وأجبرتها على البحث عن ظروف أكثر ملائمة كي تعمل فيها. وبالنظر مع الأزمة في «العالم القديم»، كان لإجراءات الولايات المتحدة - مثل: قانون مكافحة التضخم الذي يتضمن إعانات سخية للشركات المستعدة لتطوير الاقتصاد الأخضر - قد زادت من معاناة ومخاطر دول الاتحاد الأوروبي. أدى هذا الوضع الذي خلقه القانون الأمريكي إلى تعقيد العلاقات بين واشنطن وبروكسل، التي لم تتمكن من تبرير قيام الأمريكيين بجذب الشركات الأوروبية.

■ اورينتاك ريفيو ترجمة: قاسيون

كانت أزمة الطاقة حادة بشكل خاص في القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل: الزجاج والمعادن والكيماويات والأسمدة والورق والسيارات وإنتاج الإسمنت. كانت هذه الصناعات مسؤولة عن توظيف ثمانية ملايين شخص في أوروبا، وفي ذروة الأزمة أعلنت بعض الشركات العاملة في هذه القطاعات، وبصوت عال وواضح ودون مواربة، بأنها ستنتقل إلى أمريكا. بل وبدأت في نقل إنتاجها عبر المحيط الأطلسي. في تشرين الأول على سبيل المثال: أعلنت BASF أكبر شركة كيميائيات في العالم بأنها ستخفض الإنتاج في أوروبا، وليس ذلك بشكل مؤقت فحسب، بل سيكون التخفيض بشكل دائم. ثم في تشرين الثاني أعلنت فولكس فاجن Volkswagen، فخر الصناعة الألمانية، بأن أوروبا لم تعد قادرة على المنافسة من حيث التكلفة في العديد من الصناعات، وخاصة في أسعار الكهرباء والغاز.

نتيجة لذلك، بدأ الكثير من الناس - بمن فيهم القادة الأوروبيون- يتحدثون عن تراجع التصنيع في أوروبا: أي انهيار الصناعة الأوروبية بأكملها. وفقاً لبوليتيكو، فإن مواجهة هذا التهديد ستكون إحدى أولويات بروكسل في عام 2023. على سبيل المثال: دعا المفوض الأوروبي للسوق الداخلية تييري بريتون - في رسالة تهنئة مرسلة لموظفيه في يوم رأس السنة الجديدة - إلى بذل الجهود لتعزيز القدرة التنافسية الدولية لأوروبا، وأخبرهم بأن الصناعة ليست مجرد أولوية بل هي أولوية قصوى. وكما كتب

بريتون: «بدون قاعدة تصنيع قوية، فإن أمن الإمدادات في أوروبا والقدرة على التصدير وخلق فرص عمل، كلها في خطر».

وكما كتبت صحيفة بوليتكو، فإن ذروة أزمة الطاقة بالنسبة للصناعة الأوروبية قد حدثت في كانون الأول الماضي. ومع ذلك تمكنت ألمانيا - وهي الاقتصاد الأول في القارة الأوروبية - من خفض استهلاكها من الغاز بحلول نهاية العام الماضي بنسبة 15% مع الحرص على عدم حدوث انخفاض مماثل في الإنتاج. لكن بآية حال لا يزال من السابق لأوانه الاسترخاء رغم التوقعات بانخفاض أسعار الغاز على المدى طويل الأجل، فأسعار الغاز لا تزال تقارب 6 أضعاف متوسط السعر في السنوات العشر الماضية، وأكثر من 4 أضعاف السعر الذي يحصل عليه المنافسون عند شرائهم الغاز، ومثال هؤلاء المنافسين الأبرز، هي الولايات المتحدة. لا تزال بروكسل تخشى أن تبدأ الشركات الكبيرة في نقل الإنتاج إلى قارات أخرى، إن لم يكن إلى الولايات المتحدة فإلى آسيا، في حين أن الشركات المتوسطة والصغيرة سيكون مصيرها الإفلاس والإغلاق بكل بساطة.

خسارة الإنتاج وخسارة الوظائف

إن خسارة الإنتاج تعني خسارة عدة آلاف من الوظائف، الأمر الذي ستكون له عواقب سياسية لا يمكن التنبؤ بالمدى الذي قد تصل إليه في أوروبا ودولها. وفقاً لما ذكره لوك تريانغل، الأمين العام لاتحاد العمال الصناعيين في أوروبا، وهو اتحاد يضم ملايين العمال الصناعيين، فإن الانخفاض المتسارع في الإنتاج في وسط وشرق أوروبا يمكن أن يقلل على سبيل المثال من دعم الناخبين

للاتحاد الأوروبي برمته. كما يعتقد تريانغل بأن الصناعة الأوروبية اليوم تمرّ ليس بأزمة مؤقتة، بل بأزمة قد تؤثر على وجودها. وفقاً لتحليل سوق العمل السنوي للمفوضية الأوروبية، انخفض معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي إلى 6% في تموز 2022، لكنّ القائمين على التحليل يحذرون من أن ارتفاع أسعار الطاقة سيكون التهديد الرئيسي للعمال في الاتحاد الأوروبي في العام الحالي 2023، وخاصة الذين يعملون في الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة.

لا تزال آثار ارتفاع أسعار الطاقة طفيفة، لكنها ظاهرة، ويمكن ملاحظتها اليوم بالفعل في سوق العمل، وفي الخسائر الكبيرة للعمال. وكما أشار القائمون على تحليل يوروفاوند Eurofound، وهو تحليل أجرته المؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف المعيشة والعمل في البلدان الأوروبية، فإن الخسائر في سوق العمل قد بدأت لتوها فقط وهي مستمرة في التعمق.

الجميع في أوروبا يريدون من بروكسل أن تتخذ إجراءات من شأنها إنقاذ القاعدة التصنيعية في أوروبا. باريس على سبيل المثال: تدعو إلى تبني استراتيجية «صنع في أوروبا» شاملة بهدف حماية الصناعة الأوروبية. وفي قمة الاتحاد الأوروبي في كانون الأول الماضي، صرّح القادة الأوروبيون أنهم يتفهمون تعقيد الوضع، وطالبوا المفوضية الأوروبية بوضع تدابير في أقرب وقت ممكن لمكافحة أزمات الطاقة والقدرة التنافسية التي تقوّض الاقتصاد الأوروبي. كان هذا الموضوع هو الرئيسي في قمة الاتحاد الأوروبي في شباط الماضي، لكن العملية صعبة وطويلة ومعقدة، بسبب الخلافات العديدة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي حول اتخاذ تدابير محددة. تعتقد بروكسل نفسها أنه أولاً وقبل كل شيء، يجب أن تتركز الجهود على تخفيف القواعد الصارمة المتعلقة بالمساعدات والإعانات الموجودة في الاتحاد الأوروبي، وعلى الدعم المالي لقطاع التصنيع.

على المدى القصير، ستلجأ السلطات

الأوروبية المعنية على الأرجح لإيجاد طريقة لاستخدام الأموال الموجودة لديهم بالفعل، على سبيل المثال: صندوق «الجيل التالي لكوفيد أوروبا» الذي يتم استخدام الأموال فيه لاستعادة وإحياء الاقتصاد الأوروبي بعد جائحة فيروس كورونا. وكذلك هناك صندوق تمويل «RePower EU» الذي يفترض به مساعدة دول الاتحاد الأوروبي على التخلي عن استخدام موارد الطاقة الروسية.

في اللحظة الحالية، يمكن ملاحظة أقوى ردود الفعل على تهديد التراجع عن التصنيع بشكل رئيسي على المستويات الوطنية. في ألمانيا على سبيل المثال، تم تخصيص 200 مليار يورو لدعم الصناعة الألمانية وسكان البلاد، والاتجاه الذي تسير فيه هو وضع سقف لما تدفعه المؤسسات والشركات ثمناً للغاز والطاقة. أعلنت باريس عن قانون جديد سيدعم نمو الاقتصاد الأخضر.

أعلن وزير المالية الألمانية كريستيان ليندнер مؤخراً، عن ثقته بأن أوروبا وألمانيا ستجاوزان هذه الأزمة دون أن ينهار الإنتاج الصناعي. لكن يبقى هناك اقتصاديون وسياسيون يعتقدون أنه دون تدخل من بروكسل على مستوى عابر لكامل أوروبا، فالبلدان التي ليست لديها قدرات ألمانية لتنفق مئات مليارات اليوروهات من أجل دعم قطاع الأعمال فيها، ستواجه وقتاً صعباً جداً.

لكن تبقى كل هذه إجراءات قصيرة المدى، فماذا عن المدى المتوسط والطويل؟ وصف كثيرون من الخبراء خطط بروكسل غير واقعية فيما يخص دعم الاقتصاد الأخضر، وبأنها لا تصل إلى مرتبة منافسة برامج الدعم والإعانات الأمريكية. وكان آخرون منتشكين في قدرة الأوروبيين الحاليين على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لحماية أوروبا. سيكون علينا انتظار بعض الوقت قبل التمكن من إطلاق حكم.

■ بتصرّف عن:

Europe Of Deindustrialization

ناقوس خطر عن لسان الاتحاد العام للفلاحين!

مشكلات وصعوبات عديدة تحدث عنها رئيس الاتحاد العام للفلاحين، خلال لقاء عبر إذاعة ميلودي إف إم بتاريخ 2023/3/9، منها ما يمكن اعتباره قرعاً لناقوس الخطر!

■ سوسن عجيب

فقد بين رئيس الاتحاد العام للفلاحين أن: «المساحات التي تمت زراعتها من القمح هذا العام تقدر بـ 1 مليون هكتار، وهي أقل من العام الماضي بنسبة 20%، بسبب صعوبات عملية الترخيص، وتوجه الفلاحين لزراعة محاصيل أخرى».

وعن محصول القمح البعلي فقد اعتبر رئيس الاتحاد أن: «الانحباس المطري الحالي يهدد بخسارة كامل القمح البعلي، وإذا لم يتحسن الواقع المطري سيكون الضرر 100%، حيث تزرع الكميات مناصفة بين المروي والبعلي، ويشكل المروي 75% من حجم الإنتاج، أما البعلي 25%».

■ مزيد من التراجع والتدهور

الحديث أعلاه يعني أن محصول القمح «المروي والبعلي» ما زال يمضي في مسيرة التدهور على مستوى الكميات عاماً بعد آخر، وصولاً إلى تسجيل تراجع إضافي بمساحات القمح لهذا العام بنسبة 20% مقارنة بالعام الماضي!

أما الإشارة إلى صعوبة عملية الترخيص فهي بالترجمة العملية تعني ربما بعض العراقيل التي توضع أمام المزارعين لتحذ من زراعة القمح من قبلهم!

أما عن توجه الفلاحين للزراعات الأخرى فله علاقة مباشرة بالتكاليف المرتفعة التي

يتكبونها مقابل الأسعار التي يحصلون عليها، والمعادلة الخاسرة بالنسبة إليهم بالنتيجة!

■ المعادلة الخاسرة للفلاح

وحول التكلفة والتسعير يضيف رئيس الاتحاد بأنه: «بالنسبة للتسعيرة قلن توضع حتى قبل الحصاد بأسبوع وذلك لحساب الكلفة الفعلية، لاسيما أن غالبية الفلاحين لم يحصلوا على السماد المدعوم، ما حملهم تكلفة زائدة تقدر على الأقل 30% عن العام الماضي حتى تاريخه»!

وكذلك قال إن: «نصف الفلاحين لم يحصلوا على الدفعة الأولى من السماد المقدرة بـ 25% من الإجمالي، وكذلك من الدفعة الثانية المقدرة بـ 50% من الإجمالي، بالتالي يلجؤون للسوق المحلية ويشترونه ديناً أحياناً بسعر مرتفع وفائدة مرتفعة كذلك الحال».

الإضافة أعلاه توضح تماماً، وبشكل مسبق،

محصول القمح ما زال يمضي في مسيرة التدهور على مستوى الكميات عاماً بعد آخر وصولاً إلى تسجيل تراجع إضافي بمساحات القمح لهذا العام بنسبة 20% مقارنة بالعام الماضي!

أنه إن لم يتم الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الزائدة عن العام الماضي عند تسعير محصول الموسم القادم، فهذا يعني تكبد الفلاحين خسارة محتومة، بالإضافة إلى أن فيها فضح لسياسات الدعم الحكومي، بأن الفلاحين لم يحصلوا على السماد المدعوم كمخصصات وفقاً للنسب أعلاه!

ولعل الإشارة إلى اللجوء للسوق المحلية فيها توضيح إضافي عن آليات عمل السوق المتحكم به من قبل حيتان الأرباح، الذين يستغلون حاجة الفلاح لتأمين كميات الأسمدة اللازمة!

■ التجبير لمصلحة الناهيين دائماً!

ما سبق أعلاه عن لسان رئيس الاتحاد العام للفلاحين يمكن اعتباره غيضاً من فيض الصعوبات والمشكلات التي يعاني منها الفلاحون، وخاصة على مستوى تأمين مستلزمات إنتاجهم، التي لا تقف عند حدود

ما تبقى من كميات مدعومة للسماد فقط، بل تتعداها إلى المحروقات وغيرها الكثير من المستلزمات، بالإضافة إلى معاناتهم المستمرة مع تكاليفهم المرتفعة بالمقارنة مع الأسعار غير المجزية التي يتم تحديدها للمحصول رسمياً، مع الاشتراطات من أجل عمليات التسليم، وكل ذلك من المفترض أنه بعهدة ومسؤولية الحكومة، لكن تم التخلي عن جزء هام منه لمصلحة كبار أصحاب الأرباح!

بالمقابل لعل ما يمكن اعتباره قرعاً لناقوس الخطر بما يخص موسم القمح القادم وتراجع المساحات المزروعة، وبالتالي تراجع كم الإنتاج المتوقع، ليس إلا فرصة جديدة أمام كبار حيتان النهب والفساد، وخاصة المستوردين، الذي يعملون جاهدين على تقويض الإنتاج الزراعي كاملاً، وليس لمحصول القمح فقط!

حتى ترحيل القمامة فيه تمييز ومحاباة!

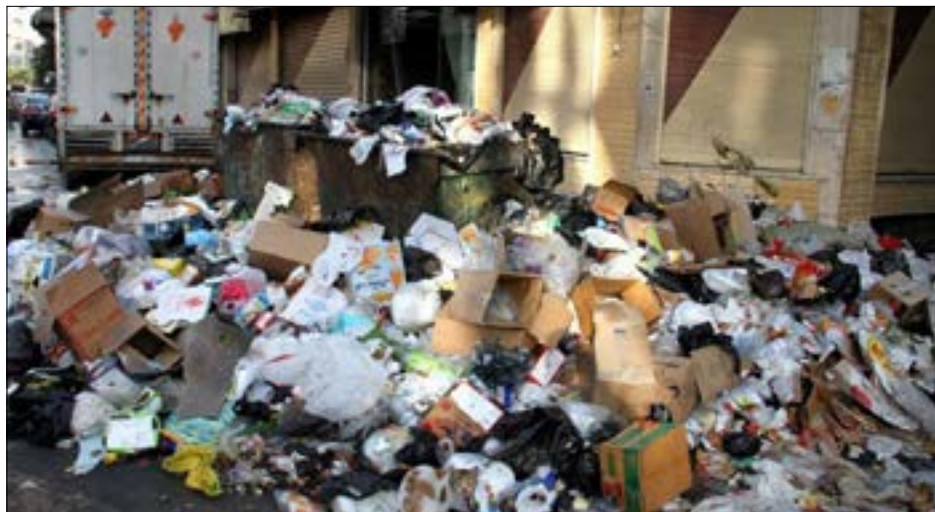
■ مراسل قاسيون

بدأت درجات الحرارة ترتفع مع اقتراب فصل الربيع، وبدأت معها المعاناة المزمنة من مشكلة القمامة المنتشرة في الكثير من الأحياء ونواصيحها، وخاصة في مناطق المخالفات والعشوائيات المهملة والمهمشة!

ومع بدء ارتفاع درجات الحرارة بدأت تتزايد معاناة السكان في هذه المناطق، ومع ذلك لم تحرك البلديات ساكناً على مستوى الاهتمام بحل المشكلة جدياً قبل قدوم فصل الصيف بحرارته المرتفعة. والمشكلة بالنسبة لسكان هذه المناطق والحارات لا تقتصر على الروائح الكريهة الناتجة عن تخمر القمامة بسبب ارتفاع درجات الحرارة، بل تصل إلى حدود انتشار الأمراض بسبب عيب الحيوانات والحشرات بها.

وبالرغم من أن المشكلة قديمة ومزمنة، وبالرغم من الشكاوى التي يتقدم بها سكان هذه الأحياء، إلا عمليات ترحيل القمامة على حالها من عدم الانتظام، مع تباعد الفترات فيما بينها، حيث يمر أسبوع بين عملية الترحيل والأخرى، وأحياناً أكثر من ذلك!

مقابل ذلك، فإن عمليات ترحيل القمامة من مناطق وحارات أخرى،



الأحياء الراقية! فهل ذلك كثير وخارج عن المألوف، وله علاقة بالعقوبات والحصار والأزمة أيضاً؟ برسم وزارة الإدارة المحلية والبيئة- محافظة دمشق وريف دمشق.

أعداد الحاويات في بعض مناطق الفقر والعشوائيات نظراً لضيقها، وعدم تمكن السيارات من المرور فيها، بحسب الذرائع المساقة من قبل بعض مسؤولي البلديات، فالحد الأدنى أن يتم التقيد بنفس برنامج الترحيل الذي يتم التعامل به مع

شبه يومي، مع زيادة في أعداد الحاويات فيها، علماً أن القائمين على ذلك هي نفس البلديات، التي تتعامل بازدواجية واضحة وتمييزية بين الأحياء التي تعتبر راقية والأحياء الفقيرة! فإذا كانت هناك صعوبة في زيادة

الكوارث الطبيعية تمتحن الرأسمالية والاشتراكية (3)



خلصت إحدى الدراسات التي دققت في تفاصيل 100 من كوارث القرن العشرين، إلى استنتاج مفاده أنه كان يمكن تجنب 73% من وفيات الزلازل لو كانت الاستعدادات والإنقاذ أفضل. وكان يمكن تجنب 74% من ضحايا البراكين بالحماية المناسبة، و25% من ضحايا حوادث الطائرات بالإجراءات الأمثل. في الجزء الحالي من هذه السلسلة، نورد تلخيص دراسة أمريكية قارنت بين الاستعداد للكوارث لدى السوفييت والأمريكان، والتي تعكس الاختلاف بين فلسفتين متناقضتين في النظرة لحياة وحقوق الإنسان.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

الدراسة التي نشرتها الدكتورة جين أورينت في المجلة الطبية الأمريكية «حوليات الطب الداخلي» عام 1985 «العدد 103» تحت عنوان «الاستعداد للكوارث، منظور عالمي»، تستهل بالإشارة إلى جوانب اختلاف عامة بين كوارث القرون الماضية وكوارث العصر الحديث، حيث تتميز المجتمعات الحديثة «بتجمعات سكانية كثيفة والاعتماد على منظومات تكنولوجية لدعم الحياة، وهي عوامل خلقت عرضة غير مسبقة للكوارث، سواء الناجمة عن الظواهر الطبيعية أو الإخفاقات التكنولوجية أو النزاعات العسكرية».

ومع ذلك فلا ذريعة لتقاعس الحكومات عن الاستعداد للكوارث، وخاصة أن ثمة استعدادات حد أدنى معروفة ومفيدة بكل الأحوال ولكل أنواع الكوارث، مثلاً: «تشكل بعض متطلبات العناية بالإصابات الجماعية (الفرز الأولي التشخيصي، النقل، الاتصالات، المعدات، الطواقم المدربة، المأوى، الغذاء، الماء) متطلبات متشابهة بغض النظر عن سبب الكارثة».

قبل متابعة تلخيص المقارنة التي أوردتها الدراسة المذكورة، تجدر الإشارة إلى أنها ركزت على الجوانب الطبية والدفاع المدني، وبالتالي لا تستنفد كل جوانب الاستعداد والاستجابة للكوارث، ومع ذلك تبقى مفيدة لأخذ فكرة عن الاختلاف بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي في هذا المجال.

استعداد الاتحاد السوفييتي

تميز الاتحاد السوفييتي بدفاع مدني منظم على مستوى السكان بأكمله، وتم تصميمه بحيث يستجيب لجميع أنواع الكوارث. ويمكن أخذ لمحة عن الفلسفة السوفييتية للدفاع المدني كما عبرت عنها مجلة شهرية متخصصة به اسمها «المعرفة العسكرية»، شددت على أن حماية السكان وخاصة الأطفال هي «مهمة إنسانية حاسمة ونبيلة».

وبخلاف استخدام كثير من الحكومات الرأسمالية الفاسدة للخطاب الذي يتذرّع بتعرضها للحروب لكي تتنصل من واجباتها في حماية مواطنيها وفي الاستعداد للكوارث، شددت الأدبيات السوفييتية، بالعكس، على أهمية حماية الناس من الكوارث في ظروف الحرب بالذات: «الحفاظ على السكان – وهم القوة المنتجة الأساسية للبلد – وضمان الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على الموارد المادية والتقنية، هي أمور ذات أهمية قصوى خلال الحرب. ولذلك أصبح الدفاع المدني في الظروف الحديثة عاملاً ذا أهمية إستراتيجية... إن النجاح في إجراءات الدفاع المدني تقرر حيوية واستقرار البلد».

ولاحظت الدراسة أفضلية في الاشتراكية السوفييتية تفوقت على الرأسمالية حتى في البلد الذي يتم ربط اسمه عادةً مع «الرقى

والحضارة» الرأسمالية، وهو «سويسرا»: «بخلاف سويسرا، التي تعتمد [في استعدادها للكوارث] بشكل حصري تقريباً على تأمين المأوى، يشدد السوفييت أيضاً على الإخلاء وفي الوقت نفسه يوسّعون القدرة على الإيواء».

وعندما يكون هناك تهديد بالحرب، كانت الخطط السوفييتية تدعو إلى نقل أماكن العديد من منظومات المشافي الحضرية إلى الأرياف. وتضمنت الخطط لما قبل التعرّض إلى هجمات: تخريج المرضى القادرين على المشي، وإخلاء من يحتاجون مزيداً من الاستشفاء، ونقل غير الملائمين للسفر إلى مرافق الإيواء المنشأة في موقع المشفى نفسه، وكذلك لجزء من الطاقم الطبي.

في حال وقوع الكارثة، كان الاستعداد السوفييتي يقضي بتفعيل منظومة إخلاء طبي من مرحلتين: الإنقاذ المتنقل، الفرز التشخيصي الأولي، الإسعافات الأولية، نشر فرق العلاج الإسعافي في موقع الكارثة. وإنشاء مستشفيات عامة وتخصصية خارج المدن.

ويجري دعم الأهداف الميدانية بسيارات مزوّدة بالخيام والمولدات الكهربائية المتنقلة، والمياه المتنقلة، والراديو، وأجهزة قياس مستويات الإشعاع، وحقائب كشف المواد الكيميائية، ووحدات تدفئة وتسخين، ومعدات طبية، ونفّالات المصابين، وغيرها. وتمّ تنظيم جسور خاصة للتعامل مع الأوبئة المحتملة. وقيل إن كل مشفى من المشافي السوفييتية المتنقلة المخصصة للأمراض المعدية كانت قادرة على استيعاب وعلاج 200 مريض لمدة شهر. وجرى تطوير خطة شاملة للفرز التشخيصي للمرضى وإخلاء المصابين إلى المشافي.

تدريب المجتمع بأكمله

أثناء استعراض الدراسة نفسها للمنهج السوفييتي بالاستعداد للكوارث، كان لافتاً ملاحظتها التفكير المنطقي التالي: بما أن الاستجابة الطبية للكوارث معرضة هي نفسها لاحتمال التأخير لأسباب عديدة، بما في ذلك تعرّض المنقذين للخطر، فوجب إعطاء أولوية عالية لتدريب المواطنين أنفسهم على أعمال

الإغاثة والإنقاذ الأساسية. فجميع المواطنين السوفييت كانوا يخضعون إلى إرشادات في الإسعافات الأولية كجزء من التدريب الإلزامي على الدفاع المدني الذي يبدأ في المدارس اعتباراً من الصف الثاني الابتدائي. وخلال السنتين الأخيرتين من المدرسة الثانوية يتلقى جميع الطلاب إرشادات مرتين بالأسبوع في الدفاع المدني ومواضيع عسكرية. وحتى طلاب كليات العلوم الإنسانية في الجامعات السوفييتية كان لديهم 40 ساعة من التدريب والإرشادات الطبية للدفاع المدني، بما فيها 24 ساعة تأهيل للعناية بمرضى المشافي. ويغطي المنهج أيضاً كيفية تنظيم الوقاية الوبائية والنظافة لطواقم المساعدة الطبية الأولية في حال تعرّضت مناطق إلى الدمار، وتوضيح المسؤوليات المترتبة على التمرّض وما إلى ذلك.

أما طلاب الطب في الاتحاد السوفييتي، فإضافة للدورة الأساسية المعتادة «في الدفاع المدني وإشارات الإنذار والوقاية الغذائية وتأمين المياه وإزالة التلوث والإيواء والإخلاء»، كانوا أيضاً يتلقون تدريباً متقدماً لإعدادهم للخدمات الطبية بالدفاع المدني. وتضمن الكتاب المستخدم لهذه الدورة: تنظيم المساعدة الطبية، وأساليب إخلاء المصابين، وتوقع شتى أنواع الإصابات في المناطق المختلفة حول تفجير محتمل لرأس حربي نووي، وتطبيب السكان الذين يتم إخلأؤهم، ومشكلات العمليات في مناطق التلوث البيولوجي أو الكيميائي. وقد تجرّى لطلاب الطب أيضاً تمرينات وامتحانات في مواقع تدريبية تحاكي منطقة تدمير نووي. بالنسبة للطاقم الطبي العامل، كانوا أيضاً يخضعون بعد تخرجهم إلى تدريبات إلزامية دورية في الاستعداد الطبي للكوارث.

مقارنة مع أمريكا

وفقاً للدراسة الأمريكية نفسها، كانت طواقم الإغاثة السوفييتية مقارنةً بالأمريكية: «ذات إعداد أفضل للعمل في شروط بدائية». كما أن الاتحاد السوفييتي كان «أكثر التزاماً بالحفاظ على مخزّرات كبيرة من شتى السلع لأوقات الحرب».

وبالأرقام «كما كانت عليه في الثمانينات»،

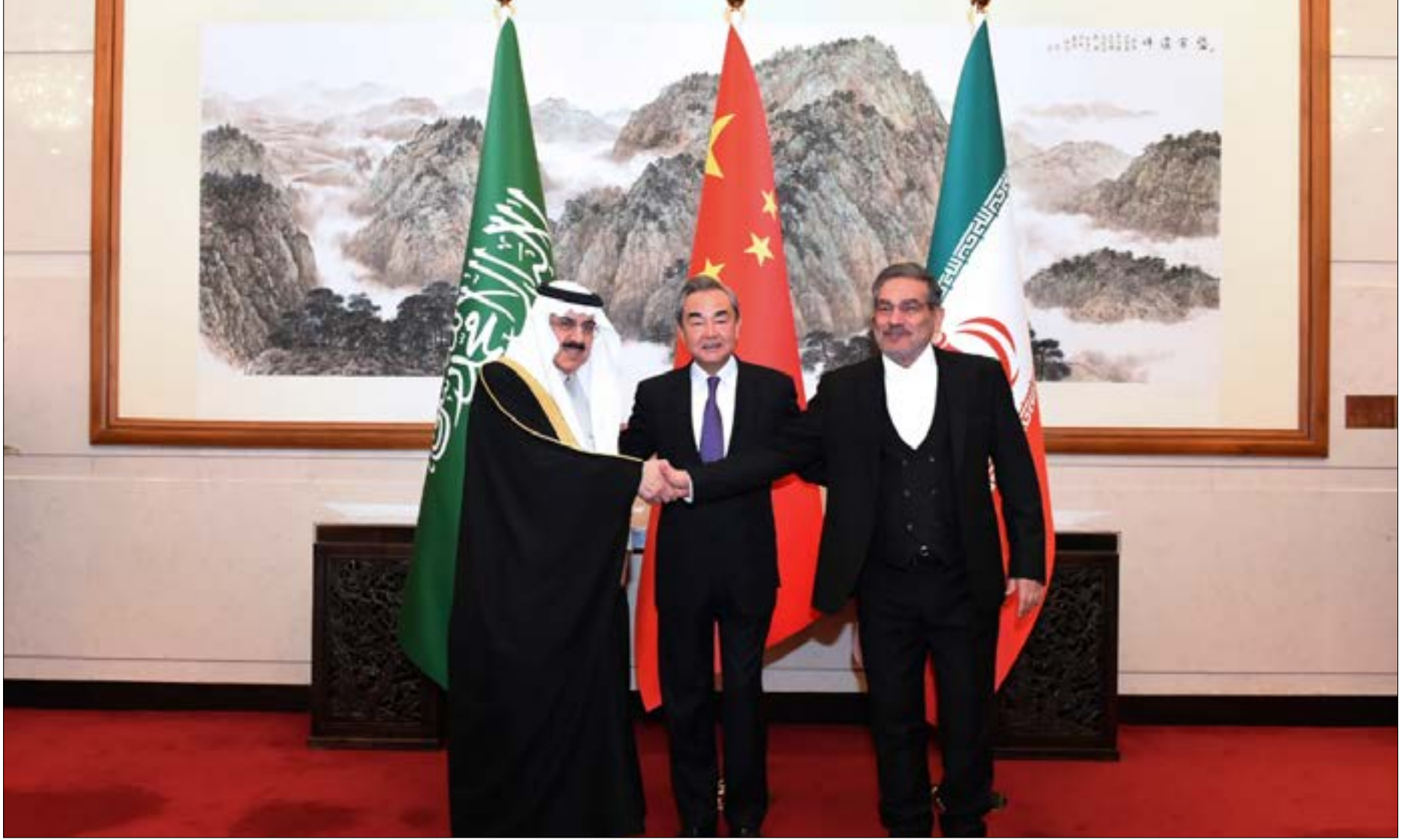
لاحظت الدراسة نفسها بأن: الأولوية العالية التي أعطاها السوفييت للدفاع المدني تظهر من أرقام إنفاقاتهم السنوية، المقدّرة بحوالي 3 مليارات دولار، أو 11 دولاراً للشخص، أو 0,37% من الناتج المحلي الإجمالي «أكبر بحوالي 62 مرة من النسبة النظيرة لها لدى الأمريكان في ذلك الزمن نفسه! حيث كانت أمريكا تنفق فقط 0,006% من ناتجها المحلي الإجمالي لهذا الغرض، أو دولاراً واحداً للشخص». ويُعتقد بأنّ السوفييت كانوا يخصّصون حوالي 30% للخدمات الطبية.

أما المبلغ الذي كانت تخصصه الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك لكل مواطن كل سنة بغرض الحماية المدنية في حال حدوث حرب فهو مضحك حقاً: 9 سنتات فقط! ولكن ربما يعكس هذا جزئياً أيضاً تصاعد عنجهية الولايات المتحدة في الثمانينات كقوة واثقة بهيمتها السائرة لمزيد من التفرد، ومعرفتها بأنها هي بالذات المصدر الأساسي للبلش والعُدوان الحربي الخارجي على الآخرين بعيداً عن أراضيها، ولا سيما مع تراجع القوة الأساسية التي تواجهها وهي الاتحاد السوفييتي.

لاحظت الدراسة نفسها بأن برامج التدريب على الكوارث في الولايات المتحدة كانت بحدودها الدنيا مقارنةً ليس فقط مع السوفييت بل ومع العديد من دول العالم: «فقط 8 كليات طب في هذا البلد [أمريكا] لديها كورسات إلزامية حول تأثيرات حرب نووية... ولكن لم يتم تقديم شيء عن مبادئ العناية بالإصابات الجماعية «جراًء هجوم نووي».. ويتم تقديم مفهوم «الوقاية» في سياق حرب نووية على أنها تعني ضبط الأسلحة وليس الوقاية من الحروق والأمراض الناجمة عن الإشعاع بحال وقوع هجوم بغض النظر عن اتفاقيات السيطرة على الأسلحة».

يجدر بالذكر بأن الكتيبات الإرشادية للدفاع المدني السوفييتي تشير إلى أن هجوماً نووياً مفاجئاً على مدينة غير مستعدة يمكن أن يخلّف إصابات لدى 50% – 60% من سكانها، في حين أن تأمين أفضل المأوى المتاحة سوف يقلّل الوفيات كثيراً، والنجاح بإخلاء معظم السكان قد يقلّص نسبة الإصابات إلى 5% أو 6%.

ما الذي يحول مبادرات القوى الصاعدة إلى واقع؟



جاء الإعلان عن توقيع اتفاق سعودي- إيراني برعاية صينية كالصاعقة بالنسبة للكثير من القوى، وتحديداً الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، فالاتفاق الذي جرى توقيعه في العاصمة بكين يوم 10 آذار الجاري يعتبر لحظة تاريخية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ونستطيع القول: إن ما جرى في بكين سيكون له، دون شك، تأثيرات واسعة على منطقتنا.

■ علاء ابوفراج

استضافة العاصمة الصينية بكين بين 6 و10 آذار لقاء رفيع المستوى بين السعودية وإيران، حيث مثل المملكة السعودية مساعد العياني وزير الدولة ومستشار الأمن الوطني، وممثل إيران علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، وكان اللقاء برعاية صينية، بحضور وانغ يي عضو المكتب السياسي للجنة المركزية ومدير مكتب لجنة الشؤون الخارجية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. وانتهى اللقاء بإصدار بيان ثلاثي مشترك كان أهم ما جاء فيه هو: إعلان البلدين عن استئناف العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ عام 2016 وتبادل السفراء في مدة أقصاها شهران، وأشار البيان إلى رغبة البلدين في إعادة تفعيل اتفاقية التعاون الأمني الموقعة عام 2001، وإعادة العمل في الاتفاقية العامة الموقعة عام 1998 للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة ومجالات أخرى.

هل حقاً كان إعلاناً صادماً؟

لم تلق المباحثات التي استضافتها الصين باهتمام وسائل الإعلام، وربما كان ذلك أحد العوامل الضرورية لإنجاح هذا اللقاء، والخروج بالبيان الختامي المشار إليه، لكن ما ينبغي التنويه له، والذي يعد نقطة جيدة لفهم ما يجري فعلاً، هو أن المباحثات التشاورية السعودية- الإيرانية كانت قد بدأت بالفعل، واستضاف العراق عدداً من اللقاءات المعلن بين الجانبين، اللذين تواصلوا إلى حد الإعلان عن توقيع اتفاقية أمنية مؤخراً، ما يعني أن الإعلان عن تفاهات أوسع بين إيران والسعودية لا يعد أمراً مستغرباً في سياق كهذا، لكن المسألة الأساسية في الموضوع

كانت الرعاية الصينية لهذا اللقاء، الذي توجّ الجهود السابقة لحل الخلافات بين البلدين، واقتراح الصين بشكل مباشر بهذه المصالحة يحمل دلالة سياسية مهمة. فالأزمة الطويلة والشائكة في العلاقات بين دول الخليج- وعلى رأسهم السعودية وإيران- خلقت بؤرة توتر خطيرة إلى جانب بؤر أخرى في المنطقة، وكانت مالات تطور أزمة العلاقات هذه شديدة التأثير على مستقبل المنطقة، وخصوصاً أن الولايات المتحدة استثمرت فيها وغدتها- إن لم تكن خلقتها- بشكل واضح، كجزء أساسي من مشروع الفوضى الخلاقة، والمبادرات الوحيدة التي قدمتها واشنطن كانت إما إغراق الخليج بالقواعد الأمريكية، وتحضير الأسلحة لمواجهة شاملة قادمة، وإما توريث الدول العربية في تحالفات مشبوهة مع الكيان الصهيوني بهدف التصدي لما أسمته «الخطر الإيراني المشترك». وهنا برز دور صيني معاكس، وفرض نفسه كوزن قادر على دفع الأمور باتجاه مخالف للإرادة الأمريكية- الصهيونية.

لماذا الآن؟

إحدى القطب المخفية في هذا الموضوع، هي أن كلاً من الصين وروسيا كانتا قد صاغتا مبادرات خاصة لخفض التوتر في الخليج منذ سنوات، ونشرت وزارة الخارجية الروسية تفاصيل مبادراتها التي أسمتها «مفهوم الأمن الجماعي لمنطقة الخليج الفارسي» وتمحورت هذه المبادرات على نزع فتيل التوتر والبحث عن خطوات تطمينية مشتركة من قبل جميع الأطراف. أخذه بعين الاعتبار مخاوفهم الموضوعية. هذه الخطوات الدبلوماسية والسياسية الروسية والصينية لم تنقطع خلال السنوات الماضية، وظلت حاضرة

التاريخ الحديث رأس الحربة في «الخلاف العربي- الإيراني» ويمكن بعد الوصول إلى تفاهات بين الطرفين فرض مناخ إيجابي بين كل الدول العربية وإيران. ما سينعكس على كثير من الملفات التي غذاها الشقاق السابق، وحاول الكيان استثمارها لصالحه، وبما يعكس مصلحة شعوب المنطقة.

في مهم الموقف الأمريكي

لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقول علناً إنها ضد أية تفاهات بين السعودية وإيران، لكن الموقف المعلن كان واضحاً وغير قابل للإخفاء، فرغم الترحيب الشكلي للناطق باسم مجلس الأمن القومي، جون كيربي، بالاتفاق، شكك في الوقت نفسه بالتزام إيران بتعهداتها، وانشغل كيربي بالحديث عن تعاضد نفوذ الصين، وبأن هذا النشاط يلقي اهتماماً من الولايات المتحدة التي تراه مدفوعاً «بمصالح الصين الأنانية»، وفي السياق نفسه صرح الرئيس الأمريكي، أن «العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب كانت أفضل للجميع».

يمكننا القول: إن التصريحات الأمريكية الصادرة حتى اللحظة تظهر حقيقة الموقف الأمريكي مما جرى ويجري، فرغم تأكيدات كيربي أن واشنطن «لم تكن طرفاً في هذا الخلاف» إلا أن الجميع يدرك أن المصلحة الأمريكية تقتضي الحفاظ على مستوى عال من التوتر في المنطقة، وهو الذي شكّل الذريعة لوجود قواتها وقواعدها بالخليج، وما يدفع الرئيس الأمريكي للقول: إن علاقات العرب مع «إسرائيل» كانت خياراً أفضل، إنما يعبر فيها عن نجاح الصين في فرض توجه مختلف، لا تكون فيه إيران «عدواً مشتركاً» بل شريكاً محتملاً بإمكانات كبيرة.

في تصريحات البلدين، لكن نجاح الصين في إحراز تقدّم في هذه المسألة، وفي هذه اللحظة بالذات، يحمل دلالات أكبر من دائرة نطاق الخليج، فتحول المبادرة الصينية من القول إلى الفعل يعني أن وزن القوى التي دفعت في هذا الاتجاه بات يسمح لها بتحويل هذه المبادرات إلى واقع، فالنشاط الصيني لا يمكن النظر إليه بمعزل عن النشاط الروسي في السياق ذاته، ونجاح هذه المساعي يعني بالضرورة أن الفوضى «الخلاقة الأمريكية» لم تكن قادرة على إطالة الاشتباك لوقت أطول، وتراجع هذا المشروع على وقع ضربات الخصوم، وإذا ما كتبت الأيام القادمة استدامة في التفاهات الإيرانية- السعودية المعلن عنها، سيخسر مشروع الفوضى الخلاقة أهم أركانه في المنطقة، وهو الشقاق الإيراني- السعودي مع تبعاته السياسية والطائفية. وسوف تنجح روسيا والصين مجدداً في تقديم مثال جديد على دورهم في إطفاء حرائق واشنطن، التي عملت على إشعالها في كل المناطق المحيطة بهما.

دلالات ما جرى؟

إذا ثبتنا الوقائع السابقة يمكننا الوصول لاستنتاج أن وزن القوى الصاعدة وعلى رأسها روسيا والصين بعد أن بات قادراً على تحقيق اختراقات على هذا المستوى، سيسعى لتحقيق اختراقات في ملفات أخرى لن تكون أقل شأنًا من إيجاد أرضية التفاهات المشتركة بين دول الخليج وإيران، ومن جهة ثانية يمهّد هذا الخرق لنسف كل المساعي الأمريكية- الصهيونية التي عملت لسنوات عبر حشد دول المنطقة في حلف واحد إلى جانب الكيان لمواجهة إيران، فالسعودية كانت في معظم

غابت عن البيان الثلاثي الختامي الإشارة إلى تفاهات ذات طابع عسكري، وأشار إلى عودة العمل بالاتفاقية الأمنية لعام 2001، في الوقت الذي كانت المبادرة الروسية المشار إليها سابقاً قد وضعت إجراءات عسكرية محددة بهدف بناء مستويات عالية من الثقة، ما يعني أن روسيا يمكن أن تلعب دوراً أوضح في الفترة القادمة لتتمتين التفاهات التي جرى التوصل لها في بكين، لتشمل إجراءات عسكرية متبادلة.

الاتفاق السعودي الإيراني يبدد طموحات كيان العدو وصحافته تؤكد



شكل الاتفاق السعودي - الإيراني باستئناف العلاقات الدبلوماسية - والموقع في بكن - ضربة قوية للولايات المتحدة وحلفائها ومشاريعهم في المنطقة، وتحديدًا منهم الكيان الصهيوني الذي يعاني الأمرين أساساً، ليقدّم الحدث مادةً أخرى في سياق الأزمات والخلافات السياسية داخل الكيان... فيما يلي نستعرض بعضاً من مواقف سياسيي العدو وصحفهم في التعاطي مع الأمر.

■ يزّن بوظو

دارت معظم الأحاديث السياسية والصحافية الصهيونية المتعلقة بالاتفاق السعودي الإيراني حول 3 مفاصل بشكل أساسي: استخدام الحدث كأداة سياسية لتبادل الاتهامات والملامة بين مختلف الأطراف السياسية، تأثير الحدث على السياسة الخارجية للكيان وتحالفه بوجه إيران، والتطبيع مع السعودية.

خلافات واتهامات متبادلة

في مقال نشر على صحيفة معاريف بعنوان «تطور دراماتيكي: إيران والسعودية تطلنان تجديد العلاقات بين البلدين» اقتبس من رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن بولي إندلشتاين قوله: «العالم لا يتوقف بينما نحن مشغولون هنا بصراعات واشتباكات على السلطة [...] إيران والسعودية اتفقتا على تجديد العلاقات بينهما، وهذا أمر سيئ جداً بالنسبة لإسرائيل» والعالم الحر بأسره». ونقلت الصحيفة بالمقال نفسه قول رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت «إن تجديد العلاقات بين إيران والسعودية تطور جذري وخطير على إسرائيل» وانتصار سياسي لإيران [...] وهو يعكس فشل ذريع لحكومة نتنياهو، حيث نجم عن مزيج من الإهمال السياسي والضعف العام والصراع الداخلي في البلاد «وتابع «دول العالم والمنطقة ترافق إسرائيل» في صراعها مع حكومة لا تعمل، وتقوم بتدمير ذاتي ممنهج [...] حكومة نتنياهو تعكس فشلاً اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، وكل يوم من عملها يعرض إسرائيل للخطر».

من جهة أخرى، في مقال نشر على صحيفة ذا تايمز أوف إسرائيل بعنوان «مسؤول كبير يلقي باللوم على ضعف حكومة بايدن وبينيت ولا يبدد في الاتفاق السعودي الإيراني» استند المقال إلى مصدر مسؤول لم يعرف عن هويته بإلقاء اللوم على الحكومة الصهيونية السابقة، وضعف إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، بتوصل إيران والسعودية إلى اتفاقهما، ونقل المقال عن المسؤول قوله «كان هناك شعور بضعف إسرائيلي وأمريكي، لذلك لجأت السعودية إلى قنوات أخرى» وجاء في المقال: «زعم المسؤول أن المحادثات بين الرياض وطهران بدأت في عام 2021 خلال فترة حكومة نفتالي بينيت وباينيت ولا يبدد التي لم تدم طويلاً، بالفترة التي كانت إدارة بايدن أكثر التزاماً بإعادة الدخول إلى الاتفاق النووي الإيراني، ونتيجة لذلك تحولت المملكة العربية السعودية نحو الصين».

وردأ على اتهامات حكومة نتنياهو للبايد، جاء في المقال: أن الأخير سخر منها ونشر «تغريدة على تويتر يقول فيها أن حكومته قامت بتتحيّة كل القضايا الأخرى، حينما كان واضحاً لهم أن إدارة بايند كانت على وشك الدخول في الاتفاق النووي الإيراني، مشيراً بأن «إسرائيل» لعبت دوراً في عرقلة الصفقة. مقارناً الأمر مع الحكومة الحالية التي نجحت إيران خلالها بتخصيب اليورانيوم بنسبة 84%».

وفي صحيفة يديعوت أحرنوت نُشر مقال يؤكد ما يجري داخلياً من خلافات متعاضمة إثر الاتفاق السعودي الإيراني، حيث جاء فيه «تحول استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى «سلاح» بيد المعسكرات السياسية

في «إسرائيل» التي بدأت على الفور بمهاجمة بعضها البعض. مضت 4 سنوات من الفوضى السياسية التي أحدثت أضراراً جسيمة في الخطر الاستراتيجي بإسرائيل، والأمر يقترب من نقطة اللاعودة [...] من هذه الأضرار الجسيمة فقدان القدرة على إجراء تشخيص دقيق للواقع، فكل تحدٍ استراتيجي ينشأ من الداخل أو الخارج لا يجري تحليله بشكل موضوعي، وإنما يتم وصفه على الفور بأنه إنجاز ملفت لحزب سياسي ما، أو دليل على فشل كبير لحزب آخر. ويعطي تجديد العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية دليلاً آخر على هذا النقص» وبينما ينتقد المقال ما يجري داخل الكيان لم يخل من توجيهه اتهاماً وملامة، إلا أنها كانت هذه المرة من نصيب بايند، حيث جاء فيه «في الخلفية، يعكس الاتفاق فشل إدارة بايند تجاه السعودية بشكل خاص، وصورة واشنطن السيئة في الشرق الأوسط بشكل عام، ويوضح التأثير الإقليمي المتزايد للصين التي لعبت دوراً رئيسياً في الوساطة بين البلدين».

فشل السياسة الخارجية والتحالف الإقليمي المزعوم ضد إيران

نشرت صحيفة «ذا جيروزاليم بوست» مقالاً بعنوان «الاتفاق السعودي الإيراني يدمر جدار الدفاع الإسرائيلي بوجه إيران» وجاء فيه نقلاً عن رئيس الوزراء السابق يائير لابيد قوله: إن «الاتفاق السعودي الإيراني يعد تطوراً خطيراً يجرّد «إسرائيل» من جدارها الدفاعي الإقليمي ضد إيران» كما نقل المقال تغريدة لدينييس سيترينوفيتش من معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب قال فيها: إن «الاتفاق الجديد رسالة لإسرائيل مفادها أن حلمها بإنشاء تحالف إقليمي لم يعد ممكناً ولم يكن كذلك أبداً» وأوضح المقال، أن دينيس «شدد على أن معظم دول المنطقة تعتبر الحوار أفضل وسيلة للتعامل مع إيران، مما يجعل إسرائيل

الدولة الوحيدة التي تركز على الخيار العسكري». وفي مقال صحيفة معاريف المذكور أعلاه نُقل عن نفتالي بينيت قوله: إن الاتفاق يمثل «ضربة قاتلة لجهود إنشاء تحالف إقليمي [عسكري] ضد إيران».

تطبيع العلاقات مع؟

قبل يوم واحد من إعلان الاتفاق الإيراني السعودي نشرت صحيفة ذا نيويورك تايمز مقالاً زعمت فيه أن السعودية تود تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، ولكن بشروط تتعلق بحصولها على ضمانات أمنية ومساعدة من إدارة بايند لإنشاء برنامج نووي مدني في البلاد.

بصرف النظر عن صحة أو زيف الادّعاء السابق، إلا أن موعد نشره قبل يوم واحد من إعلان الاتفاق ليس من قبيل المصادفة، فرغم أنه جاء مفاجئاً بالجانب الإعلامي، إلا أنه ليس من الصعب على أجهزة الاستخبارات الغربية أن ترصد هذا التحرك، وعليه فإن نشر المقال السابق كان يهدف بجانب منه إلى التشويش على الاتفاق ومحاولة لتخريبه، إلا أنه شكل مادة تلقفتها صحافة العدو، ومنها صحيفة هارتس التي اعتبرت أن «العلاقات الإيرانية السعودية لا تغير الكثير في مسار التطبيع الذي يلوح في الأفق بين السعودية وإسرائيل» ويزعم المقال أن الكيان الصهيوني والسعودية يتشاركان بالمصالح والأهداف الاستراتيجية، فيما يبدو أنها محاولة لتلطيف ما يجري داخل الكيان.

في المقابل، نشرت عضو الكنيست السابقة كسينيا سفيثولفا تغريدة على موقع تويتر أقرب للواقع قالت فيها: «المملكة العربية السعودية تطبع العلاقات، لكن لا، ليس مع إسرائيل وإنما مع إيران. قبل شهرين فقط وعد نتنياهو بإحلال السلام مع السعودية، يبدو أننا نتحرك بالاتجاه المعاكس».

انهيار بنك سيليكون فالي... هل يكون بداية انهيار أكبر؟



جاء الإعلان عن انهيار بنك وادي السيليكون في الولايات المتحدة كصدمة لقطاع الأعمال في أمريكا والعالم، وخصوصاً، أن البنك يعد ركيزة أساسية للشركات الناشئة في قطاعات التكنولوجيا والقضايا البيئية، كالشركات المتخصصة بالبيولوجيا الحيوية، الأخطر من ذلك، أن هذا الانهيار سيكون نقطة بداية لجملة من التداعيات القادمة التي يصعب التنبؤ بحجمها حتى اللحظة.

■ محرر الشؤون العربية والدولية

القروض، حاول البنك حل المشكلة عبر تحصيل فوائد من أصول أخرى، مما دفعه لاستثمار مبلغ قدره 128 مليار عام 2021 في سندات الرهن العقاري، وسندات الخزينة طويلة الأجل بشكل أساسي في ذروة ارتفاع أسعارها، ثم بدأت التداعيات الاقتصادية ورفع البنك الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة، ما دفع المودعين لسحب الأموال من SVB للاستثمار في السندات قصيرة الأجل لتجاوز 5% بمقابل عوائد لا تتجاوز 3.5% في بنك سيليكون فالي. الذي وجد نفسه أمام نقص حاد في السيولة، ما دفعه لبيع محفظة سندات بقيمة 21 مليار دولار، لكن بأسعار أقل، مما كبده خسائر وصلت إلى 1.8 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى طرحه أسهماً بقيمة 2.25 مليار بهدف توفير السيولة اللازمة. لكن إعلان وكالة موديز للتصنيف الائتماني تخفيض تصنيف البنك الائتماني - بعد اتضاح حجم أزمته- دفع المودعين لسحب أموالهم بسرعة خيالية، ما أدى لانهيار سريع في أسهمه. وأدى في النهاية لإعلان انهياره ووضعه تحت وصاية المؤسسة الاتحادية لتأمين الودائع التي ستتعرف في أصوله.

التداعيات الأولية

الصدمة الأولى سيتلقاها كل المودعين الذين سيكونون يوم الإثنين 13 آذار الجاري أمام فرصة لسحب ودائعهم بسقف 250 ألف دولار، ويحصلون على سندات مقابل المبالغ المتبقية. التي

يعتبر انهيار البنك المعروف باسم سيليكون فالي SVB الانهيار الأكبر منذ أزمة المالية في عام 2008، ويؤكد خبراء الاقتصاد والمصارف، أن هذا الانهيار يعد ثاني أكبر انهيار إفلاس لبنك بالتجزئة. وتظهر الملامح العامة لتبعات هذا الانهيار على عدة مستويات، مثل: فروع البنك حول العالم، وأموال المودعين، فضلاً عن توقف البنك عن إقراض الشركات الناشئة، التي اعتمدت عليه لفترة طويلة في دعم هذه القطاعات الحساسة على مستوى العالم.

ما أسباب المعلنه لهذا الانهيار؟

يحثل البنك المرتبة 16 من حيث حجمه في الولايات المتحدة بأصول تبلغ 200 مليار دولار، وانخفضت أسهم البنك خلال أيام قليلة لأكثر من 70% إلى أن أعلن وقف التداول في أسهمه، وحجز على ودائع العملاء الذين تجمع بعضهم على أبوابه يوم الجمعة 10 آذار الجاري. وتحديث الخبراء، أن الأزمة بدأت بعد ظهور خلل واضح بين الودائع والإقراض، فقد تضاعفت الودائع في البنك بمقدار 4 مرات خلال 4 سنوات لتقفز من 44 مليار في 2017 إلى 189 مليار في نهاية 2021، في الوقت الذي نمت القروض من 23 مليار إلى 66 مليار. وتعتمد البنوك على الفارق بين سعر الفائدة التي تدفعه على الودائع، وتلك التي تجنيها من المقترضين، ومع تعاضل الفوارق بين قاعدة الودائع ودفتر



هذا الانهيار ربما يتحول إلى بداية لسلسلة انهيارات كبرى ستكون الولايات المتحدة متضرراً أساسياً فيها لكن آثارها ستكون كبيرة على كل الاقتصاد العالمي وقطاع المصارف

الصين وبريطانيا والدنمارك وألمانيا والهند و«إسرائيل» والسويد والتي بدأت تتلمس آثار الأزمة في الولايات المتحدة.

هذا الانهيار ربما يتحول إلى بداية لسلسلة انهيارات كبرى، ستكون الولايات المتحدة متضرراً أساسياً فيها، لكن آثارها ستكون كبيرة على كل الاقتصاد العالمي وقطاع المصارف، نظراً لدرجة التشابك الكبرى في هذه القطاعات حول العالم، وستكشف الأيام القادمة أن كانت الولايات المتحدة قادرة على احتواء هذه الأزمة أم أن الأمور ستخرج عن السيطرة.

يمكن تحصيل جزء منها بعد تسهيل أصول البنك. ما سوف يمنع الحسابات الكبيرة من التصرف في ودائعها بأقل تقدير. ما يعني أن ودائع شركات التكنولوجيا في وادي السيليكون قد تتبخر. ويؤدي ذلك إلى أزمة تشغيل كبرى، مع ما يرافقها من تعثرات وتسريح عمال وإفلاسات كبرى في أكثر القطاعات حيوية، والأكثر من ذلك ستتوقف القروض التي اعتمدت عليها هذه الشركات، ما يعني تباطؤاً كبيراً في حال لم يجر تأمين بدائل. وتمتد المشكلة إلى فروع البنك في العالم، والتي تنتشر في كثير من الدول، مثل:

واشنطن تحاول فتح جبهة ثانية ضد روسيا في جورجيا



اللتين جرى قراءتهما أمريكية ومعمول بها أمريكية، مع فارق أن النسخة الجورجية تنص على المنظمات والجهات، بينما الأمريكية تشمل الأفراد أيضاً.

استخدم مشروع القانون كذريعة تفجرت على إثرها تظاهرات بعموم جورجيا في اليوم التالي، الأربعاء، ولا تزال مستمرة حتى الآن، تخللها مواجهات بين المحتجين وقوى الأمن، أدت إلى اعتقال العشرات، وقدمت المعارضة مطلبين: سحب قانون «العملاء الأجانب» والإفراج عن المعتقلين. وخلال هذه الأثناء تعرضت الحكومة الجورجية للعديد من الانتقادات الأمريكية والأوروبية بذريعة العنف تجاه المتظاهرين.

بمحاولة من «الحلم الجورجي» لخفض التوتر الجاري وتأريض الاحتجاجات، أعلن البرلمان يوم الخميس عن قراره بسحب مشروع قانون «العملاء الأجانب»، إلا أن الأمر لم يحقق المطلوب منه، حيث تحولت الاحتجاجات والمعارضة بمطالبها نحو استقالة الحكومة وحل القضية الأبخازية.

ثورة ملونة وجبهة ثانية

من المعروف أن جورجيا أقرب

ثانية»، مشيرة إلى أن المحتجين كانوا يهتفون «سوخومي، سوخومي» وهو اسم عاصمة أبخازيا. كما صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن ما يجري في جورجيا الآن يذكرنا بأحداث ميدان كييف في 2014، وقال عضو مجلس الدوما الروسي أدمبلي شاغوشيف: «واشنطن تعد لحرب أهلية طاحنة في جورجيا. هذا يصبح واضحاً عندما يتم نقل المسلحين من أوكرانيا إلى جورجيا، وهذا واقع».

غاريباشفيلي: «سمعنا تصريحات مباشرة من ممثلي السلطات الأوكرانية. كان هدفهم فتح جبهة ثانية، وقال رئيس مجلس الدوما الروسي فياتشيسلاف فولودين: تعليقات على سحب مشروع القانون: إن «واشنطن لم تسمح لجورجيا بأن تصبح ذات سيادة»، واعتبرت رئيسة تحرير شبكة RT مارغريتا سيمونيان خلال متابعتها للمجريات «في الواقع، كان من الواضح منذ البداية أن كل هذا الحراك لا يهدف سوى لفتح جبهة

إلى الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يتعلق بالملف الأوكراني حافظت جورجيا على موقفها المحايد رغم ضغوط واشنطن، إلا أن الأخيرة يبدو أنها تمتلك أهدافاً أبعد من مجرد إدانة جورجيا لروسيا، تهدف إلى فتح ملف أبخازيا التي تعترف موسكو باستقلالها وتوقع اتفاقيات معها، وجر البلاد إلى نزاع عسكري مع روسيا بهذه الذريعة.

فقال رئيس وزراء جورجيا إيراكلي

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية مع عملائها الأوكرانيين إلى توريث جورجيا بصراع مع موسكو، عبر دفعها نحو فتح ملف أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، بما يشابه مسألة إقليم دونباس في أوكرانيا، وقد بدأت بذلك عبر التظاهرات التي اندلعت في البلاد، بذريعة مشروع قانون «العملاء الأجانب» الذي كان البرلمان الجورجي يمضي نحو إقراره، وسرعان ما تحولت مطالب المحتجين إلى إسقاط الحكومة وحل القضية الأبخازية.

■ ملاذ سعد

الذريعة وتطور الأحداث

تبنى البرلمان الجورجي مشروع قانون سمي بـ «قانون شفافية التأثير الأجنبي» ضمن قراءة أولية له يوم الثلاثاء الماضي، والذي يقضي بوضع قائمة للمنظمات والجهات غير الحكومية، التي تتلقى تمويلاً أجنبياً بنسبة أعلى من 20% وتصنيفها كـ «عملاء أجانب»، وبينما يدعم حزب «الحلم الجورجي» مشروع القانون، انتقدته قوى المعارضة، معتبرة أنه سيرقل انضمام جورجيا إلى الاتحاد الأوروبي، وبنفس الوقت انتقد الاتحاد رسمياً مشروع القانون معتبراً أنه لا يتوافق مع المعايير الأوروبية. ترافق الأمر مع نشر ادعاءات بأن مشروع القانون يُعدّ روسيا، بينما حقيقة الأمر أن واحدة من النسختين

التأثير الإعلامي البريطاني على كامل أوروبا



العام منذ عقود بنشرها مواد إعلامية تهدف إلى تشويه سمعة الدول التي لا تشارك في موقف الغرب الجماعي. يتم توزيع هذه المواد بشكل فائق التنظيم عبر بي.بي.سي، والديلي ميل، والفابننشال تايمز، وبولينتيكو، وسكاي نيوز، والغارديان، والتغراف، وتايم يوروب، وغيرها.

منذ منتصف 2010 كانت وحدة متخصصة من المخابرات العسكرية البريطانية والمخابرات الخارجية البريطانية «MI6» تشغل وتنفذ عمليات نفسية عبر شبكة الاتصالات الإعلامية والإنترنت، جنباً إلى جنب مع الهياكل المتخصصة في الأجهزة البريطانية الأمنية الأخرى، وكذلك هياكل المخابرات الأمريكية المنتشرة على طول أوروبا.

في وقت مبكر من عام 2006، أثبت الباحث السياسي الإنكليزي سي. نيوتن من جامعة ساوثمبتون مدى التأثير الانتقائي لوسائل الإعلام على المزاج الجماهيري، حيث أشار إلى درجة عالية من تأثير المؤسسات الإعلامية على الجماهير غير المتابعة «المتلقون الذين لا يعرفون المعلومات من مصدرها الأصلي وليسوا على دراية بجميع جوانب الموضوع». بناءً على نتائج البحث هذه ليس من الصعب تخيل تأثير وسائل الإعلام الأقوى على الجماهير، فالوعي والتصور السياسي لدى الجماهير للأحداث السياسية يكون نتيجة أنشطة الصحافة والتلفزيون، فكل ما نعرفه عن العالم الذي نعيش فيه، وحتى عن مجتمعاتنا المحلية، نعرفه من خلال وسائل الإعلام.

إن استمرار الإعلام الغربي في بث المعلومات الكاذبة عن عمد، وتجاهل الحقائق الموضوعية يؤكد بأن التحيز هو العنصر الرئيسي في التغطية. كما أن الاعتماد المفرط على وسائل الإعلام الناطقة بالإنكليزية، وتحديداً البريطانية منها، هو شكل لامتناه محاولات إدامة سيطرة النظام الحالي الذي يصفه بعض المحللين بأنه نظام «أنغلو-ساكسوني»، وذلك عبر خلق التبريرات والتهئية النفسية للأوروبيين كي يستبعدوا الخيارات التي تصب في صالحهم في التعاون مع روسيا والصين، خاصة في مواجهة الأزمات التي تعصف بهم نتيجة إلغاء هذه الخيارات.

«تهديد ملموس» كان الرد غير مفهوم ولا يعبر عن تعبير «لموس/محسوس/مدرك» وكأنه يشرح تصريحاً لجهاز آخر، حيث تحدث عن نوايا إيران وغيرها من الكلمات الرنانة التي لا يمكن لأي مهني وصفها «بالملموس». ثم بعد البحث تبين بأن الإعلام البريطاني عموماً كان يستخدم تعبير «الخطر الإيراني الملموس/محسوس/مدرك» بشكل مستمر في عام 2022 في إشارته إلى «التهديد الإيراني الملموس للمصالح الغربية في المنطقة وعلى أمن [إسرائيل]» وخاصة في سياق الاتفاق النووي الإيراني.

الإيديولوجية والتحول التجاري للسوق
كانت هذه التغطية المنحازة نتيجة للتحوّل التجاري في صناعة الإعلام الأوروبي الذي بدأ في ثمانينات القرن الماضي، والذي وفقاً لعدد من الأبحاث الأوروبية كان انعكاساً لتسليع الثقافات وجعل السوق هو الحكم النهائي على نجاح المنشورات. بعد أن حل السوق مكان المقاربة الجماعية للنشر، بدأت وسائل الإعلام الأوروبية الغربية الحديثة في تأسيس أنشطتها على الاتجاه الرائج، وهو ما جعلها مرتبطة بشكل هائل بشبكة من مراكز التحليل والأبحاث الخاصة في بريطانيا.

إن درجة عالية من التأثير على البيئة الإعلامية في بريطانيا وأوروبا تتم ممارستها من خلال هيئة الإذاعة البريطانية ورويترز اللتين تتعاونان بشكل كلي مع الحكومة البريطانية ووكالاتها المتعددة، ولكن التأثير الأعمق من بريطانيا يأتي عبر المؤسسات التالية: «Chatham House» تشاتام هاوس: مركز أبحاث المؤسسة الملكية للشؤون الخارجية، و«المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»: مركز أبحاث للسياسات الخارجية والأمنية أنشئ عام 2007 لتنسيق القرارات الأوروبية بين ممثلين موجودين في لندن وباريس وبرلين ومريد وروما وصوفيا ووارسو، و«مركز السياسات الخارجية»: مركز أبحاث بريطاني متخصص بالسياسة الخارجية أنشئ عام 1998 من قبل وزير الخارجية روبن كوك. إن هذه المراكز ومنظمات أخرى شبه مستقلة كانت نشطة في تشكيل المزاج

مع بداية العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، بدأت وسائل الإعلام في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الناتو ببناء غالبية المقالات فيها متأثرة بسيل من المصادر والمعلومات المنقولة من المؤسسات الإعلامية والبحثية البريطانية، سواء السياسية منها أو حتى الفضائحية، متجاهلة مبادئ التحليل النقدي للمعلومات والمهنية الصحفية والإعلامية، ومسلّمة بكونها مجرد مرآة جامدة للترويج أحادي الجانب للمعلومات المنحازة بشكل دائم ضد روسيا أو الصين أو أية دولة لا تقف مع الإجماع الغربي.

■ اوديت الحسين

الإعلام الناطق بالإنكليزية

يتوجب علينا عندما ندرس مدى تأثير وسائل الإعلام البريطانية أن نتذكر مدى الهيمنة الثقافية للغة الإنكليزية على وسائل الثقافة والإعلام حول العالم. إن أسلوب وسائل الإعلام البريطانية، والناطقة بالإنكليزية كلفة أصلية في العموم، هو استخدام مجموعة من الاستعارات المعرفية لوصف الوضع السياسي المحلي أو السياسة الخارجية لدولة أجنبية ضمن سياق الحفاظ على سرد ذي صلة، والتركيز ينصبّ دوماً على التتميط واستخدام الدلالات السلبية لتفسير الأحداث.

تم استخدام هذه الأساليب بشكل واضح للمتابعين في الاتهامات الكاذبة للزعيم العمالي البريطاني جيريمي كوربين، كما أصبحت هذه الأساليب هي السمة المميزة لما يسمى «مبادرة الفزاهة»، وهي المشروع الذي تم إنشاؤه في 2015 لإجراء عمليات استخبارات سرية تتم دراستها واتخاذ القرار فيها في «مؤسسة الكفاءة السياسية»، وهي مركز أبحاث غير معروف كثيراً مقره لندن، أسسه مكتب الكومنولث للشؤون الخارجية للمملكة المتحدة بالتعاون مع الناتو ووزارة الخارجية الأمريكية ومؤسسة «سميث ريتشاردسون» التي تربطها علاقات وثيقة مع الوكالات الحكومية الأمريكية بهدف تعزيز المصالح الأمريكية في الخارج، ناهيك عن كونها ممولة من مركز أبحاث «المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية» الذي يتشارك البناء مع «مؤسسة الكفاءة السياسية» في وسط لندن. تعمل هذه المراكز والمؤسسات بشكل منسق ومتناغم بتوجيه من الوكالات الأمنية البريطانية والأمريكية.

يمكننا على سبيل المثال أن نرى بأن منصب مدير «المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية»

قد شغله ما بين 2006 و2017 نايجل إنكستر، والذي كان يشغل قبله منصب نائب رئيس المخابرات الخارجية البريطانية «MI6». من أعراض هذا التعقيد والتداخل أن الدوريات البريطانية نفسها غالباً ما تستشهد بمصادرها بالتحالفات المعادية لروسيا والصين، مثل تحالف العيون الخمسة، وذلك من أجل تعزيز الخطاب الذي يبرر العداء في الخطاب السياسي الغربي، والتأثير على المتلقين باستخدام استعارات شبيهة بالتي كان يتم استخدامها أيام الحرب الباردة.

إذا ما أردنا أن نبحت كمثال عن صحف ناطقة بغير الإنكليزية لنفهم الأمر، يمكننا أن نتابع الصحف السويدية الأربع الأشهر في الفترة ما بين كانون الثاني ونهاية عام 2022 «أفتونبلادت، إكسبرسن، داغنيس نيهيتر، جي.بي بوستن»، لنتمكن بدون الكثير من الجهد من الكشف عن اتجاه نمطي مترسخ في غالبية الصحف الأوروبية الكبرى تقريباً. المجتمع الصحفي في الغرب تواق «للتطابق conformism» لدرجة أن جميع المصادر الإنكليزية التي يتم نقل الأخبار والمعلومات الدولية عنها لا تخضع عملياً لأي نوع من التدقيق. يتم تقديم المعلومات للقارئ بصورة مشوهة وباستعارات بلاغية تظهر بأن المصدر «أرقى وأسمى» من أي مصدر آخر.

والأكثر إثارة للاهتمام أن الإعلام غير الناطق بالإنكليزية ليس وحده من يتأثر بالإعلام الناطق بالإنكليزية والمؤسسات التي يرتبط بها، بل أيضاً مؤسسات وطنية يفترض كونها مصدر المعلومة الرئيسي. في المثال السويدي، أصدرت المخابرات السويدية «Säpo سابو» في شهر آذار تقريراً عن المخاطر الأمنية التي تهدد السويد، وكان من ضمنها «روسيا التهديد الحالي الأكبر، والصين التهديد طويل الأمد، وإيران التهديد الملموس». وعند سؤال الناطق الصحفي للمخابرات عن معنى كلمة

أنّ الاعتماد المفرط على وسائل الإعلام الناطقة بالإنكليزية وتحديداً البريطانية هو شكل لامتناه محاولات إدامة سيطرة النظام الحالي الذي يصفه بعض المحللين بأنه نظام «أنغلو-ساكسوني»

النرويج.. قفاز على مقاس يد الولايات المتحدة



بعد أن تمّ الكشف عن الدور الذي لعبته النرويج لمساعدة الولايات المتحدة في تفجير خطوط أنابيب السيل الشمالي، كشف سيمور هيرش عن تقليد طويل الأمد للتعاون النرويجي السري وغير القانوني مع الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. أظهر أن النرويج لعبت دوراً محورياً في خلق ذريعة للولايات المتحدة للدخول في حرب فيتنام. كما دعمت النرويج الولايات المتحدة في الحرب الكورية وساهمت من بين مساهمات أخرى في نقل الجنود الأمريكيين إلى كوريا. ما سيتمّ الكشف عنه هنا هو العلاقة التي تجمع النرويج بالولايات المتحدة ومساهماتها في عمليات المراقبة والاستطلاع حتى على مواطنيها لصالح الولايات المتحدة.

■ بول ساتيفان
ترجمة: قاسيون

بعد أن أصبحت النرويج دولة نفطية تحركت إلى الأعلى في سلسلة الإمبريالية العالمية. فالنفت هو أحد السلع الاستراتيجية، وكما هو معروف فالسيطرة على تجارته دولياً كان دعامة الحفاظ على الدولار كعملة الاحتياطي العالمي منذ 1971 وصاعداً على شكل «البرودولار».

ولكن ازدادت مكانة النرويج في النظام الذي تقوده الولايات المتحدة بشكل أكبر عندما أصبحت عائدات النفط تؤخذ على محمل الجد. اليوم يعدّ «صندوق معاشات تقاعد الحكومة النرويجية العالمي» الذي يحمل اسماً مضللاً، أكبر صندوق استثمار سيادي في العالم، وأكبر حامل أسهم مفرد في العالم. يملك الصندوق 1.5% من جميع الأسهم المدرجة في العالم. وقد ساهم الصندوق في تمويل سلسلة طويلة من الحروب الإمبريالية. يتمّ بشكل اعتيادي ضخّ المليارات دون وجود أي نقاش ديمقراطي أو إجراء سياسي لتقرير مكان صرف الأموال، وفي الغالب يتمّ ذلك دون دعم برلماني حتى.

أنفقت النرويج 12 مليار كرون كمساعدة على خلق دولة جنوب السودان، وقد أوضح البروفيسور تيري تيفت كيف كانت هذه المساعدات مصممة للانتقال من عقلية التضامن إلى عقلية المساعدات، لتمهد الطريق أمام تبعية للمساعدات ومجال أعمال بالمليارات يجعل الدولة المتلقية ونخبها تابعين يحكمون مناطق فاشلة. ينطبق الأمر ذاته على مليارات الكروونات التي تمّ منحها «للحفاظ على الغابات» والتي لم تؤدّ إلى أية نتيجة ملموسة،

وساهمت فقط بخلق وتطويع مسؤولين فاسدين في أماكن مثل البرازيل وإنдонيسيا أو أنغولا التي توجه اليوم التهم فيها إلى ابنة الرئيس بأنها بنت إمبراطوريتها المالية من الفساد، أو حتى الدور منذ اتفاقية أوسلو والأموال الهائلة عبر «مجموعة المانحين» التي خلقت سلطات فلسطينية فاسدة غير معنية بالنضال من أجل التحرر ولا بالقمع الذي يكافح الشعب الفلسطيني ضده. وليست المساعدات المشبوهة والفاصلة فقط هي التي تصرف فيها المساعدات النرويجية، بل أيضاً إشعال الحروب وتدمير البلدان وفقاً للمخطط الأمريكي. في آذار 2011 أصّر مكتب رئيس الوزراء النرويجي تصريحاً صحفياً مختصراً جاء فيه: «النرويج على استعداد لإرسال 6 مقاتلات إف-16 للمشاركة في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1973» لتتطور وتصبح من البلدان الرئيسية التي دمرت ليبيا وسلمتها إلى الجهاديين الإرهابيين بعد تدميرها وإسقاط الدولة فيها. ومن المنطقي أن نفترض بأن الاجتماع غير الرسمي الذي اتخذت فيه الحكومة قرارها بالدخول في الحرب، قد تمّ بطلب من وزيرة الخارجية الأمريكية قائدة العملية غير الشرعية ضد ليبيا، الأمر الذي تلقى رئيس الوزراء النرويجي في حينه مكافأة عليه ليصبح اليوم هو الأمين العام لحلف الناتو. كما أنّ النرويج هي واحدة من أكبر الدول التي استثمرت المال في تدمير سورية، حيث بلغت مساهمتها في الدمار السوري أكثر من 15 مليار كرون.

يُضاف إلى ذلك أنّ النرويج هي الداعم الأكبر لتحالف غيتس وغافي المدمر للزراعة في إفريقيا. كما أنّه بعد انقلاب الأمر الواقع في أوكرانيا 2014، ضخّت النرويج ملايين

الكروونات في نظام كييف، وليس لدى مكتب التحقيق الوطني أية معلومات أو رقابة على الأماكن التي صرفت فيها الأموال. لقد ارتفعت فاتورة هبات أوكرانيا في العام الماضي 2022 إلى ما يقرب من 14 مليار كرون، ثم القرار في 2023 بأن يتمّ ضخّ 75 مليار كرون نرويجي في الحرب ضدّ روسيا، فمن أين سيتمّ اقتطاع هذه الأموال؟

شبكة المنظمات غير الحكومية

قلّة من الوثائق العامة لعبت وتلعب الدور الهام الذي لعبته وثيقة «15 Stortingsmelding» الصادرة عام 2008-2009. حملت عنوان: «المصالح والمسؤوليات والفرص الرئيسية في السياسة الخارجية النرويجية»، وربما تكون أهمّ وثيقة عن البرامج التي اتبعتها حكومة ينس ستولتنبيرغ «الخضراء-الحمراء»، والتي تمّ بموجبها دمج المنظمات غير الحكومية بشكل نهائي في جهاز السلطة التابع للنظام الإمبريالي.

أجرى البروفيسور تيري تيفت دراسة شاملة للتغيير الإيديولوجي في النرويج ولدى الجمهور النرويجي في العلاقة بالعالم الخارجي. لقد تمّ احتواء «المنظمات الطوعية» من قبل الدولة بشكل كلي، وتوجيهها لغرض السياسة الخارجية النرويجية المرتبطة بالأمريكية. كتب تيفت في 2003: «يوصف التعاون الوثيق بين الدولة والمنظمات الطوعية ومعاهد البحث بأنه [النموذج النرويجي]. في 2003، ارتبط عدّة آلاف من الموظفين في إدارة الدولة وفي حوالي 150 منظمة تطوعية وفي معاهد البحوث والجامعات، بتنفيذ السياسات النرويجية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية».

كما كتبت حكومة ستولتنبيرغ في مذكرة موجهة للبرلمان تعليقاً على «15 Stortingsmelding»: «بينما كان هناك تمييز في الماضي بين منظمات المساعدة التطوعية والمنظمات السياسية مثل منظمة العفو الدولية، ومنظمة لا للأسلحة النووية، فالغالبية العظمى من المنظمات التطوعية هي من الفاعلين السياسيين وكلاء التأثير، إضافة إلى كونها جهات فاعلة في المساعدة التنفيذية. يتمّ

استخدام الأموال الم جمعة بالتعاون الوثيق مع وسائل الإعلام والشخصيات الإعلامية الدولية لزيادة الرؤية والتأثير السياسي. في الوقت نفسه، يتعاونون بشكل أوثق وفي كثير من الأحيان مع الجهات الحكومية وعالم الأعمال. أدّت العولمة مع ما يرتبط بها من ثورة في وسائل الإعلام والاتصالات إلى زيادة كبيرة في قدرة هؤلاء الفاعلين على التواصل والتأثير في السياسة عبر الحدود والجهات الفاعلة».

هذا وصف شديد الدقة للكيفية التي تعمل فيها هذه المنظمات كوكيل خارجي لتنفيذ أوامر وزارة الخارجية من أجل إدراك المصالح الإمبريالية التي تخدمها النرويج. هذا ينطبق على جميع المنظمات النرويجية، وربما أبرزها: الصليب الأحمر النرويجي، والمساعدة الشعبية النرويجية «NPA»، ومجلس اللاجئين النرويجي «NRC»، واليون الكنسي «CA»، وأنقذوا الأطفال «Save the Children»، و«CARE Norway» و«NORWAC» وغيرها.

ومثلما تلعب هذه المنظمات دور الموظف وخالق فرص العمل لأجزاء كبيرة من مواطني الدول التي تستهدفها الإمبريالية في العالم، فهي توفر فرص عمل لما تبقى من البرجوازية الصغيرة في النرويج، وهي الطبقة التي بات من الواضح أنّها الأكثر امتصاصاً لإيديولوجيا وعقلية الإمبريالية. وينطبق الأمر نفسه على الإعلام الذي يتلقى هبات ومنحاً كبيرة من الحكومة النرويجية.

باختصار: النرويج مجهزة بشكل مثالي لتكون القفاز الذي يناسب تماماً يد الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي قد لا يكون مفاجئاً أن تظهر الوثائق مدى تورط النرويج في تفجير أنابيب السيل الشمالي كعمل حرب خطر ضد ألمانيا وروسيا. هذه هي حقيقة النرويج بغض النظر عن الدعاية الإعلامية الهائلة التي تشغلها، وحملة العلاقات العامة التي يديرها «اليسار» النرويجي المشارك دوماً في السلطة.

■ بتصرّف عن:

Hvorfor er Norge hansken som
?passer på USAs hånd

كي لا يسرق يوم المرأة منها! كلمتان حول «تشويه» قضايا النساء

احتفل العالم منذ أيام بيوم المرأة العالمي، الذي يعدّ مناسبة سنوية للتذكير بضرورة وأحقية قضية المرأة، تحديداً النساء العاملات، والذي اختير هذا اليوم احتفاءً بإنجازاتهن ونضالاتهن سعياً لتحقيق حقوقهن.

■ نايا سلام

تستحق النسوة في يومهن هذا الكثير من العمل، فالكلام حول نضالات المرأة يبدو قاصراً ما لم يقترن بفعل مماثل له في الحماسة. في يوم المرأة هذه المرة، لن نتحدث عن الالام التي تعاشها المرأة يومياً، لن نتحدث عما تتعرض له من ظلم، وعنف، واغتصاب ممنهج لحقوقها المشروعة بأن تتعلم وتعمل وتشارك في الحياة السياسية والعملية والعلمية، وأن يتساوى أجراها مع أجور غيرها من العمال الذكور، وأن تُمنح حق منح الجنسية لأطفالها، وغيرها من الحقوق المسلوقة التي لا تُحصى... فكلّ ما ذكر آنفاً يبدو مشتركاً بين جميع القوى والتيارات التي تدّعي النضال في سبيل تحصيل حقوق المرأة، والتي – على كثرتها– لم تصل حتى اليوم إلى تحقيق ما تسعى إليه المرأة فعلاً، لذلك يبدو من المشروع السؤال حول ماهية هذه المنظمات والتيارات، ومن المشروع أكثر السؤال حول كيف؟ وما هي الطريقة التي توصلنا حقاً إلى ما نريده كنساء عاملات مغتصابات الحقوق؟ وهل ننجح؟ ولكن بدايةً لا بدّ من الإضاءة على جزء من التضليل الذي طال هذه القضية الهامة.

تجزئ القضايا والتعمية عن الاستعمار
يمكن لتضييق الزاوية التي تنشط من خلالها بعض الحركات النسوية أن تصبّ في كثير من الأحيان في الضدّ تماماً من الغايات المعلنة، ففي كيان الاحتلال «الإسرائيلي» على سبيل المثال تنشط العديد من الحركات النسوية وتنظم بعض الاحتجاجات من أجل قضايا تتعلق بالإجهاض أو المثلية وما شابه من المواضيع التي يركّز عليها التيار السائد غربياً في النسوية. هذه الأنشطة تتلقّى أيضاً إضاءة عليها حتى من أحزاب «يسارية» عالمية وخاصة في أوروبا وأمريكا، في حين يجري تسييب واقع أنّه على بعد أمتار قليلة أو كثيرة من النقطة التي تبجّ فيها نسويات الاحتلال حناجرهنّ لتقديم صورة «ديمقراطية» مزعومة عن كيان الاحتلال «سواء فعلت تلك النسويات ذلك عن وعي أو غير وعي» تكون هناك نساء وطفلات فلسطينيات يخنقن بالغاز السام للاحتلال ويتعرّضن للقتل والأسر والتعذيب في سجون الاحتلال. وهذا ليس سوى مثال عن الدور التضليلي الذي يمكن أن يلعبه تشويه طريقة الدفاع عن حقوق المرأة عبر اجتزائها وسلخها عن سياقها التاريخي والطبقي وطمس الظروف الخاصة وتغييب القمع الاستعماري والعنصري والطبقي الذي يظال شعوباً بأكملها بنسائهنّ ورجالهنّ.

«تجميل» الاستغلال أم اجتنائه؟

في الوقت الذي ينبغي للناشطات النسويات تتّبع أسباب الاستغلال والظلم لمعالجة مشكلات المرأة بشكل حقيقي، تقوم معظم التيارات النسوية إلى تبنيّ النزعة «الإصلاحية» في «نضالها»، والتي تتحول في

كثير من الأحيان إلى «تبرير» لاستغلال المرأة. فبعض الحركات النسوية الغربية بشكل خاص تنظم تحركات ونشاطات تحت عنوان «حماية العاملات بالجنس» وتتضمن مثلاً تخصيص خطوط اتصال ساخنة لكي تتمكن النساء اللاتي يعملن في الدعارة من طلب النجدة عند التعرض لمشكلات أو أمراض وما إلى ذلك أثناء «عملهنّ». وعلى الرغم من ضرورة حماية النساء من الظلم بتقديم جهات يمكن أن تساعدن وتخفف معاناتهن، ولكنّ المشكلة تكمن في أنّ هناك فرقاً جذرياً بين النشاط النسوي «الإصلاحي» الذي لا يناضل من أجل اجتثاث الأساس الطبقي والاقتصادي– السياسي الذي يعيد إنتاج الدعارة وتسليم جسد المرأة، بل نراه في هذا المثال على العكس يسبغ –سواء عرف ذلك أم لم يعرف– نوعاً من التبرير لاستمرار استغلالهن وأقصى ما يقدمه هو محاولة «تلطيف» الاستغلال. في حين أن النضال الثوري الجذري لتحرير المرأة هو الذي يحزرها هي والرجل والأطفال من الاستغلال الطبقي، وفي الحقيقة سبق للبيان الشيوعي منذ عام 1848 أن شدّد على أنّه «من الواضح جداً أن إزالة نظام الإنتاج الحالي «ويقصد الرأسمالي» ستؤدي بطبيعة الحال إلى إلغاء إشاعة النساء الناتجة عن هذا النظام، أي إلغاء البغاء الرسمي وغير الرسمي».

الموقف من «العائلة»

يبدو من الأهمية بمكان عند الحديث عن قضية المرأة الإشارة إلى بعض التيارات النسوية «اليسارية» التي –نظرياً– تشعل نضالاً مستعراً ضدّ الرأسمالية، وتتبنّى الشيوعية، ولكنها في الوقت نفسه تتبنّى أفكاراً ومفاهيم

خاطئة حول الشيوعية نفسها! لعلّ المثال الأوضح هو الادّعاء بأن الشيوعيين يريدون القضاء على «العائلة» بشكل عام. في حين أنّ البيان الشيوعي نفسه كان واضحاً عندما وجّه انتقاده إلى الأشكال الطبقة تحديداً من اتحاد الزواج، ولا سيّما العائلة البرجوازية، عندما قال إنها «ترتكز على أساس رأس المال، على أساس الكسب الخاص، ولا توجد في شكلها المتطور الكامل إلا بين البرجوازيين فقط، ولكن تكملتها توجد فقط في البغاء العلني والحرمان القسري للبروليتاريا من العائلة». وهنا نسلّ: لو كان البيان الشيوعي يعتبر «العائلة» بشكل عام «شراً مطلقاً» كما تحاول كثير من حركات النسوية «اليسارية» أن توحى بذلك، هل كان ليتحدثت ماركس وإنجلس في البيان بهذه اللهجة المتعاطفة التي تدّين «الحرمان القسري للبروليتاريا من العائلة»، أم إنّ هذا يؤكّد بالعكس أنّ البيان الشيوعي ينطوي ضمناً على تصوّر مختلف وتحرري وثوري لمفهوم ومستقبل اتحاد الزواج والعائلة؟ وللعلم فإنّ البيان الشيوعي لم «يبشّر» بزوال «العائلة» بشكل عام بل «العائلة البرجوازية» تحديداً: «ستتلاشى العائلة البرجوازية بالطبع بتلاشي تكملتها «البغاء العلني» وستقرضان ككلاهما بانقراض رأس المال».

ومن الجدير بالذكر هنا التذكير بأنّ القضاء على العائلة هو جزء من عملية يجري العمل عليها فعلاً حالياً من قبل الرأسمالية نفسها، فنرى هجوماً شرساً على كلّ أشكال التضامن الاجتماعي وتعزيز لمفاهيم «الفردانية» في محاولة إلى تفكيك وتشطية المجتمعات وبالتالي إنهاء سبل توحدها والذي يعدّ من أخطر ما قد تواجهه الرأسمالية. لذلك لا يبدو

من الغريب على الإطلاق تبنيّ هذه التيارات من النسوية لقضايا أخرى كالمثلية، ولكنها «وعت ذلك أم لم تع» فإنها تقف في الصف المعادي للطبقة التي تدعي النضال من أجلها، وللمرأة العاملة ضمناً!

«نسويات» ضدّ الرجال... والنساء!

من أبرز التيارات النسوية السائدة والتي تدّعي تمثيلها للمرأة تلك التي تضع الرجل بمكان «العدو»، فالرجل –حسب هذا التيار– هو المسبّب الأساسي للعنف والظلم والتمييز والاعتصاب والتحرش وكلّ المشكلات التي تعاني منها النساء. لذا تسعى هذه التيارات إلى تصوير الصراع على أنّه رجل/امرأة وهو ما ساهم –بالإضافة إلى ما ذكر آنفاً– بشكل مكثّف بتسطيح قضية المرأة وتفريغ النضال من محتواه الطبقي. وبذلك يصبح واضحاً أنّه وبرغم حسن نوايا بعض النساء المنخرطات في العمل النسوي إلّا أن حجم التشويه الذي طال هذه القضية بات أكبر من أن يحجب بإصبع.

ولا يجوز بحال من الأحوال الانتقاص من أهمية النضال على هذه الجبهة، ولكن ما يحصل حقيقةً في خضمّ النضال على جبهات متعددة هو التقليل وعدم التركيز على النضال في الجبهة الأساسية والتي تعدّ كل الجبهات تابعة لها. إن اختزال الأساسي إلى ثانوي هو التضليل بعينه، وإن النضال على الجبهة الاقتصادية الاجتماعية عبر تنظيم المجتمع وتوجيهه في وجه عدوّه الطبقي هو النضال الأساسي الذي يمكن عبره فقط حلّ قضية المرأة وتحريرها، والذي لا يمكن أن تقوم به مجموعات تحمل قضايا المرأة فقط، أو قضايا الطفل فقط... إلخ

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبود	0933796639	حمّاة	أنور أبوحماسة	0933763888	الرقّة	محمد فياض	0945817112
السويداء	واثل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 13/03/2023» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

صبية المصانع كما وصفهم إنجلز



في كتابه «حالة الطبقة العاملة في إنكلترا» وهو أحد أكثر أعمال فريدريك إنجلز شهرة. والذي كتب أصلاً باللغة الألمانية، وكان أول مؤلف كتبه إنجلز خلال إقامته في مانشستر ما بين عامي 1842 و1844، قدم إنجلز وصفاً تفصيلياً لما كانت عليه الحال، معززاً بتقرير ليبرالي: إن قائمة عامرة بالأمراض، ترجع بالكامل إلى جشع أصحاب المصانع البغيض إلى المال.

النساء يُعلنن غير صالحات للإنجاب، الصبية يشوهون، الرجال يضعفون، الأطراف تسحق، أجيال بكاملها تحطم، تبغلى بالمرض والضعف، كل ذلك لتمتلى أكياس البرجوازيين، إن المرء عندما يقرأ عن همجية بعض الحالات، كيف يمسك المشرفون بالصبية عرايا في السرر ويدفعون بهم إلى المصنع لطمأ وركاً وثيابهم فوق أذرعهم. كيف يرفع عنهم النوم باللطمات وكيف يسقطون مع ذلك نياماً فوق أعمالهم. كيف أن صبياً يائساً

قفر عند نداء المشرف، وهو ما زال نائماً بطريقة آلية عبر عمليات عمله رغم أن الماكينة كانت متوقفة، عندما يقرأ المرء كيف أن الصبية متعبون إلى حد يعجزهم عن الذهاب إلى منازلهم، فيختبئون بعيداً عن حجرة التجفيف في الفحم ليناموا هناك، ولا يمكن طردهم من المصنع إلا بالسياط، كم مئات منهم تعود إلى منازلها متعبة، إلى حد أنهم لا يستطيعون تناول العشاء حاجتهم إلى النوم وافتقارهم

الشهية، وأن الوالدين يجدون صبيتهم راكعين إلى جوار السرير حيث ناموا أثناء صلاتهم، عندما يقرأ المرء عن كل هذا وعن مئات أخرى من الرذائل والشناعات في هذا التقرير الواحد، وكلها شهادات أديت بعد حلف اليمين مؤيدة بعدد من الشهود، وقد أقر بها رجال يعتبرهم المندوبون أنفسهم أهلاً للثقة، عندما يفكر المرء بأن هذا التقرير تقرير ليبرالي، وضع بغرض تحقيق رد فعل معاكس لتقرير المحافظين

السابق، ورد اعتبار نقاوة قلب أصحاب المصانع، وأن المندوبين أنفسهم يقفون في صف البرجوازيين، وأنهم يقررون كل تلك الأمور ضد إرادتهم هم، كيف يمكن للمرء بعد ذلك إلا أن يمتلى بالغضب والحقن ضد طبقة تفاخر بالبذل في سبيل الإنسانية والتضحية الذاتية، بينما غايتها الوحيدة هي ملء أكياسها بأي ثمن؟

دعونا نستمع، في تلك الأثناء، إلى البرجوازيين يتحدثون على لسان حوارهم المختار الدكتور «أور»، الذي يروي في كتابه «فلسفة المصانع»، بأنه قد قيل للعمال إن أجورهم لا تقارن إن قيست بتضحياتهم،

ولذلك اضطرب حسن التفاهم بين السادة والرجال. يجب على العمال، بدلاً من ذلك، أن يكبحوا حتى يزكوا أنفسهم بانتباههم ومثابرتهم. يجب على العمال، أن يفرحوا لإقبال الدنيا على ساداتهم، إنهم حينئذ سيصبحون ملاحظين ومراقبين وفي النهاية شركاء، وطبقاً لذلك فإنهم – «ويا للحكمة يا من تتكلم كالحمامة»- «يكونون قد زادوا الطلب على زملائهم في السوق!».

يبدو أن أحوال الطبقة العاملة اليوم تعود إلى التراجع في المركز الإمبريالي رغم أنها لم تتعد كثيراً عما وصفه إنجلز آنذاك في دول الأطراف.

فيتالي نغومكين في دمشق

استضاف المركز الثقافي الروسي بدمشق في الحادي عشر من الشهر الجاري لقاء حوارياً مع فيتالي نغومكين رئيس معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم لروسيا الاتحادية، وذلك في قاعة المركز بدمشق.

وضم اللقاء عدداً من المحللين والكتاب السياسيين من تيارات متنوعة، حيث يهدف إلى الحصول على المعرفة الحقيقية من الباحثين والمفكرين عبر الأفكار والرؤية الناتجة من معرفة الواقع المتنوع للمجتمع السوري.

وبين نيكولاي سوخوف مدير المركز الثقافي الروسي أهمية اللقاء في جعل الباحثين الروس يقدمون الرؤى والدراسات لصانعي القرار، لتكون القرارات متناسبة تماماً مع مصلحة المجتمع والشعب السوري ومنسجمة مع السياسات التي تطور العمل المشترك بين البلدين.

التجربة الروسية في مجال ترميم الآثار

في التاسع من الشهر الحالي

كان طلاب الدراسات العليا في كلية الهندسة المعمارية بدمشق والمهتمون بمجال ترميم المباني الأثرية والمواقع التاريخية، على موعد مع محاضرة بعنوان «التجربة الروسية في مجال استعادة الآثار والتشريعات الروسية في مجال الحفاظ على التراث الثقافي».

جاءت المحاضرة بإشراف الكلية ورئيسة مركز الإنقاذ في معهد تاريخ الثقافة المادية لأكاديمية العلوم الروسية البروفيسورة ناتاليا سولوفيوفا، ومجموعة من المهندسين المعماريين الروس المختصين بترميم الأبنية والمواقع الأثرية.

وعرض المهندسون التجربة الروسية لمنهجية الدراسة والحفاظ على التراث الثقافي وترميم الأبنية الأثرية ومراكز المدن التاريخية، كذلك القوانين

والتشريعات الناظمة للحفاظ على الأوابد الحضارية. وتناولت سولوفيوفا في مداخلتها برامج عمل الفريق الروسي لإعادة ترميم قوس النصر في مدينة تدمر الأثرية، بالتعاون مع الكوادر والخبرات الوطنية السورية بتقنية عالية وفقاً للاتفاقيات الموقعة مع وزارة الثقافة بهذا الشأن.

واستعرض المهندس المعماري الروسي غريغوري إيفانوف نظام الترميم الروسي لمراكز تجارية تحتاج إلى الإصلاح والترميم وقصر الإرميتاج الشتوي في مدينة سانت بطرسبورغ وأسلوب تطورها

بما يظهر الانسجام بين فن العمارة القديم والمعاصر، مشيراً إلى الضوابط التي يفرضها القانون الروسي للحفاظ على الأبنية التاريخية والأثرية. وتحدث المهندس والمرمم إيليا سابانتسيف عن تجربة ترميم الأبنية السكنية في حي سكني لمدينة قير على الحدود بين روسيا وفنلندا وعرض التراث الأثري له منذ القرنين الثامن والتاسع عشر، مؤكداً أهمية إضافة العناصر المعمارية المتحركة دون المبالغة فيها لتواكب البساطة والمرونة في التعامل مع الأبنية ضمن أنظمة بناء الاتحاد السوفييتي.



كانوا وكنا



نشرنا في صحيفة قاسيون العدد 200 الموافق 26 حزيران 2003 زاوية بعنوان «هل الاقتصاد الوطني عبء على الحكومة أم أن قد غدت عبئاً على الاقتصاد الوطني؟».

والواقع الحالي المأساوي الذي تعيشه البلاد قد أجاب عن سؤالنا، فالحكومة اليوم تشكل عبئاً ثقيلاً على اقتصاد البلاد لا بل وإنها تشكل عائقاً كبيراً لتعافي الاقتصاد السوري.

مجدداً: عن الأزمة الحضارية وتجاوز الرأسمالية (1)



مجتمعات الأطراف الانفكاكية «تجربة إيطاليا والجبهة الحضارية المسيحية-اليسارية، وتجربة حركة مواجهة الفاشية في مجتمعنا»، ولكنها اليوم صارت اليوم حالة عالمية نتيجة التزامن والترابط العالي الذي حصل في العقود الماضية. والحاجة إلى هكذا جبهة على مستوى التحدي الحضاري صارت أممية اليوم على مستوى الحاجة العملية لها، أي ضرورتها لإنقاذ البشرية والتصدي للمشروع البربري الذي أصبح يتجاوز الاقتصادي البحث. ولكنها إلى حد الآن لم توضع موضع التشكيل الواعي المطلوب، بل هي محصورة لدى القوى الصاعدة كما يبدو في تلمس الطريق تجريبياً على هذا المستوى.

هذه هي النقاط الرئيسية التي تصلح بشدة للنقاش الراهن، وتحديداً عالمية المشروع البديل كنمط حياة يتجاوز حالة السوق واقتصادها التي تهيم في كل العالم «الصاعد والمتراجع على حد سواء» مهما كان شكل الدولة التي تقوم بإدارة الفائض من القيمة. وعدم التجاوز هذا يفتح باب التفكير والردة للخلف إلى ما تحت الدولة، ويقدم مادة تفجيرية للإمبريالية، في لحظة من التوتر الحضاري التي نحن فيها اليوم. فإذا كان المهيم عالمياً اليوم، أي الذي يجر معه باقي مستويات الصراع، كما أشرنا سابقاً، هو الثقافي (أي النمط الحضاري الرأسمالي ككل) فالمطلوب الرد عليه بنمط بديل يوازي مستوى الهجوم الناتج عن هيمنة هذا المستوى في الصراع، لا الانحصار بطروحات ثقافية خصوصية دفاعية الطابع مهما حملت من أفكار أخلاقية، ولا حتى الأفكار الأخلاقية بقوى «الخير» ومشاريع «الزهد الاستهلاكي» التي لا تتجاوز في كونها سلبية أو تبقى على القاعدة البضاعية وقانون القيمة نائية ومعزولة عن «الحضارة المأزومة». فمجدداً، المهمة بكل بساطة هي ضرورة تعريف «اشتراكية القرن الحادي والعشرين»، وكيفية تضمينها ما حصل من تطور روحي-ومادي تكنولوجي خلال العقود الماضية، لا القفز عنه، وتحديداً قضية «التحقق الفردي» التي هي في صلب مشروع ماركس الإنساني، حيث الاقتصاد أداة لتحليله والوصول إليه.

العالم كنمط حياة بضاعي-سلي يحكم كل حركة المجتمع، بمعزل عن شكل التحكم في السوق وموقع الدولة التي تتحكم فيه نسبة للسوق العالمية. فكل ما يطرح يبقى في إطار السوق وقانون القيمة.

دور الثقافة المركزي

هذا الدور المركزي للمشروع الثقافي العالمي بدأ يفرض نفسه في لحظة تاريخية انكشف فيها جوهر الرأسمالية كحالة أكثر من استغلالية بل تدميرية. ويمكن القول اليوم إن الأزمة العميقة للرأسمالية رفعت من حالة الشفافية في تعميقها حالة الاستلاب في قلب كل مجتمع، وسعت هامش اعتمال العقل تجاه هذه الحالة «الحضارية» بعد تبيان فراغ المعنى الوجودي الذي يحمله مشروعها «الفرداني الاستهلاكي» «الموازي لقاعدة السوق والقيمة التبادلية نفسها». هذا جعل في السنوات السابقة، وبعد وصول المشروع الليبرالي إلى حدوده التاريخية وانكشاف جوهره المفرغ من المعنى ودفع باتجاه أزمة العقل الحالية عالمياً، رفع من الحاجة إلى هيمنة الجانب الثقافي من جديد على حساب الاقتصادي كإطار للنقاش. وبالتالي دخل العالم «الثقافي-الفكري» كما دخل في عدة مرات انتقالية في التاريخ في حالة تؤثر وعدم يقين حضاري. هذه اللحظة تفرض تقدم الجانب الثقافي إلى الواجهة كعنصر مهيم في قيادة باقي السلسلة الصراعية. على أن المهمة الحالية هي سد هذا الفراغ الحضاري في الرد على أزمة النمط الفرداني المحقق خلال العقود الماضية من خلال مشروع لا يلغي ما حصل من تطور على مستوى قوى الإنتاج المادية والبشرية والحاجات التي يتطلبها، بل يهضمها في مشروع اجتماعي «شعبي أممي» يتجاوز الطبقي المحدود «والمقصود هنا حصره بالطبقة العاملة»، بل يجيب عن أسئلة القوى الاجتماعية ككل. ويحتاج ذلك إلى تعبير-حامل سياسي تنظيمي «جبهوي» عن هذه الحالة النوعية من تجاوز الاقتصادي لصالح الحضاري والتي تشهد تلاقي فئات واسعة من القوى الحية «الثورية» للتصدي لمهمة فتح طريق الحياة للتقدم. وهذا النقاش عن الجبهة الواسعة ظهر سابقاً في بعض محاولات

في سياق النقاش حول التصدي لمهام عملية الانتقال العالمية ربطاً بطبيعة الظواهر التي تطورت خلال العقود الماضية من عمر الرأسمالية العالمية «كنظام حياة وعلاقات وإدارة، وليس فقط ك«اقتصاد صاف»»، واستكمالاً لمجموعة الأفكار والفرضيات التي تطرح ليس فقط أزمة الرأسمالية بما هي هذا النمط من الحياة وما وصلت إليه من تفكك وتعطل، بل أيضاً الغياب لما يسمى مشروع الحياة البديل المتبلور على مستوى العالم والذي ولا شك يتجاوز مقولة «تعدد الأقطاب» التي لها طابع سياسي مؤقت «ودفاعي بشكل عام» بالدرجة الأولى، ولم يتجاوز الرأسمالية نفسها بعد. وهنا ضرورة العودة إلى بعض نقاشات العقود الماضية. في هذه المادة والمواد التي تليها سنحاول المرور عليها ووضعها في سياق النقاش الراهن ودعم بعض ما طرح من أفكار.

د. محمد المعوش

حول «عالمية المشروع»

من الأفكار التي يمكن محورة النقاش حولها هي ضرورة عالمية المشروع البديل، وتصب في سياق النقاش الدائر عالمياً اليوم، وهذه الفكرة كانت قد وُضعت للنقاش مبكراً خلال العقود الماضية. ويمكن البدء من هذه الفكرة لسبب مهم هو أنه يرسي عاملاً مفتاحياً في التمييز بين «المشاريع» الموجودة في مواجهة الرأسمالية والتي ما زلنا نرى ملامحها اليوم، بل تحديداً انضحت اليوم أكثر، حتى وإن كانت هذه الملامح محمولة على قاعدة «البديل عن الرأسمالية». ومن المفاتيح تلك هي الموقف من التيارات الثقافية التي راجت خلال النصف الثاني من القرن الماضي تحديداً، ويمكن تكثيفها بـ: التيار الليبرالي، والتيار الماركسي، والتيار الثقافي «الرافض» الراجع لشعار الخصوصية. وتكمن فكرة التفرقة بين هذه التيارات التي تشكل اليوم جوهر النقاش العملي عالمياً «ولو أنها لم تحضر إلى السطح بشكل صريح» هي أن كلا التيارين الماركسي والثقافي «الخصوصي» لا يقدمان بالمعنى البرنامجي الملموس «مع التأكيد على الاختلاف بين التيارين» مشروعاً عالمياً يوازي عالمية المشروع الليبرالي من خلال تجاوز الرأسمالية كحالة «حضارية»، وكنمط حياة شامل. فالثاني «صاحب الخصوصية الثقافية» عاجز بنيوياً وتاريخياً عن تجاوز الرأسمالية كحالة محققة على مستوى العالم ويدعو إلى الانكفاء الثقافي إما القومي أو الوطني أو التراثي السلفي والفرق في حالة «الحنين». بينما الأول «الماركسي المحقق في الحقيقة، أي التجارب التي تنتمي إلى الحركة الاشتراكية، ويُقصد فيها عادة الاشتراكية السوفيتية والصينية بشكل خاص» يملك الإمكانية التاريخية «العدة النظرية والمنهجية المطلوبة» لتجاوز الرأسمالية كحالة حضارية، ولكنه «أي التيار الماركسي المحقق من خلال التجارب والقوى التي تنتمي إلى فضاء الماركسية» لم يبلور أقله بالمعنى البرنامجي المطروح للتطبيق التصدي لهذه المهمة «التي هو قادر عليها»، بل بقي «في التجربة والبرامج والطروحات» أسير النظرة «الاقتصادية» للرأسمالية، أي خضع هو نفسه أسيراً للاستلاب وذلك من خلال تغييب مشروع حياة عالمي يتجاوز قاعدة الإنتاج البضاعي وقانون القيمة، أي وضعية السوق التي تحدد في نهاية المطاف باقي المستويات الثقافية والحياتية اليومية والسياسية والعقلية-النفسية والحقوقية الملائمة معها.

في مقارنة مع الحاضر

هذا النقاش يشكل نقطة انطلاق لنا في الموقف

المهمة بكل بساطة

هي ضرورة تعريف

«اشتراكية القرن

الحادي والعشرين»

وكيفية تضمينها

ما حصل من تطور

روحي-ومادي

تكنولوجي خلال

العقود الماضية